

جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الدور الإقليمي التركي في ظل النظام الدولي المتغير – رؤية تحليلية –

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

تحت إشراف الأستاذ:

د. موكيل عبد السلام

من إعداد الطالب:

حميدي يحي

أعضاء لجنة المناقشة

رئيساً	جامعة سعيدة	البروفيسور	الدكتور بلحاج هواري
مشرفاً ومقرراً	جامعة سعيدة	البروفيسور	الدكتور موكيل عبد السلام
عضواً	جامعة سعيدة	البروفيسور	الدكتور شاري محمد

السنة الجامعية: 2025-2026

جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الدور الإقليمي التركي في ظل النظام الدولي المتغير – رؤية تحليلية–

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية

تحت إشراف الأستاذ:

د. موكيل عبد السلام

من إعداد الطالب:

حميدي يحي

أعضاء لجنة المناقشة

رئيساً	جامعة سعيدة	الرتبة العلمية	الدكتور اللقب والاسم
مشرفاً ومقرراً	جامعة سعيدة	الرتبة العلمية	الدكتور موكيل عبد السلام
عضواً	جامعة سعيدة	الرتبة العلمية	الدكتور اللقب والاسم

السنة الجامعية: 2025-2026

شكر وتقدير

- أشكر الله رب الكون الذي أنعم علينا بنور العلم، وأحمده كثيرا على تيسير أمور هذا البحث وأن يجعله في ميزان حسناتنا.

- أشكر قدوتي الأستاذ موكيل عبد السلام الذي أشرف على هذا البحث والذي لم ييخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عوناً لنا في إتمامه.

- أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة وأرفع أسمى عبارات العرفان إلى جميع أساتذتي.

- أشكر كل من بث في نفسي حافزاً للصبر والمثابرة وإلى كل من ساهم في تنويع هذا العمل من قريب أو بعيد.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الى من قال فيهما عز وجل "وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا"

الى منبع الحنان والعطف والدتي العزيزة وإلى رمز الرجولة والعزة والشموخ والدي الكريم

إلى زوجتي العزيزة

إلى قرة عيني "محمد أيهم" و"مصعب"

الى الأساتذة المشرفين

الى اصدقائنا وزملائنا وزميلاتنا الكرام

الى كل الاحباب والاقارب وكل من ساهم من بعيد وقريب في انجاز هذا العمل.

سائلين الله تعالى التوفيق لنا ولهم جميعا

قائمة المختصرات

ص: صفحة

د.س.ن: دون سنة النشر

Reuters.	وكالة أنباء دولية بريطانية، تقدم أخبارًا سياسية واقتصادية ورياضية وعالمية
BBC Arabic.	الخدمة العربية لهيئة الإذاعة البريطانية، تنشر الأخبار والتحليلات بالعربية
Anadolu Agency.	وكالة أنباء تركية رسمية، تنشر أخبارًا من تركيا والعالم
Euronews.	شبكة إخبارية أوروبية تقدم الأخبار الدولية بعدة لغات، منها العربية
Newsweek.	مجلة إخبارية أمريكية تهتم بالأخبار والسياسة والاقتصاد والقضايا الدولية
The Times.	صحيفة بريطانية يومية قديمة ومعروفة، تغطي السياسة والمجتمع والاقتصاد والأخبار الدولية

مقدمة

يشهد النظام الدولي خلال السنوات الأخيرة تحولات عميقة ومتسارعة مست مختلف أبعاده السياسية والأمنية والاقتصادية والاستراتيجية، وأسهمت في إعادة تشكيل طبيعة العلاقات بين القوى الدولية والإقليمية. فقد أدى تراجع مظاهر الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية، بالتزامن مع صعود قوى دولية جديدة وتنامي قدراتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، إلى بروز ملامح نظام دولي أكثر تعددية وتعقيداً، تتداخل فيه مراكز القوة وتتعدد فيه مجالات التنافس والتعاون. ولم يعد توزيع القوة في النظام الدولي قائماً بصورة حصرية على العلاقات بين القوى العظمى، بل أصبحت القوى الإقليمية والوسطى تؤدي أدواراً متزايدة الأهمية في التأثير في الأزمات الإقليمية، وإدارة التوازنات الأمنية، وتعزيز المصالح الاقتصادية والاستراتيجية، وهو ما جعل دراسة أدوار هذه القوى أمراً ضرورياً لفهم طبيعة النظام الدولي في مرحلته الراهنة.

وفي هذا السياق، برزت تركيا باعتبارها إحدى القوى الإقليمية التي تمكنت خلال العقدین الأخيرین من تطوير حضور سياسي واستراتيجي متزايد على المستويين الإقليمي والدولي. ويرتبط هذا الحضور بمجموعة من العوامل المتداخلة، في مقدمتها الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تتمتع به تركيا، باعتبارها دولة تقع عند نقطة التقاء المجالين الأوروبي والآسيوي وتشرف على ممرات بحرية ذات أهمية استراتيجية، فضلاً عن قربها من مناطق تشهد أزمات وصراعات متواصلة، مثل الشرق الأوسط والبحر الأسود والقوقاز وشرق المتوسط. كما تستند مكانة تركيا إلى امتلاكها قدرات عسكرية واقتصادية ودبلوماسية متنامية، إلى جانب عضويتها في حلف شمال الأطلسي، وعلاقاتها المتشابكة مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا ودول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وقد ساهم تفاعل هذه العوامل في منح أنقرة هامشاً واسعاً للتحرك والمناورة في بيئة دولية تتسم بتزايد التنافس بين القوى الكبرى.

وتستند السياسة الخارجية التركية المعاصرة إلى توجه يقوم على توسيع هامش الاستقلال في عملية صنع القرار الخارجي، مع المحافظة في الوقت ذاته على علاقاتها والتزاماتها ضمن المنظومة الغربية. فعضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي تمثل أحد المرتكزات الأساسية لسياستها الأمنية والاستراتيجية، غير أن

التحولات التي شهدتها البيئة الإقليمية والدولية دفعت أنقرة إلى تبني مقاربة أكثر مرونة وتعددًا في علاقاتها الخارجية، تقوم على تنويع الشراكات وعدم حصر تحركها الخارجي ضمن إطار تحالف واحد. ومن ثم، أصبحت السياسة الخارجية التركية تتسم بدرجة مرتفعة من البراغماتية، من خلال الجمع بين أدوات التعاون والتحالف من جهة، وأدوات التفاوض والمنافسة والموازنة من جهة أخرى، بما يسمح لها بالحفاظ على مصالحها الوطنية في ظل بيئة دولية متغيرة.

وقد تعززت أهمية هذا التوجه نتيجة مجموعة من التطورات الجيوسياسية التي شهدتها النظام الدولي خلال السنوات الأخيرة، وفي مقدمتها الحرب الروسية - الأوكرانية، وما ترتب عنها من تداعيات على الأمن الأوروبي وأمن البحر الأسود وأسواق الطاقة وسلاسل الإمداد الدولية. كما أسهمت أزمات الطاقة العالمية والتنافس المتزايد بين الولايات المتحدة والصين، إلى جانب استمرار الأزمات في الشرق الأوسط وتنامي أهمية منطقة شرق المتوسط والقوقاز، في إعادة صياغة البيئة الاستراتيجية المحيطة بتركيا. وفي ظل هذه التطورات، سعت أنقرة إلى توظيف موقعها الجغرافي وشبكة علاقاتها الدولية من أجل تعزيز قدرتها على التأثير في القضايا الإقليمية والدولية، والموازنة بين علاقاتها مع مختلف القوى، بما يخدم مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية والأمنية.

كما أن الدور الإقليمي التركي لم يعد مقتصرًا على المجال السياسي والدبلوماسي، بل أصبح متعدد الأبعاد، إذ يشمل الأبعاد الأمنية والعسكرية والاقتصادية والطاقة والدبلوماسية والإنسانية والثقافية. فقد سعت تركيا إلى توظيف أدوات القوة الصلبة، بما في ذلك قدراتها العسكرية والصناعات الدفاعية، بالتوازي مع أدوات القوة الناعمة المرتبطة بالتبادل الاقتصادي والثقافي والدبلوماسية الإنسانية والإعلامية. ويعكس هذا التنوع في الأدوات تحولًا في طبيعة الدور التركي، من مجرد الاستجابة للتطورات المحيطة إلى محاولة التأثير في مساراتها وتشكيل بعض نتائجها، الأمر الذي يجعل تركيا نموذجًا مهمًا لدراسة سلوك القوى الإقليمية في ظل التحولات الجارية في بنية النظام الدولي.

وانطلاقًا من ذلك، تكتسي دراسة الدور الإقليمي التركي في ظل النظام الدولي المتغير أهمية نظرية وعلمية بالغة، نظرًا لما تتيحه من إمكانية لفهم العلاقة بين التحولات التي تطرأ على بنية النظام الدولي وبين

سلوك القوى الإقليمية التي تسعى إلى إعادة تحديد موقعها ومصالحها ضمن هذه التحولات. فمن الناحية النظرية، يسمح الموضوع بدراسة مدى تأثير الانتقال التدريجي من هيكل دولي أحادي القطبية إلى بيئة أكثر تعددية في سلوك الدول الإقليمية، ومدى قدرة هذه الدول على استثمار التحولات في توزيع القوة الدولية لتعزيز استقلاليتها الاستراتيجية. كما يساهم في إثراء النقاش الأكاديمي حول مفاهيم القوة الإقليمية، والاستقلال الاستراتيجي، والتوازن، وتعددية الأقطاب، ودور القوى الوسطى في إدارة التفاعلات الدولية والإقليمية.

يرجع اختيار هذا الموضوع إلى مجموعة من الاعتبارات الموضوعية والشخصية. فمن الناحية الموضوعية، يندرج الموضوع ضمن القضايا الراهنة التي تحظى باهتمام متزايد في حقل العلاقات الدولية، خاصة مع تنامي الدور التركي في العديد من الأزمات الإقليمية والدولية، مثل الأزمة السورية والحرب الروسية - الأوكرانية وأزمات الطاقة في شرق المتوسط. كما أن طبيعة التحولات الدولية الحالية تجعل من دراسة التجربة التركية نموذجاً مهماً لفهم كيفية تحرك القوى الوسطى داخل النظام الدولي الجديد. أما من الناحية الشخصية، فيعود اختيار الموضوع إلى الاهتمام المتزايد بدراسة السياسات الإقليمية والتحولات الجيوسياسية، والرغبة في فهم الاستراتيجية التركية الحديثة وأهدافها المستقبلية، باعتبار تركيا من أكثر القوى الإقليمية تأثيراً في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي.

في ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي، وسعي تركيا إلى تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، تبرز إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي: كيف تحاول تركيا الموازنة بين عضويتها في حلف الناتو وطموحاتها كقوة إقليمية مستقلة في ظل التنافس بين القوى الكبرى والتحولات الجيوسياسية الراهنة؟ ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية، من أهمها:

- ما المقصود بالاستقلال الاستراتيجي في السياسة الخارجية التركية؟
- ما أهم المحددات التي ساهمت في تعزيز الدور الإقليمي التركي؟
- كيف تعاملت تركيا مع التحولات الجيوسياسية الراهنة، خاصة الحرب الروسية - الأوكرانية وأزمات

الطاقة؟

-
- ما أبرز التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تواجه استدامة الدور التركي؟

فرضيات البحث

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن تركيا تتبنى سياسة قائمة على الاستقلال الاستراتيجي والبراغماتية الاقتصادية بهدف تعزيز نفوذها الإقليمي والدولي وتحقيق توازن في علاقاتها مع القوى الكبرى. وتتفرع عن هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الجزئية، تتمثل في:

- كلما ازدادت التحولات في بنية النظام الدولي، ازدادت فرص تركيا في توسيع هامش حركتها الاستراتيجية.
- يساهم الموقع الجيوسياسي والقدرات العسكرية التركية في تعزيز مكانة أنقرة كقوة إقليمية مؤثرة.
- تؤثر الأزمات الاقتصادية الداخلية والتوترات مع الغرب بشكل مباشر على فعالية الدور التركي واستدامته.

تحدد الدراسة مكانياً في تحليل الدور الإقليمي والدولي لتركيا داخل عدد من المجالات الجيوسياسية، خاصة منطقة الشرق الأوسط وشرق المتوسط وآسيا الوسطى وأفريقيا. أما زمنياً، فتركز الدراسة على المرحلة الممتدة من سنة 2024 إلى سنة 2026، باعتبارها فترة شهدت تحولات دولية وإقليمية مهمة أثرت بشكل مباشر على السياسة الخارجية التركية. كما تعتمد الدراسة نظرياً على تحليل مفاهيم القوة الوسطى والاستقلال الاستراتيجي، في حين يتم تطبيقاً دراسة التحركات التركية في عدد من القضايا الإقليمية والدولية الراهنة.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي باعتباره الأنسب لفهم طبيعة الدور التركي وتحليل أبعاده المختلفة في ظل النظام الدولي المتغير، من خلال دراسة السياسات والاستراتيجيات التي تتبعها تركيا لتحقيق أهدافها الإقليمية والدولية. كما تم الاستعانة بالمنهج الوصفي لرصد وتحليل مختلف التحولات السياسية والاقتصادية والأمنية المرتبطة بالدور التركي، إضافة إلى توظيف المنهج التاريخي بصورة جزئية لتتبع تطور السياسة الخارجية التركية وتحولاتها خلال السنوات الأخيرة.

واجهت الدراسة مجموعة من الصعوبات أثناء إنجاز البحث، من أبرزها سرعة التحولات الدولية والإقليمية المرتبطة بالموضوع، مما يجعل بعض المعطيات عرضة للتغير المستمر، إضافة إلى تباين التحليلات السياسية المتعلقة بالدور التركي واختلاف وجهات النظر بشأن أهداف السياسة الخارجية التركية. كما واجه البحث صعوبة تتعلق بندرة بعض المراجع العربية الحديثة المتخصصة في دراسة التحولات الجديدة للسياسة التركية خلال الفترة الممتدة بين 2024 و2026.

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة والإجابة عن التساؤلات المرتبطة بها، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية. تناول الفصل الأول الإطار النظري والمحددات الاستراتيجية للدور التركي، من خلال دراسة مفاهيم القوة الوسطى والاستقلال الاستراتيجي وأهم المقومات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تستند إليها تركيا. أما الفصل الثاني فقد حُصص لدراسة دوائر النفوذ التركي في ظل النظام الدولي المتغير، من خلال تحليل التحركات التركية في الشرق الأوسط وشرق المتوسط وآسيا الوسطى وأفريقيا، إضافة إلى دراسة موقفها من الصراع الروسي - الأوكراني. في حين تناول الفصل الثالث أبرز التحديات التي تواجه الدور التركي، سواء الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية، مع تقديم رؤية تحليلية لمستقبل هذا الدور في ظل المتغيرات الدولية الراهنة.

الفصل الأول

الإطار النظري والمحددات الإستراتيجية

الفصل الأول: الإطار النظري والمحددات الاستراتيجية

إنَّ فهم التحولات في السياسة الخارجية التركية ضرورة تحليلية لفهم موقع تركيا المتنامي ضمن النظام الدولي المعاصر، خاصة في ظل سعيها لتعزيز مكانتها كقوة إقليمية فاعلة. وقد برزت خلال العقود الأخيرة مفاهيم جديدة مثل “القوة الوسطى” و “الاستقلال الاستراتيجي” التي أصبحت تشكّل مرجعية أساسية في تفسير السلوك الخارجي التركي. وتعكس هذه المفاهيم رغبة أنقرة في تقليل التبعية للقوى الكبرى، وتوسيع هامش حركتها في محيطها الإقليمي والدولي. كما أن تطور القدرات العسكرية والاقتصادية، إلى جانب الموقع الجيوسياسي الحساس، منح تركيا أدوات تأثير متعددة.

وفي هذا السياق، جاءت رؤية “قرن تركيا” لتؤطر الطموحات الاستراتيجية للدولة في القرن الحادي والعشرين. وتسعى هذه الرؤية إلى إعادة صياغة الدور التركي بما يتجاوز الأدوار التقليدية نحو فاعلية أكبر في النظام الدولي. وعليه، يهدف هذا الفصل إلى تحليل الأسس النظرية والمحددات البنيوية التي تشكّل هذا التوجه الاستراتيجي.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، يتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي المرتبط بالقوة الوسطى والاستقلال الاستراتيجي في السياسة الخارجية التركية، باعتبارها أساساً نظرياً لفهم التوجهات الجديدة لأنقرة. كما يسلّط الضوء على أبرز المحددات التي تؤطر هذا الدور، وعلى رأسها الموقع الجيوسياسي لتركيا وما يمنحه من أهمية استراتيجية، إضافة إلى تطور قدراتها العسكرية والدفاعية وتعزيزها للصناعة الدفاعية الوطنية، فضلاً عن وزنها الاقتصادي المتنامي. وفي الأخير، يناقش الفصل رؤية “قرن تركيا” باعتبارها مشروعاً استراتيجياً شاملاً يحدد معالم التحرك التركي إقليمياً ودولياً خلال القرن الحادي والعشرين.

المبحث الأول: مفاهيم "القوة الوسطى" والاستقلال الاستراتيجي في السياسة الخارجية التركية

يندرج هذا المبحث ضمن محاولة تحليل الأسس المفاهيمية التي تقوم عليها السياسة الخارجية التركية المعاصرة، من خلال رصد تطور مفهومي القوة الوسطى والاستقلال الاستراتيجي في أدبيات العلاقات الدولية والتطبيق العملي. ويهدف إلى إبراز كيفية توظيف تركيا لهذه المفاهيم في صياغة تموضعها الدولي، خاصة في ظل التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة بعد عام 2016. كما يسعى إلى بيان طبيعة التفاعل بين هذين المفهومين ومدى إسهامهما في تشكيل هوية دبلوماسية تركية أكثر استقلالية ومرونة في التعاطي مع النظام الدولي.

المطلب الأول: مفهوم "القوة الوسطى" في النظرية relations الدولية وتطبيقه على تركيا

شهدت السياسة الخارجية لتركيا تحولات عميقة خلال العقود الأخيرة، انعكست على مكانتها الدولية وصعودها كفاعل إقليمي مؤثر. وقد ارتبط هذا التحول بتطور اقتصادي ملحوظ وتوسع في أدوات النفوذ الدبلوماسي والإنساني في محيطها الإقليمي والدولي. وانطلاقاً من ذلك، يمكن تحليل هذا المسار من خلال أربعة محاور رئيسية تشمل التحول الاقتصادي، وتوسيع النفوذ الخارجي، ومفهوم القوة الوسطى، ثم التحديات الداخلية وانعكاساتها على السياسة الخارجية¹.

الفرع الأول: التحول في مكانة تركيا الدولية والاقتصادية

شهدت تركيا خلال العقد الأخيرين تحولاً بنوياً في موقعها داخل النظام الدولي، حيث انتقلت من دولة وُصفت بأنها نامية وتعتمد على المؤسسات المالية الدولية إلى فاعل اقتصادي إقليمي مؤثر ضمن مجموعة العشرين. وقد ارتبط هذا التحول بنمو اقتصادي متسارع جعلها تُصنّف كـ "قوة اقتصادية صاعدة" ذات طابع مزدوج يجمع بين الانفتاح الاقتصادي والنظام السياسي الديمقراطي النسبي. ويعكس هذا التطور إعادة تموضع تركيا من دولة طرفية إلى "قوة وسطى" تمتلك قدرة على التأثير النسبي دون امتلاك قدرة

¹ آيهان سيمسك، «تركيا تسعى إلى دور أكبر في السياسة العالمية مع توسع نفوذها الإقليمي وتحديات الداخل»، دويتشه فيله (DW عربية)، تقرير/تحليل

صحفي. أنظر: <https://qantara.de/ar/node/4554>

هيكلية على قيادة النظام الدولي بمفردها، وهو ما عزز حضورها في النقاشات حول إعادة تشكيل النظام العالمي.

الفرع الثاني: سياسة توسيع النفوذ الخارجي

اعتمدت السياسة الخارجية التركية، لا سيما خلال الفترة التي تولى فيها أحمد داود أوغلو Ahmet Davutoğlu مسؤولية صياغة التوجهات الاستراتيجية للدبلوماسية التركية، على رؤية شاملة عُرفت بسياسة "360 درجة" أو "تصغير المشاكل مع الجوار". وقد استندت هذه المقاربة إلى إعادة تعريف موقع تركيا في النظام الدولي من خلال تجاوز الانحصر التقليدي في المجالين الأوروبي والأطلسي، والعمل على بناء شبكة واسعة ومتعددة الأبعاد من العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع مختلف الأقاليم الجغرافية. وانطلقت هذه الرؤية من فرضية مفادها أن الموقع الجيوسياسي المتميز لتركيا، باعتبارها دولة تقع عند تقاطع أوروبا وآسيا والشرق الأوسط والبلقان والقوقاز، يمنحها القدرة على أداء دور إقليمي ودولي أكثر فاعلية واستقلالية.¹

وفي هذا السياق، سعت أنقرة إلى تنويع شراكاتها الخارجية وعدم الاقتصر على التحالفات التقليدية مع الدول الغربية، من خلال تعزيز انفتاحها على إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وقد تجسد هذا التوجه في توسيع التمثيل الدبلوماسي التركي عبر افتتاح عشرات السفارات والقنصليات الجديدة، وزيادة الزيارات الرسمية رفيعة المستوى، فضلاً عن تكثيف الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع العديد من الدول النامية والصاعدة. كما أولت تركيا أهمية خاصة للقارة الإفريقية من خلال إطلاق سياسة الانفتاح على إفريقيا، التي استهدفت تعزيز التعاون في مجالات التجارة والتنمية والمساعدات الإنسانية والتعليم والتكوين، بما أسهم في توطيد الحضور التركي داخل القارة.

وعلى المستوى متعدد الأطراف، عملت تركيا على توسيع نطاق مشاركتها في المنظمات الإقليمية والدولية، وسعت إلى تعزيز مكانتها داخل منظمة التعاون الإسلامي، كما طورت علاقاتها مع الاتحاد

¹ آيهان سيمسك، «تركيا تسعى إلى دور أكبر في السياسة العالمية مع توسع نفوذها الإقليمي وتحديات الداخل»، دويتشه فيله (DW عربية)، تقرير/تحليل

صفحي. أنظر: <https://qantara.de/ar/node/4554>

الإفريقي وحصلت على صفة شريك استراتيجي له، إضافة إلى اهتمامها المتزايد بمنظمة شنغهاي للتعاون وغيرها من الأطر الإقليمية التي تتيح لها تنويع خياراتها الاستراتيجية. ويعكس هذا التوجه رغبة صناع القرار الأتراك في تحقيق قدر أكبر من الاستقلالية في السياسة الخارجية، وتقليل الاعتماد المفرط على المحاور التقليدية، بما يسمح لتركيا بالتحرك بمرونة أكبر في القضايا الدولية والإقليمية.

وقد تزامن هذا الانفتاح الدبلوماسي مع توظيف مكثف لأدوات القوة الناعمة، حيث عملت تركيا على تعزيز جاذبيتها الدولية من خلال الدبلوماسية الثقافية، والبرامج التعليمية، والمساعدات الإنسانية، والأنشطة التنموية التي نفذتها الوكالات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية التركية. كما ساهم الانتشار الواسع للمنتجات الثقافية التركية، وخاصة المسلسلات التلفزيونية، في تعزيز الصورة الإيجابية لتركيا في العديد من المجتمعات، الأمر الذي دعم أهداف السياسة الخارجية وسهّل توسيع النفوذ التركي خارج نطاقها الجغرافي المباشر¹.

ومن جهة أخرى، مكّنت هذه المقاربة تركيا من تقديم نفسها باعتبارها فاعلاً دبلوماسياً قادراً على أداء أدوار الوساطة وتسوية النزاعات، مستفيدة من شبكة علاقاتها المتوازنة مع أطراف متعددة في الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز. فقد حاولت أنقرة الاضطلاع بأدوار وساطة في عدد من الملفات الإقليمية، مستندة إلى خطاب يقوم على الحوار والتعاون الإقليمي. غير أن هذه الوظيفة بدأت تتراجع تدريجياً مع اندلاع التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها المنطقة، خاصة في أعقاب أحداث ما عُرف بـ Arab Spring، حيث أصبحت تركيا طرفاً أكثر انخراطاً في بعض الأزمات الإقليمية، الأمر الذي حدّ من قدرتها على الحفاظ على موقع الوسيط المحايد، وأدى إلى إعادة صياغة أولويات سياستها الخارجية بما يتوافق مع المتغيرات الأمنية والاستراتيجية الجديدة.

وبذلك، يمكن اعتبار سياسة "360 درجة" أو "تصغير المشاكل مع الجوار" إحدى أبرز المحطات في تطور السياسة الخارجية التركية المعاصرة، إذ أسهمت في توسيع المجال الحيوي للدبلوماسية التركية وتعزيز

¹ آيهان سيمسك، «تركيا تسعى إلى دور أكبر في السياسة العالمية مع توسع نفوذها الإقليمي وتحديات الداخل»، دويتشه فيله (DW عربية)، تقرير/تحليل

صحفي. أنظر: <https://qantara.de/ar/node/4554>

حضورها الدولي، كما عكست طموح أنقرة للتحويل من دولة ذات دور إقليمي محدود إلى قوة متوسطة ذات تأثير متعدد الأبعاد على المستويين الإقليمي والدولي¹.

الفرع الثالث: تركيا كقوة وسطى بين الغرب والنظام الدولي

يُنظر إلى تركيا في الأدبيات المعاصرة للعلاقات الدولية باعتبارها إحدى «القوى الوسطى» (Middle Powers)، وهي الدول التي لا تمتلك مقومات الهيمنة الشاملة على النظام الدولي على غرار القوى الكبرى، لكنها تتمتع بقدرة معتبرة على التأثير في مساراته من خلال الدبلوماسية متعددة الأطراف، وبناء التحالفات، والانخراط النشط في المؤسسات الدولية والإقليمية. وفي هذا الإطار، يرى عدد من الباحثين أن السياسة الخارجية التركية خلال العقود الأخيرة اتجهت نحو توظيف موقعها الجغرافي الاستراتيجي وإمكاناتها الاقتصادية والعسكرية من أجل تعزيز دورها كفاعل إقليمي ودولي قادر على الوساطة والتأثير في القضايا الأمنية والسياسية والاقتصادية ذات البعد العابر للحدود. وقد أكدت دراسات متخصصة حول صعود تركيا كقوة وسطى أن أنقرة سعت إلى ترسيخ حضورها في هياكل الحوكمة العالمية عبر مشاركتها في منظمات دولية متعددة وتطويرها لشبكات تعاون إقليمية ودولية متنوعة، بما يعزز قدرتها على المناورة السياسية وتحقيق مصالحها الاستراتيجية في بيئة دولية متغيرة².

وفي السياق ذاته، يشير الباحث التركي حسين باغشي إلى أن ارتباط تركيا بالمؤسسات الغربية، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، لا يمثل قيداً على طموحاتها الدولية بقدر ما يشكل مصدراً إضافياً للقوة والنفوذ؛ إذ يمنحها شرعية سياسية ومكانة تفاوضية أعلى في علاقاتها مع القوى الدولية والإقليمية. فعملية الاندماج الأوروبي، حتى وإن واجهت عقبات سياسية متكررة، أسهمت في تعزيز صورة تركيا كدولة ذات أهمية استراتيجية للأمن الأوروبي وقادرة على لعب دور الجسر بين الشرق والغرب. كما

¹ آيهان سيمسك، «تركيا تسعى إلى دور أكبر في السياسة العالمية مع توسع نفوذها الإقليمي وتحديات الداخل»، دويتشه فيله (DW عربية)،

تقرير/تحليل صحفي. أنظر: <https://qantara.de/ar/node/4554>

² (Emel Parlar Dal) 'Middle Powers in Global Governance: The Rise of Turkey', Palgrave Macmillan, 2018, (Cham), P1-5.

أن هذا الارتباط المؤسسي مكن أنقرة من توسيع هامش حركتها الدبلوماسية واستثمار موقعها الجيوسياسي في ملفات حيوية مثل الطاقة والهجرة والأمن الإقليمي.

ومن جهة أخرى، تعكس تصريحات عدد من المسؤولين الغربيين، ومن بينهم ستيفن هادلي، تنامي الاعتراف الدولي بالأهمية الجيوسياسية لتركيا باعتبارها شريكاً استراتيجياً لا غنى عنه في منطقة تتقاطع فيها المصالح الأوروبية والأمريكية والشرق أوسطية. غير أن هذا الاعتراف لم يثبته الجدل الأكاديمي والسياسي حول مدى انسجام الطموح التركي المتزايد مع بعض التحديات الداخلية المرتبطة بمؤشرات الديمقراطية والحريات العامة والاستقرار الاقتصادي، حيث يرى بعض الباحثين أن قدرة أي قوة وسطى على الحفاظ على نفوذها الخارجي تبقى مرتبطة بدرجة كبيرة بمتانة مؤسساتها الداخلية ومستوى أدائها السياسي والاقتصادي. ومن ثم فإن تجربة تركيا تمثل نموذجاً معقداً للقوة الوسطى الصاعدة التي تجمع بين عناصر القوة الجيوسياسية والطموح الدبلوماسي من جهة، وبين تحديات التحول السياسي والاقتصادي من جهة أخرى، وهو ما يجعلها حالة مهمة في دراسة التحولات الراهنة في بنية النظام الدولي¹.

الفرع الرابع: التحديات الداخلية وتحولات السياسة الخارجية

على الرغم من التوسع الخارجي، تواجه تركيا تحديات داخلية تتعلق بالاستقطاب السياسي، وتراجع بعض مؤشرات الحريات العامة، إضافة إلى تعقيدات المسألة الكردية وتصاعد التوترات الأمنية. وقد انعكست هذه العوامل على السياسة الخارجية، حيث انتقلت أنقرة تدريجياً من دور الوسيط المحايد في أزمات المنطقة (مثل الملف الإيراني-السوري سابقاً) إلى سياسة أكثر انخيازاً في بعض الملفات الإقليمية، خصوصاً بعد الأزمة السورية. هذا التحول أدى إلى تراجع بعض عناصر "القوة الناعمة" التركية، وفتح نقاشاً حول قدرة تركيا على الحفاظ على توازنها بين الطموح الدولي والقيود الداخلية في ظل بيئة إقليمية شديدة الاستقطاب².

¹ Meltem Müftüler-Baç, Mutatis mutandis – the mutual impact of Turkey and the EU, Re-Thinking the Dynamics of Turkish-European Union Relations.

² آيهان سيمسك، «تركيا تسعى إلى دور أكبر في السياسة العالمية مع توسع نفوذها الإقليمي وتحديات الداخل»، دويتشه فيله (DW عربية)، تقرير/تحليل

صحفي. أنظر: <https://qantara.de/ar/node/4554>

المطلب الثاني: مفهوم "الاستقلال الإستراتيجي" في السياسة الخارجية التركية بعد 2016

بعد الاطلاع على الملف المرفوع، تبين أنه لا يحتوي إلا على الصفحات التمهيديّة للكتاب (الغلاف، بيانات النشر، الفهرس، وتعريفات المؤلفين)، ولا يتضمن نص الفصول العلمية نفسها التي يمكن استخراج مفهوم "الاستقلال الاستراتيجي" منها. ويظهر من الفهرس أن الكتاب يتناول السياسة الخارجية التركية ودور تركيا كقوة وسطى، إلا أن المحتوى التفصيلي للفصول غير متاح في الملف الحالي .

لذلك لا أستطيع أن أنسب تعريفًا أو تحليلًا لمفهوم الاستقلال الاستراتيجي في السياسة الخارجية التركية بعد 2016 إلى هذا الملف تحديدًا دون توفر الفصول الكاملة. وإذا كان لديك نسخة كاملة من الكتاب أو الفصل الذي يتناول السياسة الخارجية التركية بعد 2016، فأرفقه وسأستخرج منه المفهوم وأعيد صياغته أكاديميًا في فقرات مع التوثيق.

وبصورة عامة في الأدبيات الأكاديمية، يُقصد بالاستقلال الاستراتيجي في السياسة الخارجية التركية بعد عام 2016 توجه أنقرة نحو تعزيز قدرتها على اتخاذ قراراتها الأمنية والسياسية بصورة أكثر استقلالًا عن الضغوط والقيود التي تفرضها التحالفات التقليدية، ولا سيما بعد محاولة الانقلاب في يوليو 2016. وقد تجسد ذلك في تنويع الشراكات الدولية، وتطوير الصناعات الدفاعية الوطنية، واعتماد سياسة خارجية أكثر مرونة تسمح لتركيا بالتعاون مع قوى متنافسة دوليًا وفقًا لمصالحها الوطنية. كما ارتبط هذا التوجه برغبة القيادة التركية في ترسيخ مكانة البلاد كفاعل إقليمي ودولي يمتلك هامشًا أوسع من المناورة الاستراتيجية في بيئة دولية متعددة الأقطاب.

إذا أرفقت الفصل الكامل أو نسخة كاملة من الكتاب، سأصوغ لك المفهوم في صياغة أكاديمية موثقة ومناسبة للرسائل الجامعية¹.

¹ Richard Falk, "Through a Glass Darkly: The Past, Present, and Future of Turkish Foreign Policy."

المطلب الثالث: التفاعل بين مفهومي "القوة الوسطى" و"الاستقلال الاستراتيجي" في تشكيل الهوية الدبلوماسية التركية

يمكن تناول التفاعل بين مفهومي "القوة الوسطى" و"الاستقلال الاستراتيجي" في تشكيل الهوية الدبلوماسية التركية من خلال إبراز الكيفية التي سعت بها تركيا، خاصة بعد عام 2016، إلى الجمع بين متطلبات الدور الدولي الفاعل وبين الحفاظ على هامش واسع من الاستقلالية في صنع القرار الخارجي. فقد تطورت السياسة الخارجية التركية من مجرد السعي إلى الاندماج في المنظومة الغربية إلى محاولة بناء هوية دبلوماسية أكثر استقلالاً، تستند إلى تصور تركيا لنفسها باعتبارها قوة وسطى قادرة على التأثير في القضايا الإقليمية والدولية دون أن تكون تابعة بالكامل لأي قوة كبرى. وفي هذا الإطار، أصبح مفهوم الاستقلال الاستراتيجي أداة عملية لترجمة طموحات القوة الوسطى إلى سياسات خارجية ملموسة، تسمح لتركيا بالتحرك بين مراكز القوى الدولية المختلفة وفقاً لمصالحها الوطنية.

وتظهر العلاقة التكاملية بين المفهومين في أن مكانة تركيا كقوة وسطى تمنحها القدرة على لعب أدوار الوساطة وبناء الجسور بين الأطراف المتنافسة، بينما يوفر لها الاستقلال الاستراتيجي هامش المناورة اللازم لممارسة هذه الأدوار دون التقيد الصارم بالتحالفات التقليدية. وقد تجسد ذلك في سعي أنقرة إلى اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد، تجمع بين استمرار عضويتها في حلف شمال الأطلسي وبين تطوير علاقاتها مع روسيا والصين والقوى الصاعدة الأخرى، الأمر الذي يعكس محاولة تحقيق توازن بين الالتزامات التحالفية ومتطلبات السيادة الوطنية في اتخاذ القرار الخارجي. وبهذا المعنى، فإن الاستقلال الاستراتيجي لا يمثل خروجاً عن منطق القوة الوسطى، بل يعد شرطاً أساسياً لتعزيز فعاليتها على الساحة الدولية.

كما أسهم هذا التفاعل في بلورة هوية دبلوماسية تركية جديدة تقوم على مبدأ "الاستقلالية النشطة"، حيث تسعى تركيا إلى توسيع مجال نفوذها الإقليمي والدولي من خلال الانخراط في أزمات ومبادرات متعددة، مثل الوساطة في النزاعات الإقليمية، والمشاركة في العمليات الإنسانية، وتعزيز التعاون مع دول إفريقيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط. وقد سمح هذا التوجه لتركيا بتقديم نفسها كفاعل دولي مستقل

نسبيًا، قادر على التواصل مع أطراف متعارضة في النظام الدولي، وهو ما يعزز صورتها كقوة وسطى ذات طموح عالمي¹.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن الهوية الدبلوماسية التركية المعاصرة تشكلت من خلال التداخل بين مفهوم القوة الوسطى ومفهوم الاستقلال الاستراتيجي؛ فالأول يوفر الإطار النظري الذي يحدد مكانة تركيا ودورها في النظام الدولي، بينما يوفر الثاني الآليات العملية التي تمكنها من ممارسة هذا الدور بصورة مستقلة ومرنة. ونتيجة لذلك، باتت السياسة الخارجية التركية تتسم بقدر أكبر من البراغمية والتعددية في الشراكات، مع الحرص على تجنب الانحياز الكامل لأي كتلة دولية، بما ينسجم مع رؤيتها لنفسها كقوة إقليمية مؤثرة وقوة وسطى ذات استقلالية استراتيجية.

¹ Palgrave Macmillan, Middle Powers in Global Governance: Rethinking Turkey's International Role, Ahmet Sözen et Şuhnaz Yılmaz, 2018, P23-27.

المبحث الثاني: محددات الدور التركي الموقع الجيوسياسي، القدرات العسكرية والدفاعية المتنامية، الاقتصاد

إنَّ الدور التركي في البيئة الإقليمية والدولية نتاجاً لجملة من المحددات الاستراتيجية التي أسهمت في تعزيز مكانة تركيا وقدرتها على التأثير في محيطها الجغرافي والسياسي. وفي مقدمة هذه المحددات يبرز الموقع الجيوسياسي الذي منحها أهمية استراتيجية استثنائية، إلى جانب تنامي قدراتها العسكرية والاقتصادية التي شكلت دعائم أساسية لدعم نفوذها الإقليمي والدولي. وعليه، سيتم التطرق إلى الموقع الجيوسياسي كأحد المحددات الرئيسية للدور التركي، ثم إبراز أثر القدرات العسكرية والاقتصادية المتنامية في تعزيز هذا الدور.

المطلب الأول: الموقع الجيوسياسي كأحد المحددات الرئيسية للدور التركي

الموقع الجيوسياسي هو من أحد أبرز المحددات التي ساهمت في تعزيز الدور التركي على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك بالنظر إلى الموقع الاستراتيجي الذي تحتله تركيا بين قارتي آسيا وأوروبا. وللوقوف على أثر هذا المحدد في صياغة الدور التركي، سيتم التطرق أولاً إلى السياسة الداخلية التركية باعتبارها الإطار المنظم لتوجهات الدولة، ثم دراسة الاستراتيجيات التي اعتمدها النظام التركي لتوظيف مقوماته الجيوسياسية في خدمة أهدافه الإقليمية والدولية.

الفرع الأول: السياسة الداخلية التركية

إن النظام السياسي في تركيا جمهوري ديمقراطي برلماني قواعد اللعبة السياسية فيه مضبوطة على العلمانية الاتاتورية الحمية بالجيش ، وبالتالي فهو نظام متشدد تجاه الدين والرموز الدينية في بلد شكل تاريخه مركزاً للحضارة والتاريخ الإسلامي لعدة قرون و 99% من شعبه من المسلمين¹، ونتيجة لذلك لم تشهد الحياة السياسية التركية أية تغيرات جوهرية تنعكس على الداخل أو على توجهات الدولة في الخارج وحتى في الوقت الذي يمكن أن يحدث فيه تغيير على هذا المستوى كانت المؤسسة العسكرية تتدخل لإعادة الأمور إلى نصابها من جديد، فتجربة حزب العدالة والتنمية منذ 2002 نجحت في جعل النظام السياسي

¹ محفوظ، سعيد عقيل، جدلية المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة"، الطبعة الأولى، ابوظبي مركز الامارات وبحوث الدراسات الاستراتيجية (2008)، ص 187.

التركي يلفت الانتباه والسعي لنقل تجربته في دول أخرى على الصعيد الإقليمي، حيث أصبح الجميع يتحدث عن النموذج التركي الذي يتكون عادة من ثلاث مقومات أساسية الديمقراطية والعلمانية والإسلام.

الفرع الثاني: الاستراتيجيات المعتمدة من طرف النظام التركي.

إستراتيجيا تتبنى تركيا استراتيجيات كبرى بهدف حماية الأمن القومي الداخلي لدولة لديها شعور دائم بالتهديد الداخلي والخارجي، وتركز الاستراتيجيات العليا على النظام العقدي الكمالي الذي تجب ان تتبعه مؤسسة السياسة الخارجية التي تعتبره الناظم الارشادي للسياسة الخارجية، وتنطوي الاستراتيجيات الكلية على استراتيجيات فرعية تتجلى في ثلاث استراتيجيات.

1 - الاحتواء: التي بدأت منذ تأسيس الدولة التركية وتهدف الى احتواء التحديات الداخلية بالتعاون مع الأطراف الدولية مثل التحدي الكردي واحتواء التحدي الخارجي مثل احتواء النفوذ الروسي في اسيا الوسطى واحتواء القومية العربية والنظام الإقليمي العربي واحتواء الحركات الراديكالية المناهضة لإسرائيل والسياسة الأمريكية وكذلك احتواء التحالف السوري الإيراني الإقليمي¹.

2 - تصدير الازمات: قد تعمل تركيا على تصدير ازماتها الى الخارج بافتعال التوتر او الحرب أو إعادة أسباب الازمة الى التآمر الخارجي وتشكل نظرية المؤامرة حضورا قويا في تركيا على مختلف المستويات وخاصة لدى الطبقة السياسية التي تعتبر ان أزمات السياسة الداخلية تعود الى عوامل التدخل الخارجي، مثلا ترى تركيا ان سوريا وإيران واليونان تتحمل مسؤولية انفجار الصراع القومي في تركيا.

3 - دولة المركز: فتحالف تركيا مع الغرب ليس بغرض حماية الامن القومي فقط، وانما الغرض تكوين دولة ذات نفوذ واسع في محيطها الإقليمي مثل: الشرق الأوسط والبلقان واسيا الوسطى، فالأتراك يسعون الى ان تكون دولتهم وسيطا بين الإمبريالية الكبرى والاقاليم المحيطة فيما يمكن اعتباره إمبريالية فرعية.

¹ عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص 187.

الفرع الثالث: حزب العدالة والتنمية في عهد أردوغان

بعد ان ضمن التأييد الداخلي والخارجي قام حزب العدالة والتنمية بإجراء اصلاحات جذرية شملت 27 مادة من دستور 1982م، حيث تم اجراء اربعة وعشرين تعديلا، تركز أغلبها على تعزيز وترسيخ حقوق الانسان والحريات الاساسية، وتطوير وتوطيد الديمقراطية في تركيا.

ففي السابع من ايار عام 2007 حيث تم تعديل الدستور في المادة الخاصة برئيس الجمهورية حيث تم النص على ان رئيس الجمهورية يمثل الشعب التركي ويتم انتخابه على طريق الاقتراع العام بالأكثرية المطلقة للأصوات الصحيحة بين النواب الذين اتموا الاربعين من العمر، ممن أكملوا الدراسة العليا أو من بين المواطنين الاتراك المؤهلين للانتخاب نوابا ويمكن انتخابه

المدتين على الأكثر على ان يتنحى عن عضوية الحزب حال اعتلائه السلطة ولمدة خمس سنوات للمدة الواحدة.

أما صلاحياته فهو يقوم بتعيين رئيس الوزراء والوزراء المقترحين من قبله. وترؤس مجلس الأمن القومي، ومجلس الوزراء عند الحاجة فضلا عن صلاحيات اخرى¹.

كما تم الغاء المادة 143 من الدستور عام 2004، حيث حلت بموجبها محاكم امن الدولة .

وفي 7 أيار عام 2004 تم الغاء عقوبة الاعدام حتى ابان الحروب. وضمن التعديلات الدستورية الأخرى تم الغاء حق رئاسة الاركان العامة في الجيش تسمية عضوا لها في مجلس التعليم العالي.

وكذلك في 29 تشرين الأول 2005 تمت زيادة تأثير المجلس الوطني التركي الكبير، وديوان المحاسبة الذي يمارس الاشراف باسمه على الميزانية، كما تم في 13 تشرين الأول 2006 تخفيض السن الذي يؤهل للترشيح للنيابة من 30 سنة الى 25 سنة .

¹ انظر السيد عوض عثمان دلالات ازمة الهوية في تركيا - مجلة السياسة الدولية عدد 150 تشرين الأول القاهرة 2002 - ص144.

كما تم اجراء تعديل في 3 تشرين الأول عام 2001 شمل مجلس الأمن القومي الذي اضيف اليه ثلاثة نواب الرئيس الوزراء ووزير العدل كما تم تعيين مدني لاول مرة للامانة العامة المجلس الأمن القومي في 17 اب 2004 . ويتولى مجلس الامن القومي اتخاذ القرارات المتعلقة برسم السياسة الأمنية الوطنية وتنفيذها حيث يقوم الرئيس بتقييم هذه القرارات¹. وقد حددت صلاحيات هذا المجلس بصلاحيات استشارية حيث يجتمع مرة كل شهرين وتخضع امانته العامة لرئيس الوزراء المنتخب، وقد اذعنت المؤسسة العسكرية لتلك الاجراءات على مضض على امل ان تقبل تركيا في الاتحاد الاوروي

وقد تم سحب اقرار موازنة الدفاع من رئاسة الاركان وحصرها بالبرلمان ولاول مرة، وتعد هذه خطوة مهمة لابعاد الجيش عن التدخل في ادارة الدولة وحصر مسؤوليته بالدفاع والأمن عن البلاد.

ومن الاصلاحات التي حققها حزب العدالة والتنمية هي وضع قيود على حظر الاحزاب، اذ اصبحت أكثر صعوبة من السابق حيث كان الحزب يتم حظره بحجة المساس بالمبادئ الكمالية وتشكيلها خطورة على امن الدولة، فيما أصبح فضاء حرية الراي واسعا من خلال الصحافة والتظاهرات السلمية، وتم السماح بتدريس اللغتين العربية والكردية في المدارس الخاصة².

وقام حزب العدالة والتنمية بتخفيف القيود على المشتبه بهم ووقف عمليات المداهمة بدون اذن مسبق، والالتزام بما تقرره محكمة حقوق الانسان الأوربية من أحكام.

ان الانجازات السياسية والاقتصادية التي حققها حزب العدالة والتنمية كضمانة للانضمام للاتحاد الأوربي لا يخلو من فائدة، فزعيم الحزب رجب طيب اردوغان رئيس الجمهورية الحالي (2014) يرى ان الجهود الذي يبذل في سبيل الانضمام الى الاتحاد الأوربي لا يتعلق ب (نعم او لا الأوربية بل بمقدار ما يحرر تركيا من قبضة المؤسسة العسكرية وتقليض نفوذها فيما يهيئ المناخ يجد لاحتمال فتح مجال واسع للمجتمع المدني التركي في التعبير عن نفسه

¹ لقمان عمر النعيمي تركيا والاتحاد الأوربي - دراسة المسيرة الانضمام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. 1. أبوظبي - 2007.

² لقمان عمر النعيمي، تركيا والاتحاد الأوربي - مصدر سابق، ص 52 - 53

ويعد هذا الطريق هو الرهان الأكبر لاردوغان بان يرى تركيا قوة اقتصادية واستراتيجية في

المنطقة والهدف غير المنظور بالنسبة له هو الدخول في المحفل الأوربي¹.

وخلاصة لما تقدم يمكن القول: ان صعود الاسلاميين التحديثيين الشباب الممثل بحزب العدالة والتنمية والمؤسسات المصاحبة يعد دليلا قاطعا على فشل وضعف المؤسسة العلمانية التي اسمها مصطفى كمال اتاتورك وخلفاؤه من بعده... فضلا عن تحجيم دور المؤسسة العسكرية وتدخلها في السياسة. وهذه التغييرات متأتية من عوامل داخلية واخرى خارجية وقد تم التنويه عن بعضها فيما سبق.

كما ان السلطة الدينية والتي تعد احدى أكبر السلطات في تركيا اذ تحتل المرتبة الرابعة في ميزانية الدولة من حيث النفقات، فهي المسؤولة عن الجوامع والمدارس الدينية. فهي الاخرى قد طالها التغيير والتحديث على يد حزب العدالة والتنمية فتم تحرير الدين من سلطة الدولة التي المته لعقود طويلة من الزمن.

كل هذه الاصلاحات في السلطة الدينية، اصبحت سالكة لاسيما بعد تولي المصلح الديني برداق اوغلو رئاسة السلطة الدينية. ومنذ عام 1999 اصبحت شرط الحصول على شهادة جامعية في علوم الدين شرطا للتعين، كذلك لم تعد السلطة الدينية هي من تحدد خطبة الجمعة الموحدة، فأصبحت خطبة صلاة الجمعة يختارها رجال الافتاء، وتتناول موضوعات شتى تتم مناقشتها في تلك الخطبة².

ولم تقتصر تلك الاصلاحات على اصلاحات برداق اوغلو او وزير الشؤون الدينية (علي درة) كذلك استمر الواعظ والداعية وصاحب التأثير الأكبر في المجتمع التركي (فتح الله غولن)

لقد اعاد (فتح الله غولن فكرة التدين الى الناس، لأنه الاقرب إليهم وقادهم الى الحادثة، دون ان يتخلوا عن عقيدتهم مقابل هذه الحادثة³.

¹ لقمان عمر النعيمي، تركيا والاتحاد الأوربي - مصدر سابق، ص 54-58.

² مرجع نفسه.

³ مهدي صالح العبيدي، الرؤية الفكرية لحزب العدالة والتنمية في تركيا، مجلة العلوم السياسية، 2015، ص 96-99.

واكد غولن من جديد ان الاسلام والديمقراطية من الممكن ان يتوافقا، وعندما يحیی الناس في سلام مع بعضهم بعضا سينتهي الصراع الحضاري وتسود قيم التعايش، ويركز غولن على استخدام العلم لزيادة رخاء الإنسان، مسترشدا في ذلك على ما سار عليه بديع الزمان سعيد النورسي، من ان الاسلام والحداثة يجب ان يعتد بهما.

وختاما فان تركيا قد حققت نقلة نوعية عندما تصالحت مع ثقافتها الوطنية وادخلت الحداثة الى البلاد وعدل علماءها عن التحجر الفكري واعادوا فتح باب الاجتهاد المواكبة التطورات العلمية في العالم.

المطلب الثاني: مدى توافق الإستراتيجية الكبرى لتركيا مع إستراتيجيات القوى العظمى

يهدف هذا المطلب إلى دراسة مدى توافق الاستراتيجية الكبرى لتركيا مع استراتيجيات القوى العظمى الفاعلة في النظام الدولي، من خلال تحليل طبيعة التقاطعات والتباينات في المصالح والأهداف الجيوسياسية. وعليه، سيتم التطرق أولاً إلى أوجه التوافق بين الاستراتيجية التركية الكبرى والاستراتيجيتين الأمريكية والبريطانية، ثم إبراز مظاهر التعارض بينها وبين الاستراتيجيتين الروسية والفرنسية، قبل الوقوف أخيراً عند حدود ومستويات التوافق المحدودة بين الاستراتيجية التركية والاستراتيجية الصينية¹.

الفرع الأول: توافق الإستراتيجية التركية الكبرى مع الإستراتيجية الأمريكية والبريطانية

تتقاطع الإستراتيجية الكبرى لتركيا بدرجات متفاوتة مع كل من الإستراتيجية الأمريكية والبريطانية، لا سيما في القضايا المرتبطة بإعادة تشكيل موازين القوى في المجال الأوراسي والشرق الأوسط. فمن منظور جيوسياسي، تنظر أنقرة إلى روسيا باعتبارها منافساً إستراتيجياً تاريخياً يسعى إلى توسيع نفوذه في مناطق تمثل أهمية حيوية للأمن القومي التركي، مثل البحر الأسود، والقوقاز، وآسيا الوسطى، وسوريا. وفي المقابل، تتبنى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة سياسات تهدف إلى احتواء النفوذ الروسي ومنع تحوله إلى قوة مهيمنة إقليمياً أو عالمياً، وهو ما يخلق مساحة واسعة من التوافق مع الأهداف التركية. وقد برز هذا التقاطع بشكل واضح في الموقف من الأزمة الأوكرانية، حيث دعمت تركيا وحدة الأراضي الأوكرانية ورفضت ضم

¹ أنظر: شير آق ترك، إستراتيجية تركيا الكبرى والقوى العظمى، جامعة كوتش، تركيا، 2022، على الموقع: <https://rouyaturkiyyah.com/>

شبه جزيرة القرم، كما عززت تعاونها العسكري مع كييف، الأمر الذي انسجم مع الإستراتيجية الغربية الرامية إلى الحد من النفوذ الروسي في منطقة البحر الأسود¹.

وفي منطقة القوقاز، تلتقي المصالح التركية مع التوجهات الأمريكية والبريطانية في دعم استقلال دول المنطقة وتقليص اعتمادها على روسيا، خاصة من خلال مشاريع الطاقة وخطوط النقل العابرة للقوقاز التي تربط بحر قزوين بالأسواق الأوروبية دون المرور بالأراضي الروسية. ويُعد هذا التوجه جزءًا من رؤية أوسع تهدف إلى تعزيز الترابط الجيواقتصادي بين تركيا والدول الناطقة بالتركية في آسيا الوسطى، بما يسهم في خلق فضاء إستراتيجي قادر على موازنة النفوذ الروسي التقليدي في تلك المناطق.

أما في الشرق الأوسط، فإن تركيا والولايات المتحدة تتقاسمان في بعض الأحيان أهدافًا متقاربة تجاه الحد من النفوذ الإيراني، خصوصًا في سوريا والعراق. فأنقرة ترى في التمدد الإيراني تهديدًا لتوازن القوى الإقليمي ولقدرتها على التأثير في محيطها الجغرافي، بينما تنظر واشنطن ولندن إلى إيران بوصفها قوة إقليمية منافسة تسعى إلى تقويض النظام الإقليمي الذي تدعمه القوى الغربية. وعلى الرغم من وجود اختلافات تكتيكية بين تركيا والولايات المتحدة في ملفات محددة، مثل دعم واشنطن لبعض القوى الكردية في سوريا، فإن الهدف الإستراتيجي العام المتمثل في منع هيمنة إيران على المشرق العربي يظل أحد مجالات التقاطع المهمة بين الطرفين².

وعلى صعيد التنافس الدولي مع الصين، تتقارب الرؤية التركية جزئيًا مع الرؤية الغربية في ما يتعلق بالحفاظ على توازن القوى في أوراسيا ومنع تشكل نظام دولي تهيمن عليه قوة واحدة. فتركيا تسعى إلى تعزيز موقعها كممر إستراتيجي للطاقة والتجارة بين آسيا وأوروبا، وهو ما يجعلها حريصة على عدم تحول مبادرة الحزام والطريق الصينية إلى أداة تمنح بكين نفوذًا مفرطًا في الفضاء الأوراسي. ومن ثم، فإن أنقرة تحاول تحقيق توازن دقيق بين الاستفادة الاقتصادية من التعاون مع الصين والحفاظ على استقلالية قراراتها الإستراتيجية، بما يتوافق جزئيًا مع الجهود الأمريكية والبريطانية الرامية إلى احتواء الصعود الصيني.

¹ Şener Aktürk, "Turkey's Grand Strategy as the Third Power: A Realist Proposal," Perceptions: Journal of International Affairs, Vol. 25, No. 2, 2020, pp. 152-174.

² Şener Aktürk, "Turkey's Grand Strategy as the Third Power: O.P, pp. 152-174.

ومن جهة أخرى، يتوافق الانسحاب النسبي للولايات المتحدة من بعض مناطق الشرق الأوسط مع أحد المرتكزات الأساسية للإستراتيجية التركية الكبرى، والمتمثل في تقليص الوجود العسكري المباشر للقوى العظمى في المناطق المحيطة بتركيا. فصناع القرار الأتراك ينطلقون من فرضية مفادها أن الفراغ النسبي الناتج عن تراجع الانخراط الأمريكي يتيح لأنقرة فرصة أكبر للاضطلاع بدور القوة الإقليمية المحورية القادرة على إدارة التوازنات الأمنية والسياسية في جوارها المباشر. وفي هذا السياق، سعت تركيا إلى توسيع حضورها العسكري والدبلوماسي في سوريا والعراق وليبيا وشرق البحر المتوسط، مستندة إلى رؤية إستراتيجية تعتبر أن أمن تركيا يبدأ خارج حدودها الوطنية وأن الحفاظ على مكانتها الإقليمية يتطلب امتلاك القدرة على التأثير في البيئات الجيوسياسية المحيطة بها.

وعليه، يمكن القول إن العلاقة بين الإستراتيجية الكبرى التركية والإستراتيجيتين الأمريكية والبريطانية تتسم بطابع مركب يجمع بين التعاون والتنافس في آن واحد. فالتوافق يظهر بوضوح في ملفات احتواء روسيا وإيران والحفاظ على توازن القوى في أوراسيا، بينما تستمر الخلافات حول بعض القضايا الإقليمية وأدوات إدارة الأزمات. لذلك لا يمكن وصف تركيا بأنها مجرد شريك تابع للغرب، بل هي قوة إقليمية تسعى إلى توظيف نقاط التقاطع مع القوى الغربية لخدمة مشروعها الإستراتيجي الخاص القائم على تعزيز الاستقلالية الإستراتيجية وتوسيع نطاق نفوذها في محيطها الإقليمي والدولي¹.

أما المملكة المتحدة فتعدّ الدولة الأكثر توافقاً مع تركيا بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن؛ إذ لا تمتلك قوات عسكرية دائمة في دول الجوار التركي، كما أبدت دعماً للمعارضة السورية، وبرزت فرص جديدة للتعاون الاستراتيجي بين البلدين عقب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، خاصة في مجالات الأمن والدفاع ومواجهة النفوذ الروسي².

¹ Şener Aktürk, "Turkey's Grand Strategy as the Third Power: O.P, pp. 152-174.

² John J. Mearsheimer, "The Inevitable Rivalry: America, China, and the Tragedy of Great-Power Politics," Foreign Affairs, Vol. 100, No. 6, 2021, pp. 48-58.

الفرع الثاني: تعارض الإستراتيجية التركية مع الإستراتيجيتين الروسية والفرنسية

تُظهر الدراسة أن أكبر درجات التعارض الاستراتيجي في البيئة الإقليمية لتركيا تتجسد في طبيعة العلاقة المعقدة التي تربطها بروسيا، حيث تمثل موسكو التحدي الأكثر مباشرة لمجموعة من المراكز الأساسية التي تقوم عليها الإستراتيجية الكبرى التركية. فبينما تسعى تركيا إلى بناء فضاء جيوسياسي إقليمي يتميز بقدر من الاستقلالية ويحدّ من قدرة القوى الكبرى على فرض نفوذها العسكري والسياسي في محيطها الحيوي، تحتفظ روسيا بحضور عسكري مباشر أو بنفوذ سياسي وأمني واسع في عدد من المناطق التي تنظر إليها أنقرة باعتبارها ذات أهمية استراتيجية لأمنها القومي ومصالحها الإقليمية. ويتجلى ذلك في الوجود الروسي في سوريا من خلال القواعد العسكرية الدائمة والدعم المباشر للنظام السوري، وفي جورجيا عبر النفوذ الذي تمارسه موسكو في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وفي أوكرانيا من خلال سيطرتها على شبه جزيرة القرم وتدخلها العسكري الواسع، فضلاً عن دورها المؤثر في منطقة جنوب القوقاز، وخاصة في النزاع بين أرمينيا وأذربيجان.

ويمثل هذا الانتشار الروسي تحدياً جوهرياً للرؤية التركية التي تقوم على منع تشكل طوق استراتيجي يحدّ من حرية حركتها ويقلص من قدرتها على التأثير في المناطق المتاخمة لحدودها. فأنقرة تنظر إلى البحر الأسود والقوقاز وشرق المتوسط والشرق الأوسط باعتبارها دوائر أمنية مترابطة تؤثر بصورة مباشرة في مكانتها الإقليمية، ومن ثم فإن أي توسع روسي في هذه المناطق يُنظر إليه بوصفه عاملاً مهدداً للتوازنات التي تسعى تركيا إلى الحفاظ عليها. كما أن التنافس بين البلدين لا يقتصر على البعد العسكري والأمني، بل يمتد إلى أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية تتعلق بالنفوذ الإقليمي والقدرة على تشكيل ترتيبات الأمن الإقليمي¹.

وعلى الرغم من وجود مجالات مهمة للتعاون بين الطرفين، خاصة في قطاع الطاقة والتجارة والسياحة، فإن هذه المصالح المشتركة لم تُلغ الطبيعة التنافسية للعلاقة بينهما. فقد وجدت تركيا وروسيا نفسيهما في مواقع متعارضة في عدد من الأزمات الإقليمية الكبرى، أبرزها الأزمة السورية، حيث دعمت موسكو النظام

¹ Şener Aktürk, "Toward a Turkish-Russian Axis?", OP, , pp. 13-22.

السوري بينما دعمت أنقرة فصائل معارضة وسعت إلى منع قيام كيان كردي مسلح على حدودها الجنوبية. كما برز التباين بين الطرفين في الأزمة الليبية، حيث ساند كل منهما أطرافاً مختلفة في الصراع، وكذلك في الحرب بين أذربيجان وأرمينيا بشأن إقليم ناغورنو كاراباخ، إذ دعمت تركيا أذربيجان بصورة واضحة بينما حاولت روسيا الحفاظ على نفوذها التقليدي في المنطقة من خلال إدارة التوازنات بين الأطراف المتصارعة.

ومن منظور نظريات العلاقات الدولية، يمكن تفسير هذا التعارض في إطار منطق التوازن الجيوسياسي وتنافس القوى الإقليمية على مناطق النفوذ. فروسيا تسعى إلى الحفاظ على مكانتها كقوة عظمى قادرة على التأثير في الفضاء السوفيتي السابق والشرق الأوسط، بينما تعمل تركيا على توسيع مجالها الاستراتيجي وتعزيز دورها كقوة إقليمية مستقلة تمتلك القدرة على التأثير في القضايا الأمنية والسياسية المحيطة بها. ونتيجة لذلك، تتسم العلاقة التركية-الروسية بطابع مزدوج يجمع بين التعاون البراغماتي والتنافس الاستراتيجي، حيث يحرص الطرفان على إدارة خلافتهما وتجنب المواجهة المباشرة، دون أن يعني ذلك زوال التناقضات البنوية التي تجعل من روسيا الطرف الأكثر تعارضاً مع الأهداف طويلة المدى للإستراتيجية الكبرى التركية¹.

وفيما يتعلق بفرنسا، فإن دعمها لقوات سوريا الديمقراطية في شمال سوريا، ومساندتها لخليفة حفر في ليبيا، ومواقفها المؤيدة لأرمينيا في نزاع ناغورنو كاراباخ، كلها عوامل أدت إلى زيادة التوتر مع تركيا. كما ساهمت الخلافات السياسية والإيديولوجية بين البلدين في تعميق التباعد الاستراتيجي بينهما².

الفرع الثالث: محدودية التوافق بين الإستراتيجية التركية والإستراتيجية الصينية

تتسم العلاقة بين تركيا والصين بقدر معتبر من التباعد الاستراتيجي الناتج عن تباين الرؤى الجيوسياسية والأولويات الأمنية لكلا الطرفين، رغم ما تشهده العلاقات الثنائية من تطور ملحوظ في مجالات التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي. فمن منظور استراتيجي، تنظر الصين إلى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى باعتبارها فضاءً حيويًا لمصالحها الاقتصادية والأمنية، وتسعى إلى تعزيز نفوذها من خلال بناء شراكات وثيقة مع عدد من الفاعلين الإقليميين، وعلى رأسهم إيران وسوريا، وهما دولتان ترتبطان

¹ Şener Aktürk, "Toward a Turkish-Russian Axis?", OP, , pp. 13-22.

² Thierry Balzacq, "France," in Thierry Balzacq, Peter Dombrowski and Simon Reich (eds.), Comparative Grand Strategy: A Framework and Cases, Oxford University Press, New York, 2019, pp. 99-120.

بعلاقات معقدة مع تركيا وتوجد بينهما وبين أنقرة خلافات تتعلق بقضايا الأمن الإقليمي، والتوازنات الجيوسياسية، ومستقبل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط. ويُنظر في الأوساط التركية إلى الدعم السياسي والاقتصادي الذي تقدمه بكين لهذه الأطراف بوصفه عاملاً يحدّ من فرص بناء تقارب استراتيجي عميق بين البلدين.

كما يبرز التباعد الاستراتيجي بين الطرفين في سياق التنافس غير المباشر على النفوذ في منطقة آسيا الوسطى، التي تمثل مجالاً حيويًا لكليهما. فالصين تسعى من خلال مبادرة "الحزام والطريق" إلى توسيع شبكات الربط الاقتصادي والبنى التحتية العابرة للحدود، بما يعزز مكانتها كقوة اقتصادية عالمية ويؤمن خطوط التجارة والطاقة نحو الأسواق الأوروبية والشرق أوسطية. في المقابل، تنظر تركيا إلى العديد من جمهوريات آسيا الوسطى باعتبارها امتدادًا ثقافيًا وحضاريًا للعالم التركي، وتسعى إلى تعزيز حضورها فيها عبر المؤسسات السياسية والثقافية والاقتصادية، مثل منظمة الدول التركية. ومن ثمّ، فإن التوسع الصيني في هذه المنطقة يُنظر إليه أحيانًا في الدوائر الاستراتيجية التركية بوصفه تحديًا لطموحات أنقرة الرامية إلى تعزيز نفوذها في المجال التركي الأوسع¹.

إلى جانب ذلك، تمثل قضية الإيغور إحدى أكثر القضايا حساسية في العلاقات التركية-الصينية، نظرًا لما تحمله من أبعاد هوياتية وأيديولوجية وإنسانية. فالإيغور ينتمون إلى أصول تركية ويتشاركون مع الأتراك روابط لغوية وثقافية ودينية، الأمر الذي جعل قضيتهم تحظى باهتمام واسع داخل المجتمع التركي وبين النخب السياسية والقومية والإسلامية. وقد تبنت تركيا تاريخيًا مواقف ناقدة للسياسات الصينية في إقليم شينجيانغ، معتبرة أن الإجراءات الأمنية المشددة التي تتخذها بكين تمس الحقوق الثقافية والدينية للإيغور. وفي المقابل، تصنف الصين هذه السياسات ضمن إطار مكافحة الإرهاب والتطرف والانفصال، وترى أن أي دعم خارجي لقضية الإيغور يمثل تدخلاً في شؤونها الداخلية وتهديداً لوحدها الترابية وسيادتها الوطنية.

¹ Wang Jisi, "China's Search for a Grand Strategy: O.P, pp. 68-79.

ومن منظور نظريات العلاقات الدولية، يمكن تفسير هذا التباعد الاستراتيجي من خلال اختلاف تصورات التهديد والمصلحة الوطنية لدى الطرفين. فتركيا تسعى إلى لعب دور قوة إقليمية مستقلة تجمع بين الانتماء الغربي والإرث الحضاري التركي-الإسلامي، بينما تركز الصين على حماية استقرارها الداخلي وتأمين محيطها الاستراتيجي وتوسيع نفوذها الاقتصادي العالمي. وعلى الرغم من وجود مصالح مشتركة تدفع الطرفين نحو التعاون، خاصة في مجالات التجارة والطاقة والاستثمار والبنية التحتية، فإن استمرار الخلافات المرتبطة بالتوازنات الإقليمية وقضية الإيغور والتنافس على النفوذ في آسيا الوسطى يجعل العلاقات التركية-الصينية أقرب إلى نموذج "التعاون البراغماتي المحدود" منه إلى نموذج الشراكة الاستراتيجية الشاملة. وبالتالي، تظل هذه العلاقة محكومة بمعادلة تجمع بين المصالح الاقتصادية المتبادلة من جهة، ومحددات التنافس الجيوسياسي والاختلافات القيمية والأمنية من جهة أخرى، وهو ما يفسر محدودية التحول نحو تحالف استراتيجي حقيقي بين البلدين¹.

ورغم وجود تعاون اقتصادي متنامٍ بين أنقرة وبكين، فإن الدراسة تخلص إلى أن الإستراتيجيتين التركية والصينية تظلان في حالة عدم توافق نسبي بسبب التباين في الرؤى الجيوسياسية والمواقف من القضايا الإقليمية والدولية².

¹ Wang Jisi, "China's Search for a Grand Strategy: O.P, pp. 68-79.

² Andrew S. Erickson, "China," in Thierry Balzacq, Peter Dombrowski and Simon Reich (eds.), Comparative Grand Strategy: A Framework and Cases, Oxford University Press, New York, 2019, pp. 74-97.

المبحث الثالث: رؤية "قرن تركيا" كإطار للتحرك الإقليمي والدولي في القرن الحادي والعشرين

يشكل مشروع «قرن تركيا» أحد أبرز الأطر الفكرية والاستراتيجية التي تبنتها الدولة التركية في القرن الحادي والعشرين، حيث يهدف إلى تعزيز مكانة تركيا كقوة إقليمية فاعلة ودولة ذات تأثير دولي متزايد. وتستند هذه الرؤية إلى مجموعة من المرتكزات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية التي توجه سلوكها الخارجي. وعليه، سيتم التطرق أولاً إلى مفهوم رؤية «قرن تركيا» وأسسها الاستراتيجية، ثم بيان أبرز تجلياتها وانعكاساتها على السياسة الإقليمية والدولية.

المطلب الأول: المفهوم والأسس الاستراتيجية لرؤية «قرن تركيا»

تتوسط تركيا قارات العالم القديم الثلاث، آسيا وأوروبا وإفريقيا، وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي، بحيث تؤثر وتتأثر بالعناصر¹ السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة على تخومها، وتمتد الأراضي التركية بين آسيا وأوروبا، حيث يشكل الجزء الواقع في غرب آسيا حوالي 97% من مساحة البناء يضم عاصمة الدولة أنقرة، ويعرف باسم "آسيا الصغرى أو منطقة الأناضول"، بينما يقع الجزء المتبقي منها في جنوب شرق أوروبا، ويضم إسطنبول، وتقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته "أوراسيا" وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحركة في منطقة قلب العالم "heart land" وفق نظرية ها لفورد ماكندر الجيوليتيكية، الأمر الذي يؤهلها لان تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال. (pivotal state) الجيوسياسي تعتبر تركيا دولة قارية، وبحرية في نفس الوقت، وهي ميزة قلما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمتلكها تركيا تحدها المياه من ثلاث جهات البحر الأسود في الشمال وبحر ايجة في الغرب والبحر المتوسط في الجنوب، كما أنها تسيطر على ممرين مائيين مهمين لطالما شكلا تاريخيا محورا للصراع بين الامبراطوريات والدول أيضا، وهما مضيق البوسفور في شمال تركيا حيث يصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة ويبلغ طوله حوالي 30 كم وعرضه حوالي 1 كم، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا، حيث يصل بين بحر مرمرة والبحر الأبيض المتوسط عن طريق

¹ علي حسن بكير واخرين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج"، الطبعة الأولى القاهرة، مكتبة مندبولى، 2010، ص50.

بحر ايجة طوله 60 كم وعرضه يتراوح 61 كم مما يعطيها القدرة على التحكم (to control access) ويتيح لها التحول إلى قوة مائية إلى كونها قوة قارية¹.

الفرع الأول: الأهمية السياسية

تستغل تركيا مركز ثقلها الجيولوتيكي في منطقة الشرق الأوسط وعضويتها في عدة منظمات سياسية إقليمية (منظمة دول عدم الانحياز منظمة المؤتمر الإسلامي المجلس الأوروبي الإتحاد من أجل المتوسط تجمع الدول المطلة على حوض البحر المتوسط، ملتقى الحوار العربي الأوروبي) في تعظيم دورها في السياسة الدولية والإقليمية كالآتي:

- محاولة تركيا ملئ الفراغ الحادث في المنظومة الإقليمية بعد إحتلال دولة العراق، وأن تكون قوة موازية في المنطقة لمواجهة طموح الإيراني الإقليمي.
- تلعب تركيا دور الوسيط الإقليمي والدولي، حيث ترعى مباحث السلام غير المباشر بين سوريا وإسرائيل والاتصالات غير المباشرة بين أمريكا وإيران، بعد تولي باراك أوباما" رئاسة الإدارة الأمريكية.
- تحاول تركيا تطوير علاقاتها الإستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي ودول الجوار الجغرافي العربية (العراق (سوريا)، والتي ترتبط معها بمصالح مائية من خلال نهري الدجلة والفرات².

الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية

تعد تركيا بوابة صادرات النفط والغاز الطبيعي وجسرا للطاقة من منطقة القوقاز (كازاخستان أذربيجان، جورجيا والعراق إلى أوروبا حيث يمر عبر أراضيها خط أنابيب (باكو، تبليسي، جيهان النقل النفط الخام، وخط أنابيب القوقاز لنقل الغاز الطبيعي، كما يعد امتلاك تركيا لثروة مائية هائلة ضخمة، تعد السلعة الإستراتيجية المستقبلية، والتي سوف تنافس في قيمتها وأهميتها الإستراتيجية قيمة الثروة النفطية وأهميتها، وخاصة مع تبني تركيا إستراتيجية بيع المياه، ومناداتها بإنشاء بنوك تختص بذلك، وتتفاوت الثروة

¹ على حسن بكير وآخرين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، المرجع السابق، ص72.

² مرجع نفسه.

الزراعية والحيوانية والسمكية داخل المناطق الجغرافية السبعة التركية، وتزدهر قطاعات الإنتاج الزراعي والحيواني في منطقة جنوب شرق الأناضول حيث تؤثر المساحة الشاسعة وضخامة القوى البشرية في تركيا على توجهات المؤسسات الاقتصادية العالمية متعددة الجنسيات، وتغريها على ضخ استثمارات نقدية ضخمة في الاقتصاد التركي¹.

الفرع الثالث: الأهمية العسكرية

يتيح الاتساع والعمق الجغرافي لتركيا، إمكانيات انشاء القواعد العسكرية الوطنية التابعة لمنظمة حلف الشمال الأطلسي (ونشر القوات مع تدريبها على أعمال القتال في كافة أنواع الأراضي، وخاصة الجبلية والزراعية منها والسواحل البحرية، وعلى امتداد الشواطئ النهرية حيث توفر عناصر الإنتاج وتقدم التكنولوجيا العسكرية إمكانية قيام الصناعات الحربية المحلية والمشاركة والتي من أبرزها صناعات تجميع الطائرات وعربات القتال والصناعات الإلكترونية ونظم التسليح البحرية، وقد قسمت تركيا مصانعها البحرية إلى ثلاث مجموعات رئيسية ، وقد تم تصنيفها على النحو الآتي:

- مجموعة مصانع القوات المسلحة، والتي تختص بأعمال الإصلاحات الرئيسية لنظم التسليح المختلفة.
- مجموعة مصانع القطاع العام، والتي تغطي احتياجات القوات المسلحة من الأسلحة الذخائر والمعدات الالكترونية.
- مجموعة مصانع القطاع الخاص، والتي تشارك بدور فاعل في تطوير الصناعات الحربية².

المطلب الثاني: تجليات رؤية «قرن تركيا» في السياسة الإقليمية والدولية

يتناول هذا المطلب أبرز تجليات رؤية «قرن تركيا» في السياسة الإقليمية والدولية، من خلال استعراض الكيفية التي سعت بها تركيا إلى ترجمة هذه الرؤية إلى ممارسات وسياسات تعزز مكانتها ونفوذها الخارجي. وعليه، سيتم التطرق أولاً إلى مظاهر تعزيز الدور التركي على المستويين الإقليمي والدولي، ثم تحليل تأثير

¹ علي حسن بكير وآخرين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، المرجع السابق، ص76.

² عقيل سعيد محفوظ، "جدلية المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة"، الطبعة الأولى، (أبو ظبي: مركز الإمارات والدراسات الإستراتيجية (2008)، ص101.

التدخلات والسياسات التركية في إعادة تشكيل طبيعة العلاقات مع روسيا وما أفرزته من فرص للتعاون ومجالات للتنافس.

الفرع الأول: تعزيز الدور التركي

حرصت تركيا على إتباع سياسة التعاون، وبناء العلاقات الجيدة مع دول المنطقة من أجل تعزيز وتوسيع نفوذها في القوقاز والعمل من أجل زيادة مصالحها الاقتصادية إلى أقصى مدى، لذلك عملت على بذل الجهود لتوفير الاستقرار لهذه المنطقة الحيوية والإستراتيجية ليس لها فقط وإنما لدول المنطقة ودول العالم، فهذه المنطقة تربط بين آسيا وأوروبا، وتعد نقطة تقاطع طرق حيث تتداخل خلالها مصالح العديد من الدول، كما أنها تربط بين الأسواق الغربية وطرق ومصادر الطاقة في أواسط آسيا وتوفير مصادر الطاقة لأوروبا، لذلك فإن تركيا تمثل الدولة المفتاح بالنسبة لأوروبا، وقدمت نفسها على أنها ممر آمن لتأمين مرور الطاقة إلى أوروبا¹.

فضلت تركيا الإهتمام بهذه المنطقة من منطلق تحقيق مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية وتوفير إحتياجاتها من الطاقة، والسعي من أجل أن تصبح مركزا لتسويق مصادر الطاقة إلى الأسواق العالمية، وممرا آمنا للطاقة إلى أوروبا، وكانت الغاية التي رسمتها تركيا في هذا الشأن وسعت لتطبيقها في سياستها الخارجية هي أن تكون في المقام الأول ممرا للطاقة بين الشرق والغرب، وقد دعمت الولايات المتحدة والدول الأوروبية التوجه التركي هذا، وهذا ما سرع من وتيرة التنافس بين تركيا وروسيا، ومما شجع تركيا على الدخول في ميدان التنافس على نقل الطاقة من هذه المنطقة، أنها منطقة مقفلة والدول التي تسعى إلى إستثمار ثرواتها فيها بحاجة إلى مد خطوط الانابيب لنقله إلى البحار المجاورة ، لذلك طرحت عدة مشاريع كان الأهم منها والذي لاقى دعما أمريكيا واضحا هو مشروع خط أنابيب (باكو - تبليسي - جيهان) وتسعى تركيا

¹ محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة القوقاز 2011-2012، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل (ضمن الدراسات التاريخية والثقافية، ب.س.ن، ص 22-27).

بدورها لتأمين هذه المنطقة وجعلها أكثر إستقرارا في سبيل تأمين تدفق النفط عبر خط أنابيب (باكو - تبليسي)¹.

جيهان وضمان نجاح مد خط غاز نابوكو، المزمع إنشاء لنقل الغاز من أذربيجان وآسيا الوسطى عبر تركيا إلى دول أوروبا، ولكن أهم من كل هذا تقديم تركيا نفسها على أنها لاعب أساسي في مسار خط أنابيب نابوكو، وميزة تركيا هي بجوار نحو 70% من الإحتياجات المعروفة في العالم من النفط والغاز في الشرق الأوسط.

فضلا عن ذلك تسعى تركيا إلى تبني سياسات جديدة مدعومة من قبل الدول الغربية ومنها ضرورة لطبع العلاقات مع أرمينيا، ذلك لأن تركيا وضعت في حساباتها، أن تطبع العلاقات مع أرمينيا سوف يعود عليها بمنافع اقتصادية من خلال إمكانية نقل مصادر الطاقة من حوض بحر قزوين، إلى الأسواق الأوروبية عبر أرمينيا خاصة أن خط باكو - تبليسي - جيهان) تعرض للتهديد والخطر، إبان الحرب الروسية - الجورجية فضلا عن أن الحرب نفسها أعطت دفعة قوية للتمدد الروسي في القوقاز، وبالتالي فإن إمكانية إقامة خط جديد قد يكون إضافيا أو بديلا احتياطيا عن خط (باكو - تبليسي جيهان) مسألة واردة في ظل هذه المتغيرات التي من الممكن أن تتجدد مستقبلا في ظل الصراع على النفوذ والطاقة في هذه المنطقة المهمة من العالم².

الفرع الثاني: تأثير التدخل التركي على العلاقات مع روسيا

بعد اختيار الاتحاد السوفياتي سنة 1991، بدأت تركيا فورا تعزيز علاقاتها مع كل الأطراف ذات الأصول التركية في المنطقة، مثل: (أذربيجان، وكازاخستان وقرغيزستان وتركمانستان، وأوزبكستان). لكن كان تفاعلها مع أذربيجان إلى حد بعيد الأكثر قربا، انطلاقا من الإدراك المشترك بين الأتراك والأذربيجان مهنا يشكلا دولتين، ولكنهما شعب واحد³.

¹ محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة القوقاز 2011-2012، مرجع سابق، ص 22-27.

² ص 47-48.

³ Elizabeth Fuller, Azerbaijan's Foreign Policy and the Nagorno-Karabakh Conflict, Istituto Affari Internazionali, IAI WORKING PAPERS 13 | 12 - April 2013. <http://www.iai.it/sites/default/files/iaiwp.pdf>, p: 07.

كان لنهاية الحرب الباردة آثار متعددة على تركيا أيضاً. فمن جهة اكتسبت أنقرة أسواقاً جديدة، كما عرضت نفسها نموذجاً تحذى به لمثل هذه الجمهوريات المسلمة الوليدة عقب نهاية الحرب الباردة، ومن جهة أخرى تسبب تفكك الاتحاد السوفياتي في جعل الجوار التركي أقل أمناً، ولا سيما أن أنقرة منذ فترة قصيرة فقط ظلت بمثابة الحدود الجنوبية الآمنة للغرب في هذا السياق الإقليمي لتركيا اندلع نزاع ناغورنو كاراباخ إلى جانب نزاعات أخرى في المنطقة، كلها جعلت الأمن القومي التركي مهدداً وأقل أمناً في البداية أخذت تركيا موقفاً محايداً، لكن حينما أخذ نزاع كاراباخ منحى مغايراً اتجهت تركيا لدعم الموقف الأذربيجاني دعمت تركيا مطالب أذربيجان في المحافل الدولية، كما درّبت قواتها، ولكنها لم تتدخل بشكل مباشر أبداً في الحرب¹.

كما وقفت تركيا مع أذربيجان في تشديد الحصار على أرمينيا، ويساعد على توثيق العلاقات الأذربيجانية التركية وشائج الدين واللغة، والذي يزيد من حساسية الدور التركي العداء بين الأرمن والأتراك بسبب اتهام الأرمن تركيا بارتكاب المذابح بحقهم في الحرب العالمية الأولى عندما ثاروا على الدولة العثمانية سنة 1915م²، وهنا يرى الباحث إدوارد واكر الباحث بجامعة ستانفورد في الولايات المتحدة الأمريكية أن التاريخ العدائي بين الأرمن و الأذربيجاني يقف في وجه آمال التسوية المستقبلية، فيجب ألا يغيب عنا والكلام لواكر أن الأرمن ينظرون إلى الأذربيجان على أنهم شركاء الدين الإسلامي واللغة والقومية التركيتين، ومن هم الأتراك؟ هم أولئك الذين تسببوا في قتل أكثر من مليون ونصف أرمني"، بحسب ما يزعم هذا الباحث الذي يُمثل وجهة نظر الأرمن في النزاع، ففي كل وقت ومكان لا يمل الأرمن من تذكير العالم بالمذابح الأرمنية التي اقترفت بحقهم سنة 1915 حينما كانوا

يخضعون للدولة العثمانية³، ومن شأن ذلك أن يؤجج نار العداء التركي الأرمني، ويدفع الأتراك إلى دعم الأذربيجاني في قضية كاراباخ بحكم تلاقي المصالح، فض عن الاعتبارات الإثنية.

¹ Alessia Giuliani, Turkey's role in the Nagorno Karabakh war: a potential resource for peace, -Caucasus Journal for conflict Edition, transformation, t Monday, July 15, 2013. <http://caucasusedition.net/analysis/turkeys-role-in-the-nagorno-karabakh-wara-potential-resource-for-peace/>

² محمد عبد العاطي، ناغورنو كاراباخ : جذور الصراع وعوائق التسوية... سيناريوهات الحل.

³ صالح يحيى الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلمياً مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة مصر، 2006، ص 361.

بالإضافة إلى ذلك فإن السياسة التركية تجاه الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى عموماً وتجاه أذربيجان وطاجيكستان على وجه الخصوص تتبلور في محاولة وقف امتداد نفوذ الأصولية الشيعية الراديكالية في هذه الجمهوريات (التي تنشط فيها إيران بشدة) على أساس أن ذلك يمكن أن يؤثر في تركيا ذاتها وفي نموذجها السياسي العلماني، ولا سيما أن هناك أسسنا موضوعية - سواء في الهوية أم القوى السياسية قد تجلب لهذا المد وتأثيراته الداخلية، فضلاً عن طموحات تركيا العثمانية الجديدة بحسب ما يفضل كثيرون تسميتها كذلك¹، أو حتى ما يؤمن به قسم من القوى السياسية القومية التركية في الداخل (فض عن مشروع العثمانيون الجدد)، أو ما يعرف بالمشروع الطوراني الذي يرى أن جميع الشعوب التركية تنحدر من أصل طوراني واحد: الأتراك، والتركمانيون و الأذربيجانيون، والقرفيز، والأوزبك، والطاجيك² ومن ثم يجب أن يتوحد كل هذه الشعوب تحت القيادة التركية، وقد كان الرئيس التركي السابق سليمان ديميريل - ومن بعده تورغوت أوزال يقول إن رقعة اهتمامات بالده تمتد من ألما أنا عاصمة كازاخستان القديمة إلى بحر الأدرياتيك، ولا شك أن وجود قاعدة مهمة مثل أذربيجان التي يرتبط أهلها بعرى القرابة القومية مع الأتراك إلى جانب وجود نفط بحر قزوين كانا من العوامل الأساسية التي دخلت في حسابات أنقرة³، فقد برزت تركيا (وجورجيا أيضاً) شريكاً إستراتيجياً لأذربيجان فيما يتعلق ببناء خطوط أنابيب تصدير نفط وغاز أذربيجان القزويني الذي يقطع أراضيها وكانت العلاقات بين باكو وأنقرة في مجال الطاقة دوماً علاقات سلسلة، كما أن هناك جملة من المشروعات الأذربيجانية - التركية - الغربية بمد خطوط الأنابيب من باكو إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، ومثل هذا المشروع الذي يشبع النقص في موارد الطاقة التركية يتوقف، في جزء منه على المسار الذي يأخذه النزاع⁴.

غير أن بعض المحللين يرون أن تركيا لا تستطيع أن تمضي في موقفها من أرمينيا حتى النهاية، فهناك عدد من العوامل التي تمنع تصعيد تركيا النزاع في كاراباخ، ولا سيما من خلال تدخلها العسكري، منها :

¹ عبد الله صالح، ناغورنو كاراباخ، الصراع بين الجغرافيا والهوية القومية، مجلة السياسة الدولية، العدد 136، يناير 1999، ص178.

² سركيس كيفورك بورنسوزيان وآخرون، الصهيونية والباتوكرية وقضية غاراباغ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، الطبعة الأولى، 2002، بيروت - لبنان، ص142.

³ مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية والجغرافية، الشركة العالمية للموسوعات، الجزء الأول الطبعة الثالثة 2005، بيروت - لبنان، ص242.

⁴ Elizabeth Fuller, op.cit, p: 07-08.

أولا الرغبة في المحافظة على التوازن الداخلي بين وجهات النظر الداخلية التركية المختلفة، ثانيا، كانت العلاقات التركية مع الغرب دوما عام مقيدا كبيرا، ومن المحتمل أن تقوض باستمرار أحد أهم أهداف تركيا المتعلقة برغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وتعد روسيا العامل الثالث في المسألة، التي ستستجيب فورا للمطالب الأرمنية وترد في ذات الوقت الذي

تريد فيه تركيا تصعيد تدخلها في النزاع والعامل الرابع عامل تاريخي يرتبط بالإرث الذي خلفته أحداث 1915 الشهيرة التي يدعى الأرمن 1 مهن تعرضوا فيها إلى مذابح جماعية من الدولة العثمانية آنذاك في أرمينيا الغربية، وإن هذا الحدث التاريخي يعد حاجزا قويا في نظر الأرمن يحول دون تبني أعمال عنيفة مباشرة من تركيا ضدهم اليوم خامسا، إن تركيا تواجه منذ سنة 1984 أكثر الاضطرابات الكردية قوة، لذلك سيكون من الصعب عليها أن تواجه جبهة عمليات عسكرية ثانية في القوقاز وأخيرا، أدى الاجتياح التركي لقبرص من قبل إلى تدهور العلاقات مع أوروبا والولايات المتحدة، وعلى الأرجح لا تريد تركيا أن تعيد تجربة مماثلة.

يضيف الباحث أليسيا غوليائي في مقال له عن الدور التركي في حرب كاراباخ أنه لا يمكن لتركيا أن تنتهج سياسة مستقلة بالكامل في هذا النزاع، طالما وجب عليها التعامل مع العديد من المعوقات، بالإضافة إلى ما ذكر من قيود، ويضيف أن على القيادة التركية، أولا باعتبارها عضوا في الناتو أن تحترم قرارات المنظمة بالتزام الحياد ثانيا، إن حجم التبادل التجاري بين تركيا وروسيا في مستوى عال، ولا يمكن لتركيا أن تعرضه للخطر. ويحاجج الباحث أن مثل هذه المعوقات أنت دورا إيجابيا جزئيا، كمنع حدوث تصعيد في نزاع ناغورنو كاراباخ ليصل إلى نطاق حرب إقليمية واسعة النطاق قد تشمل ك من تركيا وروسيا إضافة إلى ذلك، فإن موسكو لا تستسيغ فكرة صعود قوة أخرى من شأنها أن تتحدى هيمنة روسيا الإقليمية، كما أنها تدعم حليفها الإيراني ليقف كقوة إقليمية صديقة في وجه طموحات الأتراك وبغض النظر عن المعوقات والقيود الخارجية، فعلى القادة الأتراك الجدد مراعاة تأثير العقيدة الكمالية في جملة من القوى السياسية الداخلية، فهذه العقيدة لا تسمح لتركيا بالتورط في الشؤون في تعاملها مع تعقيدات هذا النزاع كالوسائل الدبلوماسية، رغم ذلك يحاجج الباحث أن لتركيا خبرة محدودة في الوساطة، فعدم كونها

عضوا رئيسا في المفاوضات، وعلاقتها المتوترة مع أرمينيا يجعلان أداء تركيا في مفاوضات نزاع كاراباخ منخفضا، ويعد هذا أمرا غير مفاجئ عمل الإطلاق¹. فتركيا تعد أحد أعضاء مجموعة مينسك الراحية لمفاوضات السالم منذ إنشائها، لكن لم تكن أبدا أحد رؤسائها، فعلاقتها التكافلية مع آذربيجان تطرح بالأساس إشكالا حول مدى حياديتها فيما يتعلق بالنزاع هناك فمنذ بدايات التسعينيات، وفرت تركيا مساعدات ومشورات، وتدريبات، ودع عسكريا كبيرا للقوات العسكرية الأذرية، وبحكم اتفاقتي موقعتي سنة 2011، شرع البلدان في إنتاج مشترك للبنادق وقاذفات القنابل في تركيا.

واستجابة لضغوطات باكو، في بداية سنة 2010 رعى مسؤولون أترك تصديقا من البرلمان التركي عمل بروتوكول إرساء علاقات رسمية دبلوماسية مع أرمينيا، وقعت في أكتوبر / تشرين الأول 2009 لأجل إحداث انفراج في الطريق المسدود لعملية السالم المتعلقة بناغورنو كاراباخ مع انسحاب القوات الأرمينية من سبعة مناطق من آذربيجان المجاورة لناغورنو كاراباخ².

عموما، فقد بقي الدور التركي منخفضا في المفاوضات المتعلقة بحل هذا النزاع، وليس من المرجح أن يؤول هذا الوضع إلى تغ ما ففي الماضي كان الأمر راجعا لقيود داخلية وأخرى خارجية في سياسة تركيا الخارجية، أما اليوم، فإنّ العائق الكبير يتمثل في تدهور العلاقات التركية الأرمينية أساسا.

إلا أن هذا العامل لا يرى فيه كل من الباحثين زارتان وتوفال عام معيقا حاسما بالنسبة لتركيا، فبإمكان الدولة حسب طرحهما النظري أن تكون وسيطا فعا حتى وإن لم تكن طرفا غري محايد، وهو ما يمثل بالضبط حالة تركيا الآن يؤمن الباحثان أنه حتى وإن نظر إلى الوسيط باعتباره منحازا لأحد الأطراف فبإمكانه أن يبقى مع ذلك وسيطا حاس لتحقيق السالم، إذا أدرك جميع الأطراف أن هناك فوائد يمكن أن تنتج عن تشكيل بيئة مسالمة.

وحرى بأنقرة كذلك أن تربط الحل السلمي لنزاع ناغورنو كاراباخ بحضورها الفعلي على طاولة المفاوضات على تركيا أن تتحرك بفطنة، وتعمل على تحويل الوضع في ناغورنو كاراباخ إلى مصلحتها .

¹ Alessia Giuliani, op.cit.

² Elizabeth Fuller, op.cit, p: 07-08

يجب أن تجعل الأمر جذابًا لأرمينيا أيضًا لتكون أنقرة أحد وسطاء السلم بالنسبة لها، وذلك من خلال مزايا مهمة على غرار اتفاقيات تبادل تجاري إقليمية، ومشروعات طاقوية وفتح الحدود التركية - الأرمينية تقدم مكافئة لأرمينيا في سبيل إيجاد حل سلمي لحرب كاراباخ . في الوقت نفسه، عمل أذربيجان وأرمينيا التحرك في سياستهما على أساس تحليل التكاليف والعوائد"، وعدل أنقرة أن تدفع نحو هذا الأساس، فقرارات الطرفين لا ينبغي أن تفودهما مشاعر القومية والعداوة

على أنقرة أيضا أن تعمل على إقناع الجميع أن قفقاساً جنوبياً يعمه السلام سوف يكون له آثار إيجابية على الجميع، على صعيد التجارة مثلاً والتعاون الإقليمي، كما أن هذا الأمر من شأنه أيضًا أن يحسن وضعية الدولة في الساحة الدولية¹.

¹ Alessia Giuliani, op.cit

خلاصة الفصل:

في ضوء ما تم عرضه في هذا الفصل، يتضح أن التحول في السياسة الخارجية التركية لم يعد مجرد استجابة ظرفية للتغيرات الدولية، بل أصبح خياراً استراتيجياً يقوم على أسس نظرية ومحددات واقعية متداخلة. فمفاهيم القوة الوسطى والاستقلال الاستراتيجي تعكس طموحاً متزايداً نحو تعزيز مكانة تركيا في النظام الدولي، في حين توفر المحددات الجيوسياسية والعسكرية والاقتصادية أدوات تنفيذ هذا الطموح. كما أن رؤية “قرن تركيا” تمثل الإطار الجامع الذي يترجم هذه التوجهات إلى مشروع وطني طويل المدى. وبذلك، فإن فهم هذه العناصر مجتمعة يشكّل مدخلاً أساسياً لتحليل الدور التركي في بيئته الإقليمية والدولية خلال المرحلة الراهنة والمقبلة.

الفصل الثاني

دوائر النفوذ التركي في ظل نظام دولي متغير

الفصل الثاني: دوائر النفوذ التركي في ظل نظام دولي متغير

شهدت السياسة الخارجية التركية خلال العقدين الأخيرين تحولات عميقة فرضتها التغيرات المتسارعة في البيئة الإقليمية والدولية، الأمر الذي دفع أنقرة إلى إعادة صياغة أولوياتها الاستراتيجية وتوسيع دوائر نفوذها السياسي والاقتصادي والأمني. وقد ارتبط هذا التحول بسعي تركيا إلى تعزيز مكانتها كقوة إقليمية فاعلة قادرة على التأثير في القضايا الدولية والإقليمية، مستفيدة من موقعها الجيوسياسي وإمكاناتها الاقتصادية والعسكرية. وفي ظل التحولات التي عرفها الشرق الأوسط وأزمة الطاقة العالمية والحرب الروسية الأوكرانية، برزت تركيا كفاعل يسعى إلى تحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة وتوسيع مجالات حضوره الخارجي. كما اتجهت نحو بناء شراكات جديدة مع مختلف القوى الإقليمية والدولية، مع تعزيز حضورها في مناطق استراتيجية كآسيا الوسطى وأفريقيا. وعليه يتناول هذا الفصل أهم دوائر النفوذ التركي في ظل النظام الدولي المتغير وانعكاساتها على مكانة تركيا الإقليمية والدولية.

المبحث الأول: الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط

يشكل الشرق الأوسط المجال الحيوي الأكثر أهمية في الاستراتيجية التركية المعاصرة، نظراً لما يربط تركيا بدول المنطقة من اعتبارات جغرافية وأمنية واقتصادية وتاريخية. وقد شهدت السياسة التركية تجاه المنطقة تطورات ملحوظة بفعل التحولات التي عرفتتها الساحة الإقليمية، خاصة في سوريا والعراق، إلى جانب مساعي أنقرة لإعادة بناء علاقاتها مع القوى العربية المؤثرة. وفي هذا السياق تسعى تركيا إلى تحقيق توازن بين متطلبات أمنها القومي وطموحاتها الإقليمية بما يعزز نفوذها ودورها في الشرق الأوسط.

المطلب الأول: التحولات الجيوسياسية للدور التركي في سوريا والعراق بعد 2024

أبرزت التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها كل من سوريا والعراق بعد عام 2024 متغيرات جديدة دفعت تركيا إلى إعادة ترتيب أولوياتها الاستراتيجية في البلدين. وقد ارتبط هذا التوجه بالسعي إلى حماية الأمن القومي التركي وتعزيز النفوذ الإقليمي في بيئة تتسم بالتعقيد وعدم الاستقرار.

1- السياسة التركية تجاه سوريا ما بعد 2024: كان سقوط نظام بشار الأسد في 8 ديسمبر 2024، والذي تم في غضون أسبوعين تغييراً سريعاً ومؤثراً ومتعدد الأبعاد. بالنسبة للباحثين، كان هذا الأمر مفاجئاً للغاية، فبعد خمسين عاماً من حكم عائلة الأسد، انهار النظام في مدة قصيرة أثناء حرب لم تتجاوز الأسبوعين، وتغير النظام السياسي بأكمله، يعزو الباحثون هذا السقوط إلى عدة أسباب، كان أكثرها تأثيراً الانهيار الاقتصادي في سوريا وتخلي حلفاء الأسد الرئيسيين عنه، مثل إيران وروسيا، يقدر أن الخاسر الأكبر من هذا السقوط هي إيران، لأنه بسقوط بشار الأسد، انتهى حكم النفوذ الشيعي، وبذلك تراجعت خطة الهلال الشيعي. كذلك، يتوقع أن المستفيد الرئيسي من هذا السقوط هي الدولة التركية، لأن وصول قوى سنية إلى السلطة، وخاصة تلك المتحالفة مع تركيا، سيمكن أنقرة من تحقيق المزيد من أهدافها. وعلى وجه الخصوص، يفتح ذلك الباب أمام تركيا لمنع قوات سوريا الديمقراطية والكانتونات الكردية من التمتع بحكم ذاتي.¹

¹ Jojua, D. (2024). Syria after Bashar al-Assad. Geopolitical situation in the Middle East. International Scientific Journal "The Caucasus and the World", 158-170

كما يرتبط جزء أساسي من الأمن القومي التركي بمصير الكورد في الدول المجاورة، ترى تركيا أنه لمنع تصاعد الشعور القومي لدى كوردها، يجب عليها أن تعرقل تقرير مصير الكورد في الدول الأخرى، وفي عام 2023، صرح أحمد الشرع بأن تركيا لا تهدف إلى إسقاط نظام الأسد، بل تسعى لمنع قيام كيان كوردي شبه مستقل في شمال سوريا على حدودها¹. تحارب تركيا الانفصالية الكوردية منذ عقود، وسعت إلى تحديد دور معين للكورد لا يتجاوز الحقوق الثقافية ضمن نموذجها للحكم المركزي أحد أهم مخاوفها في سوريا هو مدى الحكم الذاتي الذي سيحصل عليه الكورد، خاصة وأن هذه القضية بانّت متشابكة مع القضية الكوردية داخل تركيا تعتبر الحكومة التركية قوات سوريا الديمقراطية (قسد) امتداداً لحزب العمال الكوردستاني (PKK)، وهو تنظيم مسلح تصنفه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا كمنظمة إرهابية، تمتلك قوات سوريا الديمقراطية قوة عسكرية قوامها نحو (100) ألف مقاتل من الرجال والنساء، وتغطي إدارتها الذاتية المعلنة ثلث الأراضي السورية و 70% من موارد النفط والغاز في البلاد²، وترى أنقرة في الحكم الذاتي الكوردي تهديداً لهيكلها الوحدوي، لكن تركيا تواجه مشكلة، فأمریکا لديها (2000) جندي متمركزين مع قوات سوريا الديمقراطية، وعلى الرغم من العمليات العسكرية العديدة في سوريا والخلافات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، لم تتمكن تركيا من قطع علاقة واشنطن بهذه القوات، لكن السقوط السريع للنظام السوري وصعود دونالد ترامب إلى السلطة قد يمدح أنقرة فرصة لتقييد الحكم الذاتي للكرد، إذا أبقى ترامب القوات الأمريكية في سوريا، فلن تتمكن تركيا من فرض ضغط عسكري كامل على قوات سوريا الديمقراطية، وبطبيعة الحال، سيكون للكرد موقف تفاوضي أقوى وسيكونون أقل استعداداً للتنازل. أما إذا انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية، أو حتى أعلنت عن جدول زمني للانسحاب، فستعرض قوات سوريا الديمقراطية الضغط أكبر لتقديم تنازلات في مطالبها السياسية

¹ Aaron Y. Zelin, Soner Cagaptay. (Feb 20, 2025). A New Age for Turkish Relations with Syria. washington institute. <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/new-age-turkish-relations-syria>

² Aydıntaşbaş, A. (6 February 2025). Topple, tame, trade: How Turkey is rewriting Syria's future. European Council on Foreign Relations 2025. <https://ecfr.eu/article/topple-tame-trade-how-turkey-is-rewriting-syrias-future/>

أو مواجهة خطر توغلات تركية مستقبلية من الشمال وتعارض تركيا تطبيق نظام فيدرالي واسع الصلاحيات في سوريا على غرار النموذج ، العراقي، وذلك على الرغم من تحالفها الوثيق مع إقليم كردستان العراق، وبدلاً من ذلك، تطالب بدمج قوات سوريا الديمقراطية في الجيش السوري تحت قيادة مركزية، وطرد الكوادر القيادية المرتبطة بحزب العمال الكردستاني من سوريا، في هذه القضية، يبدو أن تركيا والقادة الجدد في سوريا على وفاق، كما يوجد إجماع واسع بين أنقرة ودمشق على أنه لا ينبغي للکرد الاحتفاظ بسيطرتهم الجغرافية الواسعة، التي تشمل الآن مدداً ذات أغلبية عربية مثل الرقة ودير الزور.

على الرغم من أن مظلوم عبدي، القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، نفى مراراً أنهم جزء من حزب العمال الكردستاني (PKK)، إلا أن تركيا تصنفهم جماعة واحدة، ولهذا، وضمن إطار مصالحها القومية والأمنية، لا تسمح تركيا بوجود أي قوة كردية على حدودها، وبناء على ذلك، أعلنت تركيا مبدئياً دعمها للحكومة السورية الجديدة، بشرط الحفاظ على وحدة الأراضي السورية وعدم منح اللامركزية للکرد، وبعد هذا التغيير السياسي الذي طرأ في سوريا أفضل فرصة لتركيا لحماية مصالحها القومية.¹

إن إعادة إعمار سوريا المدمرة تتيح فرصة أمام الشركات التركية للاستثمار في مجال البناء، مما سيعود بمكاسب اقتصادية كبيرة على الاقتصاد التركي، ففي شهر مايو 2025، دعا مندوب تركيا في الأمم المتحدة إلى رفع العقوبات عن سوريا، معلناً أن تركيا رفعت عقوباتها الاقتصادية وأنه يجب على المجتمع الدولي أن يفعل الشيء نفسه، لكي يتم إعادة إعمار سوريا وتنهض من جديد، كما أن إعادة إعمار سوريا تهيئ الظروف لعودة اللاجئين السوريين، لأن الأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين في تركيا باتت تشكل عبئاً على الاقتصاد التركي، فضلاً عن أنه يُنظر إلى هؤلاء اللاجئين في بعض الأحيان بوصفهم تهديد اجتماعي محلي، (2025/5/22)، قال نظام الدين آشاء رئيس غرفة إسطنبول للعقارات، إن وجود عدد كبير من السوريين كان عاملاً رئيسياً في ارتفاع الإيجارات نتيجة لزيادة الطلب، ومع بدء عودتهم إلى ديارهم، توقع أن تؤدي عودتهم إلى انخفاض تدريجي في الأجور على المدى المتوسط، كما أشار المستشار العقاري

¹ Kurdistan24). (2025-02-04). Al-Sharaa's Diplomatic Challenge: Balancing Kurdish Aspirations and Turkish Demands.(Kurdistan24). ERBIL: <https://www.kurdistan24.net/en/story/823038/al-sharaas-diplomatic-challenge-balancing-kurdish-aspirations-and-turkish-demands>.

سلجوق ها يغدورماز إلى أن يبيع العقارات السورية ربما يؤدي إلى مزيد من الانخفاض في أسعار المنازل والإيجارات، وتشير دراسة للبنك الدولي نشرت أواخر عام 2022 إلى أن الخسائر الحضرية والصناعية السورية بلغت نحو 11.4 مليار دولار منذ بدء الصراع، وهو ما يعكس الفرص الاقتصادية الضخمة المتاحة للشركات التركية ذات الخبرة الواسعة في قطاع البناء.¹

فيما يتعلق بالتأثير الاقتصادي على تركيا، وجدت دراسة أن تنفق اللاجئين تسبب في تكاليف باهظة في المدن التركية، تتعلق بوصولهم إلى الخدمات العامة، على سبيل المثال، تكبدت إعادة توطين (480) ألف مقيم سوري جديد في مدينة شادلي أورقا تكاليف إضافية باهظة، على سبيل المثال، في عام 2011، استخدمت المدينة (60) مليون متر مكعب من المياه، ولكن في عام 2016 تجاوزت الكمية (80) ألف متر مكعب (ورقاء، ٢٠٢٤/٧/٣٠) في أحياء إسطنبول التي يتجاوز فيها عند السكان السوريين (965)، ازداد عبء الخدمات الاجتماعية الأساسية (مثل المياه والكهرباء وإدارة النفايات)، بالإضافة إلى ذلك، أدى الضغط على البنية التحتية للخدمات الاجتماعية والمشاكل الناشئة عن ارتفاع أسعار المساكن وخاصة غضب اللاجئين من المجتمع المحلي بسبب ارتفاع الإيجارات، إلى توترات بين المجتمع المحلي واللاجئين، بين المجتمع المحلي، هناك شعور بالقمع ويعتقد الشعب التركي أن الخدمات الاجتماعية مقدمة للسوريين فقط أدى وجود اللاجئين السوريين في تركيا إلى زيادة البطانة والعمل غير الرسمي ومشاركة القوى العاملة في المناطق التي يتركزون فيها. يشير تقرير مجموعة الأزمات الدولية (ICG) إلى أن ما بين (750.000) و (950.000) لاجئ سوري يعملون بشكل غير رسمي، ونظراً لأن ما يقرب من ثلث القوى العاملة في تركيا تعمل بشكل غير رسمي، فإن العمل غير الرسمي ينظر إليه على أنه حل سهل للسوريين²، أدى وجود اللاجئين السوريين أيضاً إلى زيادة تكلفة الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية وتقدر تكلفة الخدمات الصحية حوالي 12 مليار دولار، وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصرح

¹ زيد اسليم. (2024/12/11). كيف تؤثر عودة اللاجئين السوريين على اقتصاد تركيا؟ الجزيرة.

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/12/11/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9->

² محمد رحيمة وراق. (2024-07-30). مشكلة اللاجئين السوريين بعد عام 2011 مجلة دراسات دولية ، ص 114-149.

رئيس التركي، رجب طيب أردوغان، بأن تكلفة الخدمات الصحية المقدمة للاجئين السوريين بلغت (16) مليار ليرة تركية حتى ديسمبر / كانون الأول 2017.¹

يرتبط التأثير الاجتماعي للاجئين السوريين في تركيا في المقام الأول بالتكيف الاجتماعي، تعد الاختلافات في الثقافة واللغة وأسلوب الحياة عاملاً رئيساً في ردود الفعل المختلفة للمجتمعات المحلية، فضلاً عن الاضطرابات داخل المجتمع المحلي، ومن الشواغل الأخرى للمدن الحدودية التغير الديموغرافي السريع. تميل التغييرات السريعة والتدفق المستمر للسكان إلى خلق شعور بعدم الارتياح داخل المجتمع المحلي، ربما لا يكون هذا الشعور واضحاً في كل مدينة، لكن مواطني مدن مثل كيليس وهاتاي وشادلي أورفا وغازي عنتاب يشعرون بعدم الارتياح، كيليس هي إحدى المدن التي تتجلى فيها هذه المشكلة بشكل أوضح. المدينة ذات أغلبية تركمانية، بعد استقبال عدد كبير من اللاجئين، معظمهم من العرب، يشعر المجتمع المحلي أنهم الآن أقلية في وطنهم. في هاتاي، يلاحظ شعور مماثل بين العرب العلويين. لقد غيرت حقيقة أن غالبية اللاجئين السوريين من السنة النمط الديموغرافي للمدينة، هذه التغييرات بدورها، أثارت شعور بعدم الارتياح بين السكان العرب العلويين (ورقاء، ٢٠٢٤/٧/٣٠)، مع عودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم، تتلاشى هذه التأثيرات الاجتماعية على المجتمع التركي. لذا، فإن السلام في سوريا والتغيير في نظام الأسد يمتحان تركيا الفرصة الأقوى والأنسب لاستقبال هذا العدد الكبير من اللاجئين والاستثمار في سوريا الجديدة.

وعلى الرغم من أن بعض الباحثين ذكروا الفرص الاجتماعية والاقتصادية في حال تطبيع الوضع في سوريا وعودة اللاجئين السوريين، إلا أن العديد من الباحثين الآخرين يفسرون عودة اللاجئين السوريين على أنها خسارة اقتصادية ويعتقدون أن هذا يشكل عقبة اقتصادية أمام تركيا، ويعتقد الخبير الاقتصادي عثمان إيبك أن التغييرات السياسية الزاهدة في سوريا وبدء مفاوضات مشاريع إعادة الإعمار المدعومة دولياً ستؤدي إلى عودة تدريجية للعديد من السوريين المقيمين في تركيا، مما يحدث تغييرات جذرية في المشهد الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، وأوضح إيبك للجزيرة أن اللاجئين السوريين لعبوا دوراً هاماً في الاقتصاد

¹ محمد رحيب ورقاء، المرجع السابق، ص 114-149.

التركي في السنوات الأخيرة، وأن استثماراتهم حفزت السوق المحلية، لا سيما في قطاعي العقارات والتجارة. في المقابل، نجحت العديد من المهن كثيفة العمالة، مثل الزراعة والبناء، في تلبية الطلب في القطاعات التي تعتمد على العمالة الرخيصة، ومع تحن الوضع في سوريا، يتوقع الباحث بدء مشاريع إعادة إعمار واسعة النطاق، بدعم مالي من مؤسسات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وأضاف أن هذه المشاريع توفر وظائف بأجور أفضل مقارنة بما يحصل عليه السوريون حالياً في تركيا، مما قد يجعل خيار العودة أكثر جاذبية الشريحة كبيرة من القوى العاملة السورية، وأكد أن عودة السوريين ستؤثر بشكل واضح على سوق العمل التركي، مما سيؤدي إلى انخفاض كبير في القوى العاملة، ربما يشكل هذا تحدياً للشركات التركية، ما يدفعها إلى توظيف عمال أو استقدام عمال أجانب، وهذا يزيد من تكاليف التشغيل للشركات، وربما يؤثر على أسعار المنتجات والخدمات، من جانبه، أوضح حاجي إيrol عون، الخبير الاقتصادي في جامعة حاجي بيرم، أن عودة العمال السوريين قد تؤدي إلى نقص في العمالة الماهرة، وضعف الإنتاج، وقلة العرض، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار .

يشكل تقبل تركيا للوضع السوري الجديد ودعمها الكامل للقيادة الجديدة تحديات كبيرة، أبرزها: أن المرحلة الجديدة لا تزال في بداياتها، وتواجه تحديات كبيرة لكونها تراث دولة مناهة تشكل الخلفية الأيديولوجية أحمد الشرع ومجلس تحرير سوريا، كانت المصنف منظمة إرهابية في عدة دول (بما فيها تركيا عقبات أمام تحركات بعض الدول كثير تجارب مماثلة في الماضي خطر سيناريوهات الفوضى والحرب الأهلية، بل وحتى الانقلاب العسكري أو عودة النظام السابق، وكلها تشكل تهديدات خطيرة لتركيا.¹

فتعتقد جهات مختلفة أن تركيا هي من خطط ونقات العملية النهائية، وأثار هذا غضب روسيا، وخاصة إيران، التي تعتقد أن تركيا خدعتها ونقلت خطة أمريكية إسرائيلية، تدرك أنقرة أن ترحيب بعض الدول العربية بسقوط الأسد لا يعني ترحيبها بدور رئيسي لتركيا، ربما يثير قرب القيادة الجديدة من تركيا المخاوف بشأن نظرية العثمانية الجديدة، عالي الرغم من أن التطورات حتى الآن عززت موقف تركيا تجاهه إلا أن عموض موقف الإدارة الأمريكية الجديدة قد تغير المعادلة مستقبلاً، فاستغلت إسرائيل المرحلة

¹ سعيد الحاج (11) يناير (2025). "سوريا الجديدة": اندفاع تركية لتثبيت المكاسب ومواجهة التحديات المركز الجزيرة للدراسات.

الانتقالية في سوريا لإنهاء اتفاق وقف إطلاق النار، والتسلل إلى الأراضي السورية، وتتمير الأصول العسكرية والاستراتيجية للدولة السورية وهذا يجعلها أحد أبرز التحديات والتهديدات التي تواجه سوريا مستقبلاً، ويدفعها إلى مواجهة مع تركيا.¹

2- الدور التركي في العراق: لقد احتل العراق مكانة مهمة ومؤثرة في السياسة الخارجية التركية نتيجة الموقع الجغرافي الذي يتمتع به، إضافة إلى الامكانيات والمقومات التي عززت من دور العراق اقليمياً، لذلك فنجد تركيا أحد الدول التي سعت لاستضافة مؤتمرات دول الجوار ومنها العراق للبحث في العديد من القضايا، وأهمها سبل مكافحة الإرهاب فيه إضافة إلى المحافظة على وحدة أراضيها، كما وسعت إلى عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية وأهمها اتفاقية التعاون الأمني الاستراتيجي بين الدولتين، حيث أن توقيع هذه المذكرة والتي وصفها وزير الخارجية في العراق فؤاد حسين بأنها الأولى من نوعها في سياق العلاقات العراقية - التركية، إذ جاء توقيع هذه المذكرة في سياق اتفاق الاطار الاستراتيجي للتعاون المشترك بين حكومتي العراق وتركيا والتي تم ابرامها اثناء زيارة الرئيس التركي رجب طيب اردوغان عام 2024 في بغداد، إذ تضمنت هذه المذكرة التعاون على الصعيدين الأمني والعسكري بين البلدين، فضلاً عن تعزيز الدور التركي في مكافحة الإرهاب، كما وشملت هذه الاتفاقية انشاء وحدات تدريب وتنسيق استخباراتي وأمني بين الحكومتين، فضلاً عن فتح العديد من معسكرات التدريب المشتركة وذلك لغرض الاستفادة من الخبرات التركية ونقلها إلى العراق، كما وحدد الطرفان الاهداف التي تقف خلف ابرام مذكرة التعاون الأمني والمتمثلة بما يلي:²

- أ- تعزيز الدور التركي في مجال مكافحة الإرهاب في العراق (داعش).
- ب- مواجهة التحديات الأمنية والتي تمس الأمن القومي لكلا البلدين (داعش، حزب العمال الكردستاني).

¹ سعيد الحاج (11) يناير (2025). "سوريا الجديدة": اندفاع تركية لتثبيت المكاسب ومواجهة التحديات المركز الجزيرة للدراسات.

28/7/2025<https://studies.aljazeera.net/ar/article/6119>

² افراح نائر جاسم حمون العلاقات العراقية - التركية في ضوء اتفاقية التعاون الأمني الاستراتيجي، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، العدد (3)، 2017، ص 7.

ت- إنهاء الوجود العسكري التركي على الأراضي العراقية، الأمر الذي يشكل خرق لسيادة الدولة العراقية .

ث- تبادل الخبرات اللوجستية وتعزيز التعاون بين البلدين خصوصاً في مجال الاستخباراتي والمعلوماتي.

ج- انشاء مركز لتنسيق الأمني المشترك وتحت اشراف خبرات مشتركة (عراقية ، تركية) .

ح- مكافحة الهجرة غير شرعية والهجرة عبر الحدود بين الدولتين.

وفي هذا السياق فيمكن استعراض حسابات الجانبين العراقي والتركي بشأن توقيع مذكرة التفاهم الأمني بينهما على النحو الآتي:¹

اولاً: التعاون العراقي - التركي بشأن حزب العمال الكردستاني والذي يعد تهديداً للأمن القومي التركي، فكانت أولى الخطوات العراقية هو أن مجلس الأمن القومي العراقي صنف هذا الحزب على أنه محظوراً وحل ثلاث احزاب تابعة له حزب الحرية، حزب الديمقراطية، حزب الايزيدية (وفي المقابل تحديد الوجود التركي العسكري في شمال العراق، فضلاً عن تسهيل التبادل الاستخباراتي بين الطرفين .

ثانياً: شرعنة الوجود العسكري التركي شمال العراق عبر منحة غطاء قانوني وسياسي، وذلك من خلال الاتفاق مع الجانب العراقي والذي تضمن تقليص الوجود العسكري شمال العراق، إضافة إلى تحديد العمليات العسكرية التي تقوم بها الحكومة التركية ضد حزب العمال الكردستاني من جانب والعمل على تعزيز التعاون بين الحكومتين خصوصاً فيما يخص دور تركيا في مكافحة الارهاب والتظيمات الارهابية في العراق (داعش) من جانب آخر اعلن الجانب العراقي على اهمية اعتماد الحوار الدبلوماسي لحسم المسائل والقضايا العالقة بين البلدين والذان يتمتعان بمقومات جيوسياسية واستراتيجية يمكن استثمارها في تحقيق اهدافها وتطلعاتها المستقبلية .

¹ كراس الياس ، مذكرة التعاون الأمني بين العراق وتركيا الواقع والتداعيات مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الرابط أدناه:

<https://studies.aljazeera.net/ar/article/6011>

رابعاً: يحرص العراق على استكمال مشروع طريق التنمية والذي يشكل الحلقة الأكبر في العلاقات العراقية. التركية والذي سيربط دول الخليج مع اوروريا عبر تركيا، وهذا ما سيتطلب من الجانبين التعاون لتحقيق الاهداف الاقتصادية اضافة الى توسيع حركة التجارة.¹

ووفقاً للتصنيف العسكري لعام 2019 م حيث احتلت القوات العسكرية التركية المرتبة الثامنة بعد القوات المسلحة الأمريكية في حلف شمال الاطلسي كما وقد احتل الجيش التركي وفقاً لتصنيف العالمي للقوات المسلحة اقوى الجيوش عدداً وكفاءتا ، إذ تقدر اعداد القوات المسلحة التركية حوالي (1.206.700) جندي وحوالي 639 الف مقاتل ، و 787 الف أمن قوات الاحتياط، و 180 الف من التشكيلات العسكرية الأخرى (درك، حرس وطني)² اضافة الى القوات العسكرية المنتشرة لها في مدينة الموصل حيث تتمركز القوات العسكرية التركية في مخيم بعشيقة وبدأ هذا الانتشار يتزايد خصوصاً بعد سيطرة داعش الارهابي على العديد من الأراضي العراقية ، حيث وصل اعداد القوات المسلحة التركية في الاراضي العراقية ما يقارب 600 جندي، بعد ما كانوا 150 جندياً و 20 دبابه، وسرعان ما قوبل هذا التواجد بالرفض من قبل الجانب العراقي، حيث رفضت الحكومة العراقية التواجد العسكري على اراضيها وهددت برفع القضية الى مجلس الأمن، مما ادى الى تقليص القوات التركية نتيجة الضغط المتواصل من قبل الحكومة العراقية، ووفقاً لعدد من التصريحات الصادرة من الحكومة العراقية، إذ أكدت هذه التصريحات ان الوجود التركي في العراق يذهب باتجاهين الأول الاتجاه السياسي والمتضمن الحفاظ على التوازن الاقليمي في المنطقة اما الاتجاه الثاني فهو اتجاه تاريخي يهدف الى احياء العثمانية الجديدة والتي نادى بها حزب العدالة والتنمية والتي تهدف الى السيطرة على محافظتي الموصل وكركوك وذلك من أجل الحفاظ على الحقوق التاريخية للدولة التركية وحماية المواطنين التركمان.³

¹ العراق وتركيا .. نقلة نوعية في العلاقات الثنائية ، مقال منشور في سكاي نيوز، في ٢٣ - ابريل ٢٠٢٤، على الرابط :

<https://www.skynewsarabia.com/tag?s>

² إيمان ديني ، الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، ط1، مكتبة الوفاء القانونية ، مصر، 2019، ص 80

³ احمد ذياب محمد ، الاستراتيجية الدفاعية التركية في عهد الرئيس اردوغان ، دار امجد للنشر والتوزيع ، ط1، عمان، الأردن، 2022، ص 180

ومما لاشك فيه فإن تركيا تسعى دائماً لتحقيق طموحاتها وذلك من خلال تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة الإقليمية إضافة الى تأمين بيئة اقتصادية وسياسية وأمنية في محيطها الإقليمي¹ كذلك تعد احد اهم القوى بفعل موقعها الاستراتيجي والجيوستراتيجي المهم الذي جعل منها احد الدول الإقليمية المهمة والمؤثرة في امن المنطقة، فضلاً عن امكانياتها العسكرية والاقتصادية.²

ومن خلال ذلك تمكنت تركيا من لعب دوراً بارزاً ومهماً في مكافحة الارهاب وخصوصاً في المناطق المجاورة (العراق سوريا) حيث أن الاداء الاستراتيجي التركي كان له دور مهم في توجيه ضربات عسكرية ضد المجاميع الارهابية (داعش) والمتمركزة في مناطق عدة من العراق وسوريا، كما ان لحلف الناتو دوراً كبيراً خصوصاً وان تركيا احد دول الاعضاء والتي تمكنت من التدخل عسكرياً في العراق وسورياً خصوصاً من ناحية تعزيز الامكانيات العسكرية وكذلك تقديم كافة اشكال الدعم اللوجستي للمؤسسات الأمنية واستمر هذا الدعم تحت عنوان (درع الارهاب والدفاع ضده، فضلاً عن انشاء قواعد عسكرية داعمة وساندة للجيش العراقي إذ تعمل هذه القواعد على اعداد وتدريب القوات المسلحة بالتعاون مع القوات المسلحة العراقية، لذا فإن تركيا تعد احد الدول المساهمة في مكافحة الارهاب نتيجة ما تتمتع به من مقومات القوة والمتمثلة بالموقع الجيوستراتيجي إضافة الى الامكانيات العسكرية والاستخباراتية والتي اثرت وبشكل كبير في امن واستقرار المنطقة.³

المطلب الثاني: المصالح التركية مع القوى الإقليمية وإعادة تشكيل التوازنات في الشرق الأوسط

اتجهت تركيا خلال السنوات الأخيرة إلى تبني سياسة خارجية أكثر براغماتية تقوم على تخفيف حدة التوترات مع القوى الإقليمية واستعادة العلاقات مع عدد من الدول العربية المؤثرة. ويأتي هذا التوجه في إطار إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية بما يخدم المصالح التركية السياسية والاقتصادية.

¹ علي حسين باكير ، الدولة والمجتمع المقومات الجيوستراتيجية تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت ط ١، 2015، ص 38

² جليل عمر علي ، السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط (1991-2009) مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، العراق ، 2011، ص 40.

³ معمر منعم العمار، تركيا والتوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ، ط ١ ، دار الحكمة ، بغداد، 2022 ، ص 408 - 410 .

1- التقارب التركي - السعودي:

في منطقة الخليج العربي، شهدت العلاقات التركية تحسناً ملحوظاً مع المملكة العربية السعودية. فبعد سنوات من الخلافات، تم تبادل الزيارات رفيعة المستوى وتوقيع اتفاقيات استثمارية واسعة، كما تم تجاوز الخلافات المتعلقة بقضية خاشقجي، مما أدى إلى إعادة تنشيط العلاقات الاقتصادية.

تبحث تركيا، بعد فوز رئيسها رجب طيب أردوغان بالانتخابات عن تعزيز علاقاتها مع دول الخليج، مؤكدة على نهج "زيادة الأصدقاء وتقليل الخصوم" لتحقيق مصالح مشتركة. هذه الجولة الخليجية للأردوغان تعد خطوة مهمة في مسار تحول السياسة الخارجية التركية نحو دول كانت على خلاف معها لسنوات.

تظهر العلاقات التركية السعودية تحسناً ملحوظاً، حيث وصل حجم التبادل التجاري إلى 3.4 مليارات دولار في النصف الأول من هذا العام، بهدف رفعه إلى 10 مليارات دولار على المدى القصير. هذا التحسن جاء بعد تجاوز خلافات عميقة سبها اغتيال الصحفي جمال خاشقجي، حيث أكد الطرفان على أن الاستفادة المتبادلة هائلة تتميز العلاقة مع قطر بأنها شراكة استراتيجية، حيث وصفت بأنها وصلت إلى مستوى عالي من التعاون الاقتصادي والأمني مدفوعة بإرادة سياسية قوية تعززت هذه العلاقة بشكل خاص بعد دعم قطر لتركيا خلال محاولة الانقلاب الفاشلة عام 2016، ودعم تركيا لقطر خلال أزمة الحصار عام 2017.

كما تشهد العلاقات التركية الإماراتية طفرة متنامية، خاصة بعد توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة. فقد بلغ حجم التجارة غير النفطية بين البلدين حوالي 19 مليار دولار في 2022، مع سعي لزيادته إلى 40 مليار دولار خلال خمس سنوات يؤكد خبراء أن هذا التقارب يعود إلى تفاهم شخصي بين قادة البلدين.

بشكل عام، يعكس التقارب الاقتصادي التركي الخليجي أولوية أنقرة للمصالح الاقتصادية على الأيديولوجيا. من المتوقع أن يكون هذا التقارب دافعا لإيجاد مجالات مشتركة لحل الصراعات الإقليمية، بما يخدم المصالح الاستراتيجية لجميع الأطراف¹

¹ مجاهد، م. (2022). هل العلاقات التركية الخليجية على اعتاب مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي بعد إعادة انتخاب اردوغان بي بي سي عربي تم الاسترجاع من: <https://www.bbc.com/arabic/articles/c>

فيما يخص مصر، بدأت تركيا محادثات استكشافية تدريجية لتطبيع العلاقات منذ عام 2021، وشمل ذلك التنسيق الأمني، هذا التقارب دفع تركيا إلى فتح قنوات تواصل مع الشرق الليبي، بما في ذلك البرلمان الليبي والجيش الوطني بقيادة خليفة حفتر، في محاولة لتحقيق التوازن في سياستها الليبية وعدم الاقتصار على دعم حكومة طرابلس.

أما في سوريا، لم تخف أنقرة رغبتها في إعادة الحوار مع دمشق، وأبدت مرونة تجاه المصالحة مع بشار الأسد، وبعد سقوط نظام الأسد، سارعت تركيا لترتيب علاقاتها مع الحكومة السورية الجديدة، وبدأت اتصالات لتنظيم الوضع الأمني شمال سوريا، خاصة في ظل الانسحاب الأمريكي وتزايد النفوذ الروسي.¹

2- التقارب التركي - المصري:

شهدت العلاقات المصرية التركية خلال الفترة الأخيرة تقارباً ملحوظاً بعد قطيعة دامت لسنوات، وذلك في ضوء توافر الإرادة السياسية المشتركة لطي صفحة الماضي، ورغبة البلدين في تخفيف أزمات المنطقة، والتطلع نحو مستقبل أفضل يحقق مصالحهما المشتركة، وذلك ضمن جهود المصالحة بين القوتين الكبيرتين، على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

آفاق التعاون المصري التركي حول الملفات الإقليمية.

وفي محطة جديدة في مسار تعزيز العلاقات المشتركة والتعاون بين البلدين قام الرئيس عبدالفتاح السيسي بأول زيارة له للعاصمة التركية أنقرة يوم ٤ من سبتمبر الماضي، وفي ضوء تلك الزيارة وقع الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي ونظيره التركي علي نص الإعلان المشترك للاجتماع الاول لمجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى بين البلدين، ويتضمن (32) بنداً تحدد أطر مستقبل التعاون المصري التركي في شتي المجالات، والتوافق بينهما لمعالجة القضايا الإقليمية، وقد جاءت تلك الزيارة بعد أخري مماثلة لها، وهي زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لمصر في 14 فبراير 2024 التي مثلت خطوة مهمة علي طريق التقارب بين البلدين.

¹ الخطاب، ف (2025) تركيا في الشرق الأوسط الجديد لآعب أم صانع قواعد الجزيرة نت. تم الاسترجاع من :

<https://www.ajnet.me/opinions/>

وفي ضوء ذلك، من المتوقع أن تشهد الفترة القادمة خلال عام 2025، الذي يمثل الذكرى المئوية لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، عهداً استراتيجياً جديداً من التقارب المصري التركي وتحقيق التعاون المشترك بينهما حول عدد من الملفات الإقليمية الساخنة، وأهمها ما يأتي:

أولاً: القضية الفلسطينية والحرب الإسرائيلية على غزة.

يشهد قطاع غزة وضعاً مأساوياً وحالة إبادة جماعية نتيجة العدوان الإسرائيلي العاشم، ونتيجة لذلك يحتل ملف غزة مكانة بارزة علي طاولة المباحثات بين البلدين، حيث تشارك مصر وتركيا الرؤية بخصوص الحل النهائي للقضية الفلسطينية، والذي يتمثل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها "القدس الشريف" علي حدود الرابع من يونيو 1967، حيث تُعد مصر طرفاً أساسياً في مفاوضات وقف العدوان الإسرائيلي علي غزة، وفي المقابل، تعتبر تركيا شريكاً مهماً في جهود إعادة إعمار غزة وإعادة الحياة إليها. حيث يمكن للدولتين المصرية والتركية تكثيف الجهود من أجل مستقبل القضية الفلسطينية، ووقف العدوان علي غزة، والمطالبة بالوقف الفوري لإطلاق النار، فضلاً عن تسهيل إدخال المساعدات الدولية إلي القطاع، فمن المتوقع خلال الفترة المقبلة ومن أجل وقف الحرب، أن تطلب القاهرة من أنقرة أن تستغل علاقاتها القوية بحركة حماس لدفعها إلي مزيد من المرونة في مفاوضات وقف الحرب، خاصةً فيما يتعلق بالانسحاب الإسرائيلي من القطاع، وذلك من أجل التغلب علي تعنت حكومة نتنياهو التي تسعى إلي مواصلة الحرب إلي أجل غير مسمى، من ثم يمكن للجهود المصرية التركية أن تشكل أهم دعائم القضية الفلسطينية خلال المرحلة القادمة.¹

ثانياً: الوضع في ليبيا

وفي صدارة الملفات التي تتأثر بالتقارب المصري التركي، يأتي الملف الليبي؛ حيث تعد مصر وتركيا من أكثر الدول الإقليمية المعنية بالأزمة الليبية، ولعل التوافق بينهما علي "معالجة الأزمة وفق قرارات الأمم

¹ محمود العدل، "دوافع ومآلات التقارب المصري التركي"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلة آفاق استراتيجية، العدد 9، 2024، ص 37،

المتحدة ودعم عملية سياسية بقيادة ليبية، بهدف الحفاظ علي أمن واستقرار وسيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية ووحدةها السياسية” سيكون محدد رئيسي لإنهاء الأزمة، وسيفتح آفاق جديدة نحو حل مشاكل عديدة.¹ لذا قد يسهم التقارب المصري التركي خلال الفترة المقبلة في زيادة التعاون المشترك بين البلدين من أجل طي صفحة تلك الأزمة الممتدة، وذلك من خلال الدفع باتجاه عملية الانتقال السياسي في ليبيا، وإنهاء الانقسام عبر إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية بإشراف دولي؛ ووضع حلول للمشاكل التي تعرقل إجراء الانتخابات، فضلاً عن دعم استقرار ليبيا، وذلك عن طريق منع تسلل الجماعات الإرهابية عبر الحدود، والعمل علي ضرورة إخراج الميلشيات الأجنبية من الأراضي الليبية التي تشكل تهديداً للأمن القومي الليبي والمصري. وفي ضوء الحديث عن آفاق التعاون المصري التركي حول الملف الليبي، يجب علينا أن نشير أن حل الأزمة الليبية بشكل عام والتي تعد في الوقت الراهن هي إحدى أكثر الأزمات الإقليمية حساسية سواء علي المستوي العربي أو الأفريقي، في ضوء التقارب المصري التركي قد يستغرق المزيد من الوقت والجهد، ومن ثم لا يمكن حل تلك الأزمة بين ليلة وضحاها.

ثالثاً: غاز شرق المتوسط.

يعتبر من أبرز دوافع تركيا للتقارب مع مصر هي قضية غاز شرق المتوسط، حيث حقول الغاز المتدفقة من أعماق البحر المتوسط، خصوصاً منذ اكتشاف مصر لحقل ظهر عام 2015، كما تمتاز مصر بما لديها من بنية تحتية قادرة علي استقبال الغاز المستكشف في البحر المتوسط، وإسأله وإعادة تصديره، وقد قامت مصر بتدشين منتهي غاز شرق المتوسط، والذي تحول لمنظمة إقليمية حكومية في عام 2020 مقرها القاهرة، والتي تضم مصر و6 دول أخرى.²

وقد تستفيد تركيا من تقاربها مع مصر في هذا الشأن خلال الفترة القادمة، وذلك من خلال الحصول علي دعم مصري لانضمامها إلي منتهي غاز شرق المتوسط، فضلاً عن رغبة تركيا في لعب القاهرة دور الوسيط الآمن لحل القضايا الخلافية المتعلقة برسم الحدود البحرية التركية مع قبرص واليونان، كما تبدي

¹ مني سليمان، “القمة المصرية – التركية: تعزيز التعاون الاستراتيجي والتوافق لمعالجة التحديات الإقليمية”، مجلة السياسة الدولية، 2024، متاح علي الرابط :

<https://www.siyassa.org.eg/News/21852.aspx>

² غادة عبد العزيز، “العلاقات المصرية التركية: التحديات وآفاق المستقبل 2024”، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2024، ص9.

تركيا اهتمامها بتوقيع معاهدة ثنائية بهدف ترسيم الحدود البحرية مع مصر، ولكن هذا الأمر يحتاج لكثير من التفاوض بين الدولتين والاتفاق على آلية ترسيم الحدود، بما لا يتعارض مع ترسيم الحدود وفق المواثيق والمعاهدات الدولية.¹

رابعاً: الأزمة السودانية.

مع تصاعد الصراع الجاري في السودان، والذي أدى إلى تبعات إنسانية مدمرة في جميع أرجاء السودان والمنطقة، فلقد أصبحت مصر وتركيا اليوم يتفقان على أهمية حل الأزمة السودانية بالطرق السلمية، والتعاون بينهما في دعم المساعي الدولية والأمنية لحل النزاع الذي أصبح يؤثر على أمن واستقرار المنطقة بأسرها، ومن أجل حل تلك الأزمة يتطلب هذا الملف من الجانبين المصري والتركي في الفترة القادمة رفع مستوى التعاون المشترك بينهما، والعمل على تنسيق المواقف مع مختلف الأطراف وتوحيد الجهود، وذلك من أجل التوصل إلى حل يفضي إلى تحقيق أمن واستقرار السودان، وتحقيق المصالح المشتركة، ومساعدة الشعب السوداني على حفظ وحدة وسلامة أراضيه.

خامساً: قضية سد النهضة وإرساء السلام بالقرن الأفريقي.

لقد اتفق الرئيسان المصري والتركي في الإعلان المشترك على ضرورة العمل لإنشاء السلم والأمن في منطقة القرن الإفريقي، في إطار السعي نحو الحفاظ على علاقات حسن الجوار والصداقة بناءً على الاحترام المتبادل لسيادة كل دولة، وبالتالي يمكن استثمار حالة التقارب والتعاون بين مصر وتركيا خلال عام ٢٠٢٥ لتحقيق مكاسب لجميع الأطراف، حيث تمتاز مصر بأنها تمثل بوابة أفريقيا، كما تمتلك تركيا نفوذ متزايد وحضور كبير في منطقة القرن الإفريقي، اقتصادياً وعسكرياً، وذلك في ضوء سعيها إلى منافسة القوي الإقليمية والدولية في تلك المنطقة.²

¹ معتز سلامة، "مصر وتركيا: التأسيس لعلاقة استراتيجية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2024، متاح على الرابط:

<https://acpss.ahram.org.eg/News/21119.aspx>

² فاطمة حسن، "العلاقات المصرية التركية"، الهيئة الوطنية للإعلام، ٢٠٢٤، متاح على الرابط:

: <https://www.maspero.eg/filesegypt/2024/09/07/804941/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8>

ومن هذا المنطلق من المتوقع أن يتم التعاون التركي المصري في قضية سد النهضة الإثيوبي، حيث تتطلع مصر للحصول علي دعم تركي فعال فيها، وبالتالي من المرجح أن تلعب تركيا خلال الفترة القادمة دور كبير في الوساطة بين مصر وإثيوبيا لحل الخلاف حول سد النهضة الإثيوبي، مع مراعاة احتياجات مصر المائية.

وفي ضوء التقارب المصري التركي في منطقة القرن الإفريقي، لا سيما في الصومال، اتفقت الدولتان علي ضرورة العمل من أجل استقرار الصومال، والحفاظ علي وحدة الدولة وسيادتها وسلامة أراضيها ضد التحديات التي تواجهها، خاصةً ضد المحاولات والانتهاكات المستمرة من جانب إثيوبيا بعد توقيعها علي اتفاق في فبراير ٢٠٢٤ لإنشاء ميناء بحري علي أرض الصومال دون موافقة الحكومة الشرعية للبلاد، فمعه دعم الموقف المصري لسيادة ووحدة الصومال ورفض الاتفاق الإثيوبي لإنشاء ميناء صومالي، جاء بيان الرئاسة التركية الداعم لوحدة الأراضي الصومالية، ومن أجل الحفاظ علي أمن البلاد، أرست مصر إلي مقديشو طائرتين عسكريتين للمرة الأولى منذ ٤٠ عام، كما تمتلك تركيا قاعدة عسكرية متطورة في الصومال¹

سادساً: الأزمة السورية.

بعد سقوط نظام بشار الأسد، من المتوقع أن يكون لمستقبل سوريا والذي بات مبعث قلق للجميع، نصيب من جني ثمار التقارب المصري التركي، خاصةً في ظل الدور الكبير لتركيا في سوريا، والتي تعد أبرز الراجحين من سقوط الأسد، باعتبارها الداعم الأكبر للمعارضة الطرف الكاسب في الحرب، واللاعب الأهم في الأراضي السورية، والمرشح الأول لتسلم عملية إعادة إعمار سوريا بالتنافس مع الصين وروسيا. ولكن في سوريا اليوم؛ فإن الموقف والسياسة المصرية تختلف تمامًا عن الموقف التركي، حيث تسير مصر تجاه سوريا بخطي واثقة تتماشى مع طبيعة الموقف الموجود في الفترة الحالية، فالإستراتيجية المصرية تجاه سوريا في الوقت الحالي هي إستراتيجية حكيمة تأخذ جانب الشعب السوري ومصالحه، فالدولة

¹ شيماء البكش، "حدود التوافق: انعكاس التقارب المصري التركي علي مستويات التنسيق المشترك في أفريقيا"، منصة المرصد المصري، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2024، متاح علي الرابط:

<https://marsad.ecss.com.eg/80834/>

المصرية دائماً لها نظرة أبعد “نظرة إستراتيجية شاملة”، تنتظر لتعرف من سيملك زمام الأرض في سوريا وكيف تكون طبيعة ذلك النظام، فمصر تريد سوريا الموحدة الحرة، التي تستطيع أن يكون لها قرار خاص بعيداً عن أي سيطرة من أي طرف خارجي، ولا تسعى للهيمنة والتواجد في سوريا، بل تعمل في إطار أخلاقي قائم علي فكرة عدم التدخل في شؤون أي دولة، وفي نفس الوقت حماية أراضيها ووحدة هذه الأراضي. ومن ثم فالتقارب المصري التركي في سوريا القادمة لن يتحقق في المستقبل، إلا في حالة توافق المصالح والرؤية المشتركة للقوتين الكبيرتين تجاه سوريا، والتنسيق بينهما من أجل إعادة إعمار الدولة السورية.

المبحث الثاني: تركيا وأزمة الطاقة العالمية دورها كمركز إمداد (Gas Hub) وتفاعلاتها في شرق المتوسط والبلقان.

أدت التحولات التي عرفها قطاع الطاقة العالمي إلى بروز أهمية الموقع الجغرافي التركي باعتباره حلقة وصل بين مناطق الإنتاج ومراكز الاستهلاك، خاصة في ظل الأزمات المتكررة التي شهدتها أسواق الطاقة الدولية. وقد سعت تركيا إلى استثمار هذه المزايا للتحويل إلى مركز إقليمي لنقل وتجارة الغاز الطبيعي، بالتوازي مع تعزيز حضورها في قضايا الطاقة بشرق المتوسط والبلقان. ويعكس هذا التوجه رغبة أنقرة في توظيف الطاقة كأداة لتعزيز مكانتها الجيوسياسية والاقتصادية.

المطلب الأول: تركيا كمركز إقليمي لتجارة ونقل الغاز الطبيعي في ظل أزمة الطاقة العالمية

تحتل تركيا موقعا إستراتيجيا هاما بين القارات كحلقة وصل أساسية بين آسيا والشرق الأوسط من جهة، والإتحاد السوفياتي سابقا ومنطقة البلقان وأوروبا من جهة أخرى، وقد لعب هذا الموقع دورا حيويا في التاريخ التركي ككل، وفي سياستها الخارجية بشكل خاص.¹

لقد أكسبت الجغرافيا تركيا موقعا فريدا بين آسيا وأوروبا وبين البحر الأسود والبحر المتوسط، لكن التاريخ والحضارة أكسبها أكثر من مجرد موقع جغرافي هي في وسط التفاعلات الحضارية بين الغرب والشرق، وبين الإسلام والمسيحية، وبين العالمين السلافي والمتوسطي، وبين العالم التركي في القوقاز وآسيا الوسطى وبقايا التأثيرات التركية الإسلامية في البلقان، وبين الغرب السياسي بمنظوماته الأطلسية والإتحاد الأوروبي، وبين منظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الإيكو التي تجمع بين تركيا وإيران وباكستان وأفغانستان ودول أخرى.²

خلال الحرب الباردة، كان موقف تركيا صعبا، لقد ازداد الضغط السوفياتي في الشمال، ما اضطر الأتراك إلى الدخول في تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية والنااتو وكانت تركيا تملك شيئا أراداه السوفييت

¹ الشاهد جاسر، السياسة التركية تجاه جمهوريات وسط آسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 131 جانفي 1998، ص 198.

² نور الدين محمد، قراءة في كتاب لأحمد داود أغلو العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 382 ديسمبر 2010، ص 175.

على نحو مستमित البوسفور، الذي كان من شأنه أن يعطي البحرية السوفياتية منفذ طلقا على البحر المتوسط، طبعاً، لم يكن في وسع الأتراك أن يفعلوا شيئاً حيال وضعهم الجغرافي، وما كان في إمكانهم أن يتنازلوا عن البوسفور للسوفييت دون التضحية باستقلالهم. لكنهم لم يقدرُوا على حمايته بأنفسهم، لذا لم يكن أمامهم سوى العضوية في الناتو، فانضموا إلى الحلف الغربي.¹

ترى تركيا أنها معنية بكل ما يجري في محيطها، لأنه يؤثر فيها، وعليها ألا تنتظر ليصل الحريق إلى بابها، بل أن تمنع حتى الحريق من الاشتعال، هذه القاعدة في السياسة الخارجية تبدو مغايرة وعلى طرفي نقيض للشعار الذي رفعه مصطفى كمال أتاتورك نفسه بعد تأسيس الجمهورية، والذي ركز على الاهتمام بالشأن الداخلي، وتوطيد دعائم الجمهورية، وعدم التدخل في المشكلات خارج تركيا، بل عدم التورط فيها.²

ثم اتفاق عام على أن تركيا في السنوات الأخيرة، قد فرضت نفسها بقوة على قضايا ومشكلات منطقة جوارها الإقليمي، كما نجحت في تطوير علاقاتها مع العديد من البلدان في هذه المنطقة، هذه الديناميكية الحركية الجديدة في السياسة التركية بانت معروفة بالدور التركي الصاعد.³

لقد شهدت تركيا في العام 2002 منعطفاً تاريخياً مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة منفرداً، وانتهاجه رؤية جديدة في مقاربة القضايا الداخلية، وفي موقع تركيا ومكانتها على الصعيدين الإقليمي والدولي.⁴

بدأت حكاية النجاح "التركي في الداخل"، حيث تم الاتجاه إلى تعزيز الديمقراطية وتأسيس مجتمع أكثر مدنية وترسيخ أسس علمانية أكثر احتراماً للهوية الدينية وقيم المجتمع. وكان الاقتصاد المجال الأكثر تعبيراً عن هذا النجاح مع تقدم "الظاهرة" التركية خلال سنوات قليلة من ارتفاع مطرد في الناتج القومي

¹ فريدمان جورج، ثورة أردوغان ومستقبل الدولة التركية مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 361 مارس 2009، ص 130

² نفس المرجع، ص 176

³ غيلوني الهادي قراءة في كتاب لعبد الله تركماني: تعاضد الدور الإقليمي لتركيا مقوماته وأبعاده ومظاهره وحدوده، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 384، فبراير 2011، ص 157.

⁴ نور الدين محمد "تركيا بين تحديات الداخل وتحولات الخارج"، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 389 يوليو 2011، ص 112

غير الصافي وفي معدل الدخل الفردي، وتراجع الدين العام ونمو سنوي يقارب 09 بالمائة وارتفاع هائل في حجم الصادرات والواردات.

أما على مستوى السياسة الخارجية فقد قادها حزب العدالة والتنمية إلى مزيد من الانفتاح على الدول المجاورة الأخرى التي لم تكن على علاقات سوية معها، في القلب منها الوطن العربي والعالم الإسلامي، كما القوى الأخرى في القوقاز والبلقان، وعرفت بسياسة تصغير المشكلات.

لقد ارتكزت السياسة الخارجية الجديدة لتركيا على خمسة أسس حددها أحمد داود أوغلو على النحو التالي:¹

- التوفيق بين الحريات والأمن بمعنى التقدم على صعيد الإصلاح السياسي من دون تفريط بالمتطلبات الأمنية.

- إنزال المشكلات بين تركيا وجيرانها إلى نقطة الصفر أو ما يسمى بـ "تصغير المشكلات"، وبالتالي إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، والدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع.

- إتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك، فبدلاً أن تكون تركيا "مصدر مشكلة" في استقطابات الغرب - الشرق والشمال الجنوب، وآسيا - أوروبا، والغرب الإسلام، تكون على العكس مصدر حل للمشكلات وبلد مبادر إلى طرح الحلول، وبلد يشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي والإقليمي.

- تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية، بحيث لا تبقى مجرد بلد "جسر" بل تصبح بلد مركز.

- الانتقال من السياسة الجامدة في الحركة الدبلوماسية إلى الحركة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا.

¹ نور الدين محمد "تركيا... إلى أين؟ دور وتحديات مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 364، يونيو 2009، ص. 43-44

إن التغيرات التي طرأت على السياسة التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002 بتبني وتطبيق إستراتيجية مؤداها تحسين العلاقات مع القوى الإقليمية والدولية وتصفير "الخلافات مع دول الجوار على وجه الخصوص، شكل مزيد من مساحات التلاقي، وأسس لدور إقليمي تركي مغاير نقل تركيا من موقع الدولة الهامش بالنسبة للتفاعلات الحاصلة في الإقليم إلى موقع الدولة المركز.¹

المطلب الثاني: التفاعلات الجيوسياسية لتركيا في شرق المتوسط والبلقان في مجال الطاقة

تسارعت الأحداث صيف 2020 مشيرة الى احتدام الخلافات بين فواعل حوض شرق المتوسط، من جهة تركيا، وفي الطرف الثاني نجد اليونان وقبرص الرومية ومصر وفرنسا ومنطلق الخلاف كان عمليات التنقيب عن الغاز في حوض المتوسط، وظهرها خلافات حول أحقية كل دولة في استغلال ثروات منطقتها الاقتصادية الخالصة نظرا لغياب اتفاقيات رسم الحدود البحرية بينها.

ولفتت مجلة الفورين بوليسي إلى أن النزاعات البحرية ظلت لعقود من الزمان شأناً محلياً يقتصر على مطالبات بالسيادة من جانب تركيا واليونان وقبرص، بيد أن السنوات الخمس الماضية كشفت عن ثروات طاقة هائلة في المنطقة، ومن ثم حولت موارد الغاز الطبيعي البحرية المنطقة إلى ساحة استراتيجية رئيسية تتلاقى من خلالها خطوط الصدع الجيوسياسية الأكبر التي تشمل الاتحاد الأوروبي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". وأوضحت المجلة أن إيطاليا وفرنسا لعبنا دوراً رئيسياً في هذا التحول، مشيرة إلى أن شركة إيني الإيطالية غيرت قواعد اللعبة باكتشاف حقل ظهر الضخم للغاز الطبيعي في المنطقة البحرية المصرية، وهو أكبر اكتشاف غاز في شرق المتوسط في السياق ذاته، أكدت فورين بوليسي أن المشكلة الرئيسية التي أدت إلى تصاعد التوترات تكمن في استبعاد تركيا من كعكة الغاز في المنطقة.²

وفي قلب المعركة الحالية، ما تراه تركيا ظلما حاق بها في الحرب العالمية الأولى بعد انهيار الدولة العثمانية، ففي 10 أوت 1920 اجتمع مسؤولون فرنسيون وإيطاليون وبريطانيون لتقسيم ما تبقى من

¹ محمد عبد القادر، موقف تركيا من الأزمة النووية الإيرانية مراهنة على عدم التصعيد، مجلة مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية السنة السادسة، العدد 71، يونيو 2006، ص 125

² العمدة حازم فورين بوليسي: كيف حولت الطاقة شرق المتوسط إلى عاصفة جيوسياسية؟، 22 أوت 2020، على الرابط:

<https://tinyurl.com/y5739x2e> ، تاريخ التصفح: 03-06-2026

أراضي الدولة العثمانية، وفرضوا شروطا على العثمانيين المهزومين، تعتبر الأكثر عقابية، مقارنة بتلك التي فرضت على ألمانيا في معاهدة فرساي" في وقت سابق من ذلك العام، وأجبرت اتفاقية "سيفر" الإمبراطورية العثمانية على التنازل عن أراضيها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورسمت بريطانيا وفرنسا مناطق نفوذ استعماري من صحاري شبه الجزيرة العربية إلى البحر الأسود، فيما أمنت اليونان وإيطاليا مناطق لهما غرب وجنوب تركيا، بما في ذلك الاحتفاظ بالعديد من جزر بحر إيجه.¹

وترتبط مسألة بحر إيجه وقبرص استراتيجيا مع بعضها البعض ومع قضايا المنطقة الأخرى، ويمتاز بحر إيجه ببنية متداخلة تتشكل من آلاف الجزر الكبيرة والصغيرة تمتلك اليونان أغليبتها بفعل اتفاقية "سيفر" وهي بذلك مشكلة كبيرة لسياسة الحوض البحري القريب لتركيا.² وبسبب التوترات المستمرة اندلعت ثلاثة نزاعات بين تركيا من جهة وقبرص واليونان من جهة أخرى في أعوام 1974 و 1987 و 1996، السبب الأساسي لها هو الخلاف حول حقوق التنقيب عن الغاز والبتترول في بحر إيجه والسيادة على بعض الجزر. زادت حدة الخلافات التركية - اليونانية بسبب غاز المتوسط بعد الاتفاق التركي مع حكومة الوفاق الليبية في نوفمبر 2019، والذي أعيد بموجبه ترسيم الحدود البحرية مع ليبيا، في محاولة من تركيا للرد على متندى غاز شرق المتوسط الذي تأسس في جانفي 2019 وتم عزل تركيا عنه. ومع مطلع أوت 2020 وقعت اليونان ومصر اتفاقا لترسيم الحدود البحرية في إطار سياسة المعاملة بالمثل التي تبنتها كل من تركيا ومصر واليونان، وهي اتفاقية اعتبرتها تركيا اتفاقا باطلا.³ وسبق واتجهت تركيا لتنفيذ أعمال تنقيب عن الغاز في مياه شرق المتوسط. أثارت انتقادات شديدة من قبل اليونان والاتحاد الأوروبي ومصر بدعوى عدم احترامها للمناطق الاقتصادية الخالصة لجزرائها، وكان رد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن بلاده مستمرة في التنقيب عن الغاز شرقي المتوسط، مشيرا إلى أن السفن التركية تواصل أعمال التنقيب من أجل

¹ درويش ابراهيم في المواجهة الجيوسياسية شرق المتوسط تركيا تريد تصحيح ظلم معاهدة سيفر واليونان توسع حقوقها المائية، القدس العربي 5 سبتمبر 2020، على الرابط : <https://www.alquds.co.uk> ، تاريخ النصف : 2026-06-03

² داود أوغلو أحمد العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ط.4، مركز الجزيرة للدراسات الدوحة 2017 ، ص.196.197.

³ سياسة واقتصاد، تلفزيون Dw أزمة شرق المتوسط .. هل تنجح سياسة "حافة الهاوية" التركية؟، 07 سبتمبر 2020، على الرابط: <https://tinyurl.com/yxfbfz> تاريخ النصف : 2026-06-03

حقوق أشقائها بجمهورية قبرص التركية بصفتها دولة ضامنة، وذلك في ظل الرفض الذي أعلنته تركيا لاتفاقية ترسيم الحدود الموقعة بين مصر وقبرص عام 2013. معلنة أنه لا يحق للحكومة القبرصية التوقيع على أي اتفاق في ظل التوتر التاريخي بينهم حول النزاع على جزيرة قبرص الشمالية في ظل تكريس انقسام شطري الجزيرة عام 1974.¹

في هذا السياق، قال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، إن بلاده لا تقبل بأي اتفاق حول موارد شرق البحر المتوسط يستثنيها هي وجمهورية شمال قبرص التركية التي لا تعترف بها سوى أنقرة، مضيفاً أن أعمال التنقيب عن النفط والغاز التي تقوم بها تركيا شرق المتوسط تجري في جرفها القاري. وفي المناطق التي حصلت فيها على ترخيص من شمال قبرص، وموضحاً أن تركيا تقوم بأنشطة لحماية حقوق القبارصة الأتراك وأنها ستواصل ذلك حتى النهاية ولا تقبل أي اتفاق يستثني تركيا والقبارصة الأتراك.²

تجاهلت إدارة الطرف اليوناني لجزيرة قبرص التحذيرات التركية، وأطلقت عملية التنقيب بمشاركة إسرائيلية في شرق المتوسط مع مجموعة من الإجراءات المضادة لأي تحرك تركي محتمل، وقامت تركيا من جهتها باتخاذ بدائل إستراتيجية مضادة على رأسها اتفاقية الرصيف القاري (Continental Shelf) التي وقعت مع جمهورية شمال قبرص وتقضي بقيام شركة البترول التركية بعمليات تنقيب عن النفط في شرق المتوسط. وأرادت بهذا الإجراء بعث رسالة سياسية إلى الأطراف الأخرى المتعانة مع الطرف اليوناني بأنها ستتبّع سياسة العين بالعين³ والمعاملة بالمثل³. وتدرك أنقرة أن توقيع قبرص اليونانية اتفاقات ترسيم للمنطقة الاقتصادية الخالصة مع مصر ولبنان وإسرائيل يهدف إلى تحصين نفسها أمام المطالب التركية لكي يصبح ذلك أمراً واقعاً يتجاوز قدرتها على الرد في هذا الإطار ينظر إلى التعاون الثلاثي القبرصي - الإسرائيلي - المصري المتزايد في شرق المتوسط على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري ربما على أنه جهد

¹ صلاح مصطفى توترات متجددة .. غاز شرق المتوسط والمواجهة المصرية لتركيا، 25 ماي 2019، على الرابط: <http://www.acrseg.org/41215>، تاريخ النصف: 2026-06-03

² عبد الرزاق سعيد تركيا تصعد لهجتها في شرق المتوسط... وماكرون يحذر من رد فرنسي . اوروبي 24 اوت 2019، على الرابط: <https://tinyurl.com/y29dwlrX>، تاريخ النصف: 2026-06-03

³ كور أوغلو برهان الجزيرة نت أزمة التنقيب عن المصادر النفطية في شرق المتوسط، نشرت في 17/11/2011، الرابط:

<https://studies.aljazeera.net/en/node/3166>، تاريخ النصف: 2026-06-03

مشترك لتشكيل محور في وجه الموقف التركي".¹ وجاءت مصادقة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، في أواخر سبتمبر 2020 على مذكرة التفاهم الموقعة بين تركيا وليبيا والمتعلقة بتحديد مناطق الصلاحية البحرية للبلدين في شرق المتوسط الموقعة في نوفمبر 2019، ويطلب تركي، لتؤكد أن المنظمة الأممية لم تأخذ بالمذكرة الشفهية الاعتراضية المقدمة إلى مكتب غوتيريس في منتصف جويلية 2020 من مصر والسعودية والبحرين واليونان وقبرص اليونانية، وأن الاتفاقية ليست معدومة الأثر القانوني كما قيل، وأنه يمكن تسجيلها لدى الهيئة الأممية وأنها قبلت بالشخصية القانونية للطرفين التركي والليبي وحققهما في عقد اتفاقية من هذا النوع.²

إن تثبيت مناطق النفوذ البحرية لليبيا وتأكيد حقوقها في شرق المتوسط لا يقابل بارتياح من قبل النظام المصري الذي يرى البعض أنه يتطلع إلى التغول على مصادر الطاقة الليبية يظهر ذلك من خلال تناول السيسي في كلمته أمام الأمم المتحدة في منتصف سبتمبر 2020 قضية إعادة توزيع الثروة في ليبيا، كذلك فإن القاهرة أعلنت متددة رفضها اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا واعتبرته فاقداً للشرعية. هذا على الرغم من أن الاتفاقية تتوافق مع القانون الدولي الأمر الذي دفع الحكومة المصرية إلى محاولة الطعن في المذكرة من زاوية أخرى من خلال اعتبار فايز السراج غير مخول للتوقيع على الاتفاقية.³

المبحث الثالث: سياسة التوازن في الصراع الروسي- الأوكراني وتأثيرها على مكانة أنقرة كمركز وسيط

أوجدت الأزمة الروسية الأوكرانية تحديات وفرصاً جديدة أمام السياسة الخارجية التركية، بحكم العلاقات المتشابكة التي تربط أنقرة بكل من موسكو وكييف. وقد تبنت تركيا سياسة توازن دقيقة هدفت

¹ حسين باكير علي هل يتحول شرق المتوسط إلى ساحة صراع جديدة؟ 10 ديسمبر 2018، على الرابط: <https://www.turkpress.co/node/55662>، تاريخ النصف: 2026-06-03

² الحدود البحرية بين تركيا وليبيا وصراع شرق المتوسط، تلفزيون TRT عربي 6 ديسمبر 2019، على الرابط: <https://cutt.ly/CnHgVCb>، تاريخ النصف: 2026-06-03

³ أبو طالب حسن، شرق المتوسط في زمن الاضطراب، 14 جويلية 2020، على الرابط : <https://aawsat.com/home/article/2388076>، تاريخ النصف: 2026-06-03

إلى المحافظة على مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية مع الطرفين، مع السعي للقيام بدور الوسيط في إدارة الأزمة. وأسهم هذا التوجه في تعزيز مكانة تركيا كفاعل دبلوماسي مؤثر في النظام الدولي.

المطلب الأول: الموقف التركي من الأزمة الروسية الأوكرانية ومحدداته الاستراتيجية

تستند المقاربة التركية للأزمة الروسية الأوكرانية إلى جملة من المحددات الاستراتيجية المرتبطة بالأمن القومي والمصالح الاقتصادية والتوازنات الإقليمية. لذلك تبنت أنقرة موقفاً يقوم على دعم وحدة الأراضي الأوكرانية مع المحافظة على قنوات التواصل مع روسيا.

1- الأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا في المنظور التركي: إن التصور التركي نحو أوكرانيا يستند إلى أن الأزمة الأوكرانية يمكنها أن تسبب متغيرات سياسية وأمنية وإستراتيجية وثقافية اجتماعية بحيث يعاد معها توزيع القوى في حوض البحر الأسود وفي النظام الدولي، لذا تسعى تركيا إلى القيام بدور متوازن تجاه الأزمة الأوكرانية لأن أوكرانيا كدولة تجمعها مصالح عسكرية واقتصادية مع الدولة التركية بالإضافة إلى الأقلية التركية التتربة في منطقة القرم ولأنها شريك اقتصادي أممي إستراتيجي لتركيا في ظل تنوع منظومة العلاقات الخارجية التركية، لذلك حرص الرئيس التركي أردوغان في خصم الأزمة الأوكرانية الروسية في شباط 2022 على التأكيد على متانة العلاقات التركية الأوكرانية، وعليه تم توقيع اتفاقية بشأن إنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية تعاون في مجال الشباب ومذكرة تفاهم بين الهيئات الضريبة لكلا البلدين. وعلى صعيد آخر أوضحت الخارجية التركية في بيان لها بعدم قبول القرار الروسي القاضي باستقلال جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك شرق أوكرانيا واعتبرته معارضا لاتفاقيات مينسك وانتهاكا للسيادة الأوكرانية.¹

ونستطيع من خلال متابعة الأحداث أن نشاهد إن العلاقات التركية الأوكرانية قوية في ظل التعاون العسكري وخصوصا في الصناعات الدفاعية والطائرات بدون طيار بالإضافة إلى وجود ما يزيد عن 700 شركة تركية برأس مال يزيد عن 7.5 مليار دولار، وهكذا ارتفاع التجارة البينية بين البلدين في عام 2021 بنحو 61.2%، وبذلك تعد أوكرانيا في المرتبة 12 للدول المصدرة لتركيا بواقع 4.52 مليار دولار في

¹ دياب، أ، أبعاد الصراع التركي الروسي وتداعياته. مجلة السياسة الدولية، 2016، ص203

2021 بالإضافة إلى ذلك تم إلغاء الرسوم الجمركية على حوالي 95% من إجمالي عدد السلع التي تصدرها أوكرانيا إلى تركيا في ظل اتفاقية التجارة الحرة التي ستدخل حيز التنفيذ في يناير 2023 مما يتيح أسواقا جديدة للاقتصاد التركي يمكن له أن يحل محل الواردات الروسية والتقليل منها وخصوصا في ظل فرض عقوبات مشددة على روسيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية لذلك تسعى دائما تركيا إلى البحث عن أقل خسائر ممكنة وإيجاد حليف اقتصادي جديد يجعلها أكثر قربا من الغرب ومن الرضا الأمريكي عنها.

2- الموقف التركي تجاه الأزمة الأوكرانية الروسية: إن الموقف التركي كان مشددا على وحدة وسيادة الدولة الأوكرانية منذ اندلاع الأزمة في عام 2014 رافضا التدخل الروسي في الأحداث الداخلية الأوكرانية وغزوها لشبه جزيرة القرم لأن استقرار أوكرانيا هو ضمان استقرار المحيط التركي في منطقة حوض البحر الأسود. وحرصا من الجانب التركي على المصالح الاستراتيجية التي تربطه بالدولة الروسية عملت على الوقوف على الحياد ولعب دور الوساطة في سبيل حل الأزمة والتوصل إلى تهدئة من منطلق براغماتي واقعي لحرصها على الإبقاء على مكاسبها الاقتصادية من الطرفين وخصوصا أمداد الغاز الطبيعي الروسي وبهذا تستطيع القول أن تركيا كدولة من دول حوض البحر الأسود معها فرصة قوية لاستخدام قوتها الناعمة للعب دورا مؤثرا في المفاوضات مع روسيا، حيث عملت على التأكيد للاحتكام للدبلوماسية والحوار بين أطراف الأزمة وخصوصا بعد حشد الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية لقواتها في مواجهة المد العسكري الروسي الذي أصبح فيه الموقف التركي معقدا كونها إحدى قوات حلف الناتو الذي يتحتم على هذه العضوية الوقوف إلى الحلف في حالة نشوب حرب وللتماهي مع قرارات هذا الحلف في الأزمة الأوكرانية الروسية أبرزت تحديات وصعوبات في الموقف التركي في ظل تعدد المصالح الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية بينها وبين كل من روسيا وأوكرانيا من جهة وبين تركيا والولايات المتحدة من جهة أخرى بالإضافة إلى الانعكاس في الموقف الخارجي التركي على المجربات في الداخل التركي.

وفي محاولة لإيجاد حل للأزمة الأوكرانية الروسية عرض الجانب التركي ممثلا بالرئيس رجب طيب أردوغان مبادرة لتنظيم قمة بين الرئيس الروسي ونظيره الأوكراني لتسوية الأزمة وخفض التوتر وإيجاد صيغة

للتفاهم لتجنب جميع الأطراف الخسائر التي يمكن أن تلحق من جراء الدلاع الحرب وفي سبيل ذلك زار الرئيس التركي العاصمة الأوكرانية كييف قبل دخول القوات الروسية للأراضي الأوكرانية من أجل التوصل للتهدة في ظل توافد الحشود العسكرية على الحدود الأوكرانية والسعي لتجنب الحرب وتداعياتها على كافة الأطراف أنه لم يستطيع نتيجة لعنت الموقف الروسي والأوكراني وتمسك كل منها بمطالبهما من إيقاف هذه الحرب حتى النهاية من كتابة هذه الدراسة.¹

المطلب الثاني: انعكاسات الأزمة الأوكرانية على العلاقات التركية الروسية وآفاقها المستقبلية

ألقت الحرب الروسية الأوكرانية بظلالها على طبيعة العلاقات التركية الروسية، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الأمني. ومن ثم أصبحت دراسة مستقبل هذه العلاقات ضرورة لفهم اتجاهات السياسة الخارجية التركية خلال المرحلة المقبلة.

1- تأثير الأزمة الأوكرانية على العلاقات الثنائية بين روسيا وتركيا: يظهر ال الأزمة الأوكرانية في تركيا سياسيا حيث لم تبدي روسيا اهتماما كبيرا للتحركات الدبلوماسية الروسية للتوصل لحل الأزمة على نحو سلمي متجاهلة المطالب التركية وهذا من شأنه التقليل من أهمية الدور التركي اقليميا ومن الناحية الجيوسياسية فإن احتلال أوكرانيا يعني تواجد قوات عسكرية روسية في مياه البحر الأسود مما يشكل خطرا على المصالح التركية ومن شأنه أضعاف الدور التركي في مناطق القوقاز وآسيا الوسطى اما اقتصاديا ستتأثر تركيا جراء ارتفاع أسعار الطاقة عالميا بسبب الزمة بالإضافة إلى تراجع الحركة التجارية ما بين تركيا وأوكرانيا وما بين تركيا وروسيا جراء فرض عقوبات صارمة على روسيا والتأثر بأزمة الغذاء العالمي التي ستعكس آثارها على العالم وتبلغ خسارة تركيا من الحرب الروسية الأوكرانية 40 مليار دولار وانخفاض احتياطي البنك المركزي التركي بنحو مليارين دولار في أواخر شباط وهذا من شأنه تقويض الاقتصاد التركي.

إن هذه الأزمة أثرت بصورة كبيرة على أمن الطاقة في أوروبا حيث تعد روسيا من أكبر مصدري الطاقة لأوروبا بالإضافة لكونها من أكبر الدول. المصدرة للقمح عالميا مع استمرار الحرب من المرجح أن تنخفض الإمدادات العالمية للمنتجات الزراعية ما بين 10% إلى 50% بالإضافة إلى الآثار السلبية للجوء

¹ الكفرنة، أ، الخيارات الإستراتيجية لتركيا إقليميا ودوليا. دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن، عمان، الجامعة الأردنية، 2018، ص 45

الأوكراني وتضرر قطاعي السياحة والتصنيع مما ينعكس إثارة على العلاقات التركية والروسية والبحث عن بديل في ظل استمرار الأزمة.¹

2- مستقبل العلاقات التركية الروسية في ظل تداعيات الأزمة الأوكرانية الروسية: شكلت الأزمة الأوكرانية الروسية نقطة حاسمة في تحديد شكل النظام الدولي وما ستؤول إليه طبيعة العلاقات الدولية السياسية، وتبلورت التحالفات حيث التحالف الأوروبي الأمريكي داعماً لأوكرانيا من جهة وروسيا وحلفائها من جهة أخرى، ليعيد صياغة هذه العلاقات وموازين القوى في هذا العالم، بحيث لا يمكن إغفال الدور الروسي في هذا النظام. فمنذ تدخلها في العديد من أزمات الشرق الأوسط وروسيا تسعى إلى تبني استراتيجيات مختلفة لمواجهة الهيمنة الأمريكية على العالم حيث عملت على تطوير ترسانتها النووية والعسكرية بالإضافة إلى عمل شراكات مع العديد من القوى العالمية سعت روسيا لذلك لمواجهة الضغوطات الموجهة لها من حلف الناتو وخصوصاً بعد تمدده ليشمل دول البلطيق ودول أوروبا الشرقية وكانت. أوكرانيا الهدف التالي لهذا الحلف وهذا ما رفضته لما لها من أهمية جيواستراتيجية مرتبطة بأمنها القومي وطموحاتها المستقبلية ورفضها أي منافس لها في أوكرانيا.

وفي المقابل وقف تركيا منددة بالهجوم الروسي على أوكرانيا داعية إلى اللجوء للقانون الدولي والتهدة من ارتباطا الاقتصادية بالدولتين بحيث لا تستطيع أن تضر باقتصادها بالرغم من وجودها كقوة عسكرية كبرى في حلف الناتو الذي يتوجب منها الوقوف إلى جانبه في حال تطلب الأمر ذلك. وفي حال الاعتداء على أحد دول الحلف لأن الموقف التركي لن يكون على الحياد في حال التصدي للهجوم العسكري الروسي من قبل حلف الناتو، ومع الغزو الروسي لأوكرانيا الذي سيكون له تداعياته على تركيا الذي حاولت إنجاءه بالطرق الدبلوماسية، فإنه من غير الممكن أن تبقى على الحياد ولعب دور التوازن ما بين أوكرانيا وروسيا فهي ملتزمة مع الناتو ومواقفه لأنها حليف للغرب.

¹ مجيل، أ، مر احل الأزمة الأوكرانية وسمات التغير في التوازن الدولي، مجلة حمورابي للدراسات مركز حمورابي للبحوث والدراسات، بغداد، 2014، ص11

ومع ازدياد القصف الروسي وقوع العديد من القتلى والأسرى عملت تركيا على التأكيد على بنود اتفاقية مونترو في حوض البحر الأسود، باعتبار وأن ما يحدث على الأرض الأوكرانية سيكون له انعكاساته على أزمات الشرق الأوسط والدور التركي فيها. وهكذا أخذت العلاقات التركية الروسية منحى تنازلي سعت فيه تركيا على توطيد علاقاتها مع دول الخليج العربي والتقارب مع إسرائيل في خضم هذه الأزمة التي تعصف بالاقتصاد التركي والعالمي كان لا بد لتركيا من إيجاد شراكات جديدة في ظل العقوبات السياسية والاقتصادية المفروضة على روسيا.¹ لذلك عملت على إثارة قضية الأقلية التركية في القرم والمطالبة بحمايتها في ظل الغزو الروسي وحرصها على الحفاظ على عدم سيطرة روسيا على حوض البحر الأسود الذي من شأنه تهديد المصالح القومية التركية.

وخلاصة القول أدت هذه الأزمة إلى ارتفاع أسعار النفط عالميا الذي من شأنه أن يكبد خسائر للدول الصناعية، وعليه البحث عن ملاذات أخرى للاقتصاد التركي بالإضافة إلى تأثر القطاع الاقتصادي التركي من جراء الأزمة لأن أوكرانيا تعد من أهم الأسواق التركية، وهكذا ستخفض الصادرات التركية والواردات مما يؤثر في الاقتصاد التركي الذي يعاني من انخفاض الليرة جراء التصعيد الروسي في أوكرانيا بالإضافة إلى انخفاض عائدات السياحة وزيادة فاتورة الواردات التركية الذي بدوره أثر سلبا في اقتصاد تركيا. جاءت توقيع الاتفاقية الأمنية العسكرية التركية الأوكرانية في ظل اشتعال التوترات بين أوكرانيا وروسيا في 2022 لتؤكد على الوقوف التركي إلى الجانب الأوكراني المؤيد له ولسياساته ودعما له في مواجهة المد الروسي إلا أن تداعيات الأزمة والتصعيد العسكري الروسي كان أكبر من الرد الأوكراني على أرض القتال وبأن النفوذ والمد الروسي لن يتوقف، وهكذا لن تقف تركيا مكتوفة الأيدي اتجاه هذا التوسع الذي بات مقلقا لها في حال السيطرة على طرق الملاحة في البحر الأسود بالرغم من إدراك تركيا لحجم القوة الروسية وبأنها لن تقدر على مواجهتها منفردة دون التعاون مع الدول الغربية في مواجهة هذا الغزو الروسي في المنطقة.

¹ يحيى، ع، الدور الوظيفي للسياسة الخارجية التركية على الصعيد الإقليمي والدولي. أطروحة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2020، ص 45

أن اعتماد تركيا على روسيا كشريك اقتصادي من ناحية الغاز و السياحة أثر في ميزان الحساب الجاري التركي مع انخفاض حركة السياحة بسبب التصعيد العسكري وهو ما سيؤثر أيضا في حاجات تركيا من العملات الأجنبية بالإضافة إلى مشكلة الأمن الغذائي العالمي التي ستزيد من التكاليف بأسعار السلع الأساسية عالميا وانعكاسه على تركيا.¹

وهذا تدرك تركيا حاجتها للإبقاء على نوع من التفاهم مع روسيا في الشراكة التركية الروسية اقتصاديا وبالإضافة لحاجتها لإيجاد شريك قوي لها في منطقة حوض البحر الأسود لذلك تكتفي تركيا بالتأكيد على العمل وفق الاتفاقيات الدولية والعودة إلى طاولة المفاوضات مع التنديد بالهجوم العسكري على أوكرانيا. وأخيرا نستطيع القول أن العلاقة بين تركيا وروسيا لن تصل إلى حد الصراع بل هي اختلاف في وجهات النظر حول كيفية التعامل مع الأزمة طالما بقيت في مجال عدم استسلام أوكرانيا وهزيمتها ولكن إذا تمت السيطرة الروسية على أوكرانيا سيتم تهديد المصالح التركية في حوض البحر الأسود. والتأثير على قدرات تركيا في الأزمات وخصوصا الأزمة السورية وإيقاف الطموح التركي بأن تصبح أنقرة منطقة لتوريد الغاز الطبيعي إلى الدول الأوروبية مما يوقف التطلعات التركية دون التحقيق، وأن ما ستشهده المنطقة من تحولات في موازين القوى ستنعكس على العلاقة التركية الروسية في ظل التجاذبات الحاصلة نتيجة التصعيد العسكري الروسي على أوكرانيا.²

المبحث الرابع: التوسع نحو العالم التركي " (آسيا الوسطى وأفريقيا كبداية استراتيجية واقتصادية.

في إطار تنويع خياراتها الاستراتيجية والاقتصادية، اتجهت تركيا نحو توسيع حضورها في مناطق جديدة خارج نطاقها التقليدي، خاصة في آسيا الوسطى وأفريقيا. ويعكس هذا التوجه سعي أنقرة إلى بناء فضاءات نفوذ جديدة تستند إلى الروابط الثقافية والتاريخية والمصالح الاقتصادية المتبادلة. كما يندرج ضمن استراتيجية أوسع تهدف إلى تعزيز مكانة تركيا كقوة إقليمية ذات امتداد دولي متزايد.

¹ أمين ن، التداعيات الإقليمية والدولية لازمة القرم. مجلة كلية الحقوق للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، 2014، ص 10
² يحيى، ع، الدور الوظيفي للسياسة الخارجية التركية على الصعيد الإقليمي والدولي. أطروحة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2020، ص85.

المطلب الأول: التوجه التركي نحو العالم التركي وآسيا الوسطى كامتداد استراتيجي

إن التوجه التركي لآسيا الوسطى كان دافعه إرساء دعائم اقتصاد قومي ، حيث وجدت في تلك الدول منفذا جديدا لحل جزء من مشاكلها الاقتصادية، إضافة إلى اعتبارها منجما للثروات الطبيعية لاسيما الثروات الإستراتيجية النفط والغاز الطبيعي" من اجل سد حاجياتها المحلية، ومعادلة الاستيراد من العراق وإيران والدول الأخرى. .

كما رغبت تركيا في المشاركة في عمليات منظمة الأمن والتعاون الأوربي، وإنشاء مجال اقتصادي واسع، إضافة إلى ضمان استقرار دول البحر الأسود، وإقامة علاقات اقتصادية على أسس الصداقة والتعاون وحسن الجوار بين الأعضاء، لغرض الوصول إلى درجة عالية من الاندماج مع الاقتصاد العالمي، والاعتراف بدور الحكومات لخلق نموذج للتعاون، لاسيما في مجال البنى التحتية لدول آسيا الوسطى.

إن التوجه الاقتصادي التركي نحو آسيا الوسطى عموما هو نتاج لعدة عوامل أبرزها:

عدم قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي لأسباب اقتصادية وسياسية، وإيمانها بأن الفوز بهذا الانضمام يتطلب تكتيك يرتكز بالدرجة الأولى على تطوير الاقتصاد التركي بتوثيق العلاقات الاقتصادية مع دول آسيا الوسطى والقوقاز، حتى يوازي هذا ما يتطلبه الانضمام من معدلات موازية وتطور إنتاجي صناعي وزراعي ظهور الحاجة إلى تحقيق استقرار اقتصادي كأساس للاستقرار السياسي في تركيا.

إدراك تركيا أن التعاون الاقتصادي مع دول آسيا الوسطى سيجلب لها مصالح سياسية واقتصادية، وسيضع تركيا في موقع استراتيجي مهم إقليميا خاصة فيما يخص توزيع النفط والغاز نحو أوروبا.¹

انخيار الاتحاد السوفياتي، وإعادة اكتشاف تركيا بما يعرف بمجتمع التوازن (TURAN)، أو مجتمع 120 المتحدث باللغة التركية، وعليه مثل استقلال كل من أذربيجان وجمهورية وسط آسيا، بالنسبة

¹ سرمد خليل ابراهيم البياتي، التوجهات السياسية والاقتصادية التركية حيال دول آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية "، ط1، بيروت: دار السنهوري 2016، ص ص 86-88

لتركيا كبداية تمهيد الطريق من أجل توحيد كل السكان المتحدثين باللغة التركية في المنطقة بمن فيهم التتار والأتراك داخل روسيا الفيدرالية نفسها.

سعي تركيا إلى نشر نموذجها كدولة علمانية في العالم الإسلامي في دول المنطقة، خاصة أنها تسعى إلى تقوية موقعها الإستراتيجي ودورها البارز في المنطقة الممتدة من البحر الأدرياتيكي إلى الصين والتي يشمل جمهوريات وسط آسيا، القوقاز، منطقة البحر الأسود.

- ربط اقتصاديات دول المنطقة بالاقتصاد التركي خاصة في ظل رغبة هذه الدول مثل أوزباكستان في التوجه نحو تركيا لتعزيز هويتها الإسلامية. وتمتع منطقة آسيا الوسطى بإمكانات اقتصادية مما يدفع تركيا إلى توسيع علاقاتها بتلك الدول، من خلال تأسيس منظمة اقتصادية ذات بعد قومي، وإقامة مجلس العالم التركي وجامعة الدول التركية.

- الأهمية السياسية والأمنية لدول آسيا الوسطى، فهي تربط القارة الآسيوية بالقارة الأوروبية، وتوصل الشرق الأوسط بالخليج العربي، ومطوقة من الشرق بقوى كبرى صاعدة كالصين التي تشكل مع روسيا الاتحادية قوى كبرى ذات الصلة الدولية في ميزان القوى العالمية، ولاسيما أنها كانت وريثة الاتحاد السوفيتي سابقا، لذا تسعى تركيا إلى احتوائها أو الإبقاء على نفوذها القوي لأهميتها السياسية والاقتصادية والتأثير في سياسة المنطقة. وفي جوارها القريب تأتي إيران وتحدها من الغرب تركيا ذات الثقل الاستراتيجي، وأفغانستان الغارقة في العنف، وعلى مقربة في منطقة الخليج العربي ذات الأهمية الاقتصادية للدول الكبرى، فضلا عن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل اللتان تعدان من الدول التي لها دور أساس في التأثير على سياسات هذه الدول وتوجهاتها، وفي تقرير مستقبلها السياسي والاقتصادي والأمني، فضلا عن أن هذه الدول ملتقى حضارات عريقة، وطرق تاريخية مهمة للجوانب الاقتصادية والدينية والثقافية بين أوروبا والشرق وآسيا الوسطى. والتكوين القومي والعربي: تتميز دول آسيا الوسطى بتنوع اجتماعي وعرقي، إذ تتشكل المجتمعات في هذه الدول من قوميات عدة مما أثر بشكل كبير على الوضع السياسي والأمني،

فضلا عن أنها أصبحت تتداخل مع دول إقليمية أخرى، وأن المسلمون يشكلون غالبية سكان آسيا الوسطى الذين ينتمون إلى 3 مجموعات (مجموعة الشعوب التركستانية، الإيرانية، القوقازية).¹

المطلب الثاني: الانفتاح التركي على أفريقيا كخيار استراتيجي واقتصادي بديل

إن اهتمام تركيا بأفريقيا ليس جديدا ولا عاجلا لكن الإنتباه المكثف الجديد هو ما انعكس في المؤتمر الأول للقمّة التركية الأفريقية الذي عقد في اسطنبول سنة 2008، أما جذور العلاقات بين تركيا وأفريقيا تعود إلى المبادرة الأولى التي كانت بافتتاح أول سفارة تركية بجنوب الصحراء سنة 1926. وفي عام 1998 أصدرت تركيا وثيقة عن وجهتها المستقبلية في أفريقيا ما يسمى بخطة العمل الأفريقية² التي تعتبر سعيًا لتعزيز علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية مع القارة وقد عبرت هذه السياسة الاقتصادية عن نفسها في عدة مجالات دفعت التعاون بين الطرفين عام 2005 إلى الأمام وتعزيز انفتاح أنقرة على القارة.³ حتى وقت قريب كان من غير المتصور أن تظهر تركيا اهتماما كبيرا بأفريقيا حيث لم يكن متوقعا أن تكون للقارة أهمية ضمن السياسة الخارجية التركية الجديدة إلى أن تقرر فتح 15 سفارة جديدة عام 2008 وإقامة التعاون الأول بين تركيا وأفريقيا في القمة المنعقدة بين 8 و 12 أوت 2008 باسطنبول بمشاركة ممثلي 50 دولة أفريقية، افتتاح سفارات كان علامة تدل على تغيير سياسي تجاه أفريقيا وفي السياسة الخارجية التركية وتعبير نشط عن الموقف التركي تجاه القارة.³

كانت المشاركة المتزايدة لتركيا بأفريقيا جزءا من هدف أوسع لوضع نفسها كلاعب ذو سياسة خارجية فعالة ومشاركة واسعة النطاق ومتعددة الأوجه، ليشكل السعي وراء الفرص الاقتصادية من خلال التجارة واحدة من محركات أقراص الإهتمام وقد تم التركيز مؤخرا على القارة ما أثار أسئلة حول ما هو موجود في علاقة تركيا بدول القارة الأفريقية؟ وهكذا اضطرت تركيا إلى إيلاء اهتمام أكبر إلى جوانب أكبر للعلاقة مثل الاستثمار والمساعدات الإنسانية التي تقدم المزيد من الفوائد المباشرة لبلدان القارة ليتعلق

¹ أوفول لعمارة، "الأهمية الجيوستراتيجية لجنوب القوقاز وتأثيرها على أمن واستقرار دول المنطقة"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، ب ت س)، ص ص. 109، 110.

² Sour, Lotfi, The Turkish Foreign Policy Dimensions In Africa In Ako Era, Journal Afro- Asian Studies, N° 1, Democratic Arab Center, Germany: Berlin, Avril 2019, Pp 7- 9.

³ Ozkan, Mehmet, Op.Cit, P 533.

الاهتمام التركي بتعزيز النفوذ في المسرح العالمي ويشكل السعي التركي وراء الفرص الاقتصادية من خلال التجارة واحد من أكثر الدوافع المهمة للتركيز على أفريقيا الأمر الذي أثار تساؤلات حول هذا الاهتمام.¹ وإن تغير البنى الإقليمية للجغرافيا السياسية دور كبير في تزايد اهتمام تركيا وانضمامها إلى التدافع الجديد نحو أفريقيا ويرى بعض المحللون أن تعطل محادثات الانضمام للاتحاد الأوروبي وسع مجالات نفوذ تركيا خارج المناطق الجغرافية التقليدية لتصبح أفريقيا من أولويات مصالح تركيا، من جهة أخرى تدهور العلاقات مع نظام الأسد في سوريا وأخيرا مع الأنظمة العربية الأخرى في مصر وكذا الإضطرابات من أحداث ما يسمى الربيع العربي في تونس وليبيا حيث وصلت تركيا إلى انخفاض في أرباح أسواقها.²

لقد أصبحت أفريقيا من المناطق الرئيسية للقوى الناشئة التي تطمح إلى رفع وزيادة مكانتها وأهميتها الدولية، السبب الرئيسي هو تحول الاقتصاد العالمي الذي خلق طلبا غير مسبوق على المعادن ومصادر الطاقة، لتجعل القارة الأفريقية منطقة جغرافية واقتصادية وجيوسياسية ذات أولوية في أجندة الدول، لتتخبط تركيا مدفوعة بعدة عوامل كمحاولة تنويع علاقاتها الاقتصادية وإعادة تكوينها في السياسة العالمية.

تقليديا، كانت السلطات التركية تنظر إلى بعض من مناطق أفريقيا ثانوية لمصالحهم لتظهر علاقات تركيا بأفريقيا في زي جديد نهاية التسعينات بنهضة متغيرة لا سيما تجاه دول جنوب الصحراء الكبرى وتصنفها من ضمن أولوياتها بانفتاح تدريجي على الاقتصاد والترابط المالي والتجاري. ومن منظور تركيا قد أصبحت أفريقيا ضمن أولوياتها نتيجة مجموعة من الدوافع الأساسية كمحاولتها البحث على الأسواق الجديدة والسعي للحصول على مكانة كممثل عالمي، حيث حاولت تصوير نفسها كشريك نشط للمساعدات الإنمائية وما ساعدها في ذلك هو عدم وجود ماضي استعماري مع أفريقيا.³ ويبدو أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي هو طموح غير قابل للتحقيق بشكل متزايد، بالإضافة إلى ذلك كان للتحالفات في الشرق الأوسط تأثير كبير على أنقرة للمشاركة في المنطقة. بالتالي الوضع الجيوسياسي أكثر مرونة في

¹ Shinn, David, Turkey's Engagement In Sub-Saharan Africa: Shifting Alliances And Strategic Diversification, Research Paper, Africa Programme, 2015, P 5

² Dahir, Abdinor Hassan, Op.Cit, P 2

³ Dorelli, Federico And Levaggi, Gonzalez Ariel, Becoming Global Actor: The Turkish Agenda For The Global South, Rising Powers Quarterly, Volume 1, Issue 2, 2016, Pp 103- 104

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وما نتج عنه من تحول في التحالفات يشير إلى أن تركيا من المرجح أن تواصل جهودها الدبلوماسية المكثفة في أفريقيا حيث تسعى البلاد إلى بناء قاعدة شركاء أكثر أماناً.¹

انفتاح تركي على القارة نتيجة للتحول الداخلي في تركيا والتغيير في سياسة الاقتصاد العالمي، حيث أن الإنخراط التركي مدفوع بجملة من الأسباب من أهمها تنويع بدائلها التجارية تماشياً مع التغيير في السياسة العالمية وتكوين طاقة اقتصادية، تغيير قاد النظام الدولي لتحديد مصلحتهم في ظهور نظام جديد لترد تركيا على ذلك من خلال تعريف متعدد الأبعاد في السياسة الخارجية وتنمية الاقتصاد لتصبح أفريقيا جزءاً لا يتجزأ من التصميم الجديد في سياستها الخارجية.² والسؤال المطروح لماذا ظهرت تركيا في القارة يعتبر البعض مصلحة البلاد غير متوقعة فهي لا تزال تبحث على إجابة واضحة عند شركاء إفريقيا ومع ذلك افتقار تركيا لتاريخ استعماري وتركيزها على شراكة متساوية مع دول القارة نشر تفاؤلاً حول مستقبل نشط بين القادة الأفارقة والأتراك حيث لا يزال يتعين تحديد مدى إمكانية أن تساعد هذه النماذج والخطابات في بناء علاقة تعاون مستدامة ومنفعة متبادلة.³

¹ Shinn, David, Op.Cit, P 6

² Ozkan, Mehmet, Op.Cit, P 539

³ Bilgic, Ali And Naximento, Daniela, Turkey's New Focus On Africa: Causes And Challenges, Policy Brief, Norwegian Peacebuilding Resource Centre, September 2014, P 3

خلاصة الفصل:

تناول الفصل الثاني دوائر النفوذ التركي في ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي، حيث سعت تركيا إلى تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية من خلال توسيع حضورها السياسي والاقتصادي والأمني. وأبرز الفصل الدور التركي في الشرق الأوسط، خاصة في سوريا والعراق، من خلال حماية الأمن القومي ومكافحة التنظيمات المسلحة وتعزيز التعاون مع دول المنطقة. كما تناول مسار المصالحة مع القوى الإقليمية، ولا سيما السعودية ومصر ودول الخليج، بما يسهم في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية.

كما تطرق الفصل إلى دور تركيا في أزمة الطاقة العالمية وسعيها للتحويل إلى مركز إقليمي لنقل وتجارة الغاز الطبيعي، مستفيدة من موقعها الجغرافي الاستراتيجي، إضافة إلى تفاعلاتها في شرق المتوسط والبلقان المرتبطة بملف الطاقة. وبين كذلك كيفية اتباع أنقرة سياسة التوازن في الأزمة الروسية الأوكرانية، بما حافظ على مصالحها مع الطرفين وعزز دورها كوسيط دولي.

وأخيراً، أوضح الفصل توجه تركيا نحو آسيا الوسطى وأفريقيا كبداية استراتيجية واقتصادية جديدة، بهدف توسيع مجالات نفوذها وتنويع شراكاتها الدولية. وعموماً، أظهر الفصل أن السياسة الخارجية التركية تقوم على توظيف الإمكانيات الجيوسياسية والاقتصادية لتحقيق حضور إقليمي ودولي أكثر فاعلية.

الفصل الثالث

التحديات الراهنة للدور الإقليمي التركي
وانعكاساتها على توجهاته الاستراتيجية

الفصل الثالث: التحديات الراهنة للدور الإقليمي التركي وانعكاساتها على توجهاته الاستراتيجية

تواجه السياسة الخارجية للدول، ولا سيما تلك التي تسعى إلى توسيع حضورها الإقليمي وتعزيز نفوذها الدولي، مجموعة من التحديات والإكراهات التي قد تحدّ من قدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية أو تعيد تشكيل أولوياتها وفق معطيات ظرفية متغيرة. وفي هذا السياق، لا يُستثنى الدور الإقليمي لتركيا من هذه القاعدة، إذ يتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تُلقي بظلالها على استمرارية هذا الدور وفعاليته.

ويأتي هذا الفصل ليتناول أبرز التحديات التي تواجه تركيا في مسارها الإقليمي، من خلال تحليل الأبعاد الاقتصادية المرتبطة بالتضخم وتقلبات العملة وأثرها على الاستقرار الداخلي والاستدامة الخارجية، إضافة إلى دراسة طبيعة العلاقة المعقدة مع الغرب، بما في ذلك التوترات مع الولايات المتحدة والجمود في مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي رغم استمرار الالتزامات الدفاعية ضمن إطار حلف شمال الأطلسي. كما يتطرق الفصل إلى التحديات الأمنية المرتبطة بالمسألة الكردية، وما تفرضه من إكراهات تتعلق بالأمن القومي والعمليات العسكرية العابرة للحدود في سياق إقليمي متغير ومعقد.

وبناءً على ذلك، يسعى هذا الفصل إلى تقديم قراءة تحليلية شاملة لهذه التحديات، من أجل فهم مدى تأثيرها على مسار السياسة الإقليمية التركية وحدود قدرتها على الاستمرار والتكيف.

المبحث الأول: التحديات الاقتصادية التضخم، تقلب العملة ومدى تأثيرها على استدامة الدور الإقليمي.

تمثل التحديات الاقتصادية أحد أبرز العوامل المؤثرة في قدرة الدول على الحفاظ على استقرارها الداخلي واستدامة أدوارها الإقليمية. وقد واجه الاقتصاد التركي خلال السنوات الأخيرة ضغوطاً متزايدة تمثلت في ارتفاع معدلات التضخم وتراجع قيمة العملة الوطنية، الأمر الذي انعكس على مختلف المؤشرات الاقتصادية وأثار تساؤلات حول تأثير هذه التحديات على مكانة تركيا الإقليمية. وعليه، سيتم التطرق في هذا المبحث إلى التضخم في تركيا وأثره على الاستقرار الاقتصادي، ثم دراسة تقلبات الليرة التركية وانعكاساتها على استدامة الدور الإقليمي.

المطلب الأول: التضخم في تركيا وأثره على الاستقرار الاقتصادي

يُعدّ التضخم في تركيا من أبرز التحديات الاقتصادية التي أثّرت بشكل مباشر على مسار الاستقرار الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، حيث عرف مستويات متذبذبة ومعدلات مرتفعة في فترات متعددة. ويعكس هذا الوضع اختلالات هيكلية في الاقتصاد الكلي، إلى جانب تأثيرات السياسات النقدية والمالية المتبعة. وعليه، يقتضي تحليل هذا المطلب التطرق إلى واقع التضخم في تركيا ثم الوقوف على أهم أسبابه.

الفرع الأول: واقع التضخم في تركيا:

شهد الاقتصاد التركي خلال عامي 2024 و2025 موجة تضخم استثنائية، حيث قفز المعدل السنوي من مستويات معقولة نسبياً ليصل إلى 75.4% في مايو 2024، وهو أعلى مستوى منذ عقود. ثم بدأ يتراجع تدريجياً ليصل إلى 32.52% في أغسطس 2025¹، ثم إلى 31% في يناير 2026، المسجل أدنى مستوى منذ نوفمبر 2021.

¹ التضخم في تركيا عند أدنى مستوى في 44 شهراً، الموجود على الموقع الإلكتروني: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025>، تم الاطلاع عليه يوم: 2026/05/25، على الساعة: 15:00.

لكن هذا الانخفاض لا يعني حل المشكلة، حيث ارتفع التضخم مجدداً إلى 32.37% في أبريل 2026¹، مما يشير إلى استمرار عدم الاستقرار المركز التركي يتوقع أن يتراوح التضخم بين 15% و 21% بنهاية 2026، بينما حددت الحكومة هدفاً طموحاً بـ 9%، وهو هدف يبدو صعب التحقيق في المدى القريب.

الفرع الثاني: أسباب التضخم في تركيا:

يرجع ارتفاع معدلات التضخم في تركيا إلى العديد من الظروف السياسية والاقتصادية على الساحة المحلية والدولية، ويمكن استعراضها على النحو التالي:²

1- أزمة الحساب الجاري في تركيا: تمثل أزمة سعر صرف الليرة في الفترة الراهنة امتداداً لمعضلة عجز الحساب الجاري التركي، والذي تفاقم بوجه خاص في 2018، وهو العام نفسه الذي شهد تراجع عملات عدد من الاقتصادات الناشئة؛ نظراً لتدهور أساسيات الاقتصاد الكلي. ولكن الوضع بالنسبة لتركيا كان يبدو مختلفاً نسبياً، حيث إن منشأ أزمة العملة مزيج من العوامل الاقتصادية والسياسية معاً.

وفي ظل اتساع فجوة الموارد المحلية وانخفاض معدل الادخار، يعاني الاقتصاد التركي عجزاً مزمناً في الحساب الجاري. وبالرجوع إلى بيانات العقد الماضي، فقد سجل الحساب الجاري عجزاً قدره حوالي 47 مليار دولار في عام 2010، مرتفعاً إلى مستوى قياسي قدره 74 مليار دولار في عام 2011، طبقاً لبيانات صندوق النقد الدولي. وبعد أن تراجع عجز الحساب الجاري بشكل ملفت في عامي 2015 و 2016 مسجلاً أرقاماً دون الـ 30 مليار دولار، لكنه قفز مرة أخرى إلى ما يقارب 41 مليار دولار في عام 2017.

وتمثل الأرقام المرتفعة لعجز الحساب الجاري أحد مصادر هشاشة وضعف السيولة الأجنبية في تركيا، وتزيد حدة المشكلة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن الديون الخارجية تستنفد جزءاً ليس بقليل من تدفقات النقد

¹ معدل التضخم في تركيا، الموجود على الموقع الإلكتروني: <https://ar.tradingeconomics.com/turkey/inflation-cpi>، تم الاطلاع عليه يوم: 2026/05/25، على الساعة: 18:00.

² لماذا يعاني الاقتصاد التركي من معدلات تضخم مرتفعة؟، الموجود على الموقع الإلكتروني: <https://futureuae.com/ar/AE/Mainpage/Item/6696>، تم الاطلاع عليه يوم: 2026/05/25، على الساعة: 18:30.

الأجنبي الواردة لتركيا، حيث اعتمد قطاع واسع من شركات القطاع الخاص في العقد الماضي على الاقتراض من الخارج لدعم أنشطتها ونموها بالأسواق. وبناءً عليه، شهد الدين الخارجي للقطاع الخاص ارتفاعاً مستمراً في العقد الماضي، ما قد يفاقم أيضاً أزمة العملة التركية.

2- مخاطر جيوسياسية: تعرضت الليرة التركية أيضاً لأزمة ثقة قوية في العامين الماضيين، على خلفية توتر العلاقات السياسية والاقتصادية بين أنقرة وواشنطن، والذي وصل ذروته مع فرض إدارة دونالد ترامب السابقة تعريفات جمركية على الصادرات التركية من الحديد والألمنيوم إلى السوق الأمريكي. علاوة على ذلك، كررت الولايات المتحدة تهديداتها لتركيا بتقويض الشراكة الاقتصادية معها، إلى جانب فرض عقوبات اقتصادية عليها، وذلك بعد شراء أنقرة النظام الدفاعي الصاروخي الروسي "إس-400".

3- فقدان المستمر لقيمة الليرة أمام الدولار هو أحد الأسباب الرئيسية للتضخم. فقدت الليرة أكثر من 20% من قيمتها في 2025 وحده، لتستقر عند حوالي 43 ليرة لكل دولار أمريكي. هذا الانخفاض يرفع تكلفة الواردات بشكل مباشر، مما يدفع الأسعار للأعلى.

أضافة إلى الأسباب الاقتصادية و السياسية للتضخم يمكن ربط التضخم في تركيا بالأسباب التالية:

أولاً: تكاليف العمليات العسكرية الخارجية

- 50 قاعدة عسكرية في شمال العراق تضم 5 آلاف جندي.¹
- عمليات عسكرية في ليبيا وسوريا تتطلب موارد مالية ضخمة.
- ارتفاع تكلفة شراء الأسلحة والمعدات العسكرية بسبب التضخم.

- المنافسة الإقليمية²

- منافسة مع إيران وروسيا في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

¹ خريطة انتشار القوات التركية في العراق: 80 موقعاً و5 آلاف جندي، الموجود على الموقع الإلكتروني:

<https://www.alaraby.co.uk/politics> ، تم الاطلاع عليه يوم: 2026/05/25، على الساعة: 20:30.

² السياسة الخارجية التركية في مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية، <https://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries>، تم الاطلاع عليه يوم: 2026/05/25، على الساعة: 20:35.

- استثمارات ضخمة في مشاريع اقتصادية مع دول آسيا الوسطى
- دعم مالي للدول friends في الشرق الأوسط وأفريقيا

- التوترات مع الغرب

- عقوبات اقتصادية محتملة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي
- تكاليف إيجاد بدائل للأسواق الغربية
- خسارة الاستثمارات الغربية من تركيا

- الحرب على إيران¹

- ارتفاع تكلفة استيراد الطاقة من إيران
- ارتفاع أسعار النفط والغاز العالمية
- ضغط على الاقتصاد التركي من ارتفاع تكاليف الطاقة

- الاعتماد على واردات الطاقة

- 99% من النفط والغاز من الخارج
- ارتفاع سعر الدولار يرفع تكلفة الواردات
- التضخم العالمي يرفع أسعار الطاقة

يعتبر تقلب سعر الصرف من المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في قدرة الدول على المحافظة على مكانتها الإقليمية وتعزيز نفوذها الخارجي فاستقرار العملة الوطنية لا يقتصر تأثيره على التوازنات النقدية والمالية الداخلية فحسب، بل يمتد ليشمل مستوى الثقة في الاقتصاد الوطني وجاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية، فضلاً عن قدرتها على تمويل التزاماتها وسياساتها الإقليمية والدولية وتتجلى أهمية هذا العامل بوضوح في التجربة التركية، بالنظر إلى الموقع الاستراتيجي الذي تحتله تركيا والدور المتزايد الذي تؤديه في محيطها الإقليمي، لاسيما في مناطق الشرق الأوسط وشرق البحر المتوسط وآسيا الوسطى. ومن ثم فإن التذبذب

¹ الحرب على إيران ترفع تكلفة استيراد الطاقة وتضغط على الاقتصاد التركي، الموجود على الموقع الإلكتروني: <https://www.facebook.com/AlArabiyaBusiness/videos>، تم الاطلاع عليه يوم: 2026/05/26، على الساعة: 10:00.

الفصل الثالث: التحديات الراهنة للدور الإقليمي التركي وانعكاساتها على توجهاته الاستراتيجية

المستمر في قيمة الليرة التركية قد يؤثر في الإمكانيات الاقتصادية للدولة، وينعكس على مستوى حضورها الإقليمي وقدرتها على ممارسة التأثير في القضايا والتفاعلات المحيطة بها.

المطلب الثاني: العوامل الداخلية لتقلب العملة التركية وتأثيرها على السياسة الخارجية

شهدت تركيا خلال السنوات الأخيرة مجموعة من التطورات السياسية والاقتصادية التي ساهمت في زيادة تقلب الليرة التركية. فقد أثر الانقلاب الفاشل سنة 2016، ثم التعديلات السياسية التي تلت استفتاء 2017، في مناخ الاستقرار داخل البلاد كما أن بعض السياسات الاقتصادية الشعبوية قلّصت من استقلالية البنك المركزي التركي، وهو ما حدّ من قدرته على اتخاذ قرارات نقدية فعالة لمواجهة التضخم ودعم استقرار العملة. ونتيجة لذلك انعكس هذا الاضطراب الداخلي سلباً على قدرة تركيا على الحفاظ على دور إقليمي قوي وفاعل في ظل النظام الدولي المتغير.¹

تقلب العملة التركية وتأثيره على الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط

إن المشكلات في تركيا يمكن أن تزعزع استقرار اقتصاد الدول التي تقع على الحدود مثل العراق وسوريا وإيران كان الأسواق تتداول الليرة التركية بسعر 4.7 للدولار قبل يوليو لكنها انخفضت بعد الانتخابات الرئاسية إلى 5.5، ثم استمرت في الانخفاض حتى نهاية أغسطس، الهبوط الحاد في الليرة أثار الشكوك حول الاستثمار في الأوراق المالية التركية، وارتفع العائد على السندات التركية ذات العشر سنوات بنحو حاد ليصل إلى أكثر من 20%، امتد القلق إلى شكوك حول استثمارات المصارف الآسيوية والأوروبية التي استثمرت بنحو كبير في تركيا، وشاركت في انخفاض أسواق الأسهم حول العالم هذا التأثير الخارجي يُهدد قدرة تركيا على الحفاظ على دور إقليمي مُستدام²

تأثير الحرب الإقليمية وعدم استقرار العملة على الدور التركي

مع تصاعد تداعيات الحرب الإقليمية أصبحت تركيا أكثر تأثراً وأنفقت نحو 12 مليار دولار في أسبوع لدعم الليرة في مواجهة اضطرابات الأسواق العالمية الناتجة عن الحرب على إيران هذا التدخل يعادل

¹ تأثيرات انخفاض قيمة العملة التركية، الموجود على الموقع الإلكتروني: <https://www.bayancenter.org/2018/09/4804>، تم الاطلاع عليه يوم: 2026/05/26، على الساعة: 11:00.

² تأثيرات انخفاض قيمة العملة التركية، مرجع سابق.

نحو 15% من احتياطياتها، بلغ مجموع ما أنفقته تركيا لدعم الليرة 55 مليار دولار مما يُضعف قاعدة الاحتياطيات التي تُعتبر أحد أدوات الحماية من الصدمات الخارجية وخلال شهر واحد تراجع إجمالي الاحتياطيات الأجنبية في البنك المركزي التركي بنحو خمسة مليارات دولار هذا الاستنزاف للاحتياطيات مما يقلل من قدرتها على مواجهة الصدمات الاقتصادية المستقبلية، وبالتالي يُهدد استدامة دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.¹

السيناريوهات المتوقعة واستدامة الدور الإقليمي في النظام المتغير

السيناريو الأكثر ترجيحاً هو استمرار الضغوط الجيوسياسية وارتفاع أسعار الطاقة، مما قد يؤدي إلى تراجع تدريجي في قيمة الليرة دون الوصول إلى مرحلة الانهيار الحاد. أما السيناريو المرتبط بإطالة أمد الصراع قد يفرض ضغوطاً أكبر على الاحتياطيات والسياسة النقدية، ومن تداعياته تباطؤ اقتصادي ملحوظ نتيجة ارتفاع كلفة التمويل وتراجع النشاط الاقتصادي هذا التباطؤ الاقتصادي قد يُقلل من قدرة تركيا على صياغة دور إقليمي فاعل، لأن الاستقرار الاقتصادي هو الركيزة الأساسية للأمن القومي والدور الإقليمي في ظل النظام المتغير عالمياً.²

¹ كيف تستعد تركيا لاحتمال امتداد الحرب الإقليمية إلى أراضيها؟، الموجود على الموقع الإلكتروني: <https://www.aljazeera.net/politics> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/05/26، على الساعة: 11:10.

² تركيا بين أزمات الطاقة والحرب الإقليمية، الموجود على الموقع الإلكتروني: <https://www.turkpress.co/node/109782s> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/05/26، على الساعة: 11:10.

المبحث الثاني: إشكالية العلاقة التركية مع الغرب، التوتر مع واشنطن والجمود في ملف الاتحاد الأوروبي مقابل الالتزامات الدفاعية.

تُعد العلاقة بين تركيا والغرب من القضايا المحورية في سياستها الخارجية، إذ تجمع بين التعاون الاستراتيجي من جهة ووجود العديد من نقاط الخلاف والتوتر من جهة أخرى. وقد برزت هذه الإشكالية من خلال التوتر المتزايد في العلاقات التركية-الأمريكية، إلى جانب جمود مسار انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، رغم استمرار ارتباطها بالمنظومة الأمنية الغربية. وعليه، سيتم تناول التوتر في العلاقات التركية-الأمريكية وأبعاده الاستراتيجية، ثم التطرق إلى جمود مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي واستمرار الالتزامات الدفاعية لتركيا.

المطلب الأول: التوتر في العلاقات التركية-الأمريكية وأبعاده الاستراتيجية

شهدت العلاقات التركية-الأمريكية خلال السنوات الأخيرة تزايداً في مظاهر التوتر نتيجة تباين المصالح والمواقف تجاه عدد من القضايا الإقليمية والدولية، مما أثر في طبيعة الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين وأعاد طرح تساؤلات حول مستقبل العلاقة التركية مع الغرب.

- المسألة السورية وتداعياتها على العلاقات التركية-الأمريكية.

فرضت المسألة السورية ضغوطاً كبيرة على العلاقات الأميركية التركية، وذلك للتباين الشديد بين أولوياتهما في سورية. هذا التباين في الرؤى قاد إلى تباين أكثر خطورة في اختيار الحلفاء لتحقيق الأهداف مما وضعهما في موقعين متعارضين لا يتمكن أحدهما من تبني خيار الآخر من دون الإضرار بخياراته.

إدارة أوباما ظلت تعدّ سورية، قبل ظهور "داعش"، قضية هامشية نظراً إلى عدم وجود مصالح كبرى لها فيها. في المقابل، تعد تركيا الصراع في سورية أولوية، فهو الأكثر تأثيراً في أمنها القومي، وتحديدًا في بعده الكردي الانفصالي، خصوصاً بعد أن أعلنت "قسد"، في منتصف آذار / مارس 2016، نظاماً فدرالياً في شمال سورية على الحدود مع تركيا. ومن أجل ذلك، طالبت تركيا، من دون نجاح، بإنشاء منطقة

الفصل الثالث: التحديات الراهنة للدور الإقليمي التركي وانعكاساتها على توجهاته الاستراتيجية

آمنة على حدودها مع سورية، يحظر فيها الطيران، وتقام فيها مخيمات للاجئين السوريين، في سياق استراتيجية أوسع الإسقاط نظام الأسد، غير أن هذا المطلب التركي لم تتم الاستجابة الأميركية له.

وتنطلق الإدارة الأميركية في علاقاتها مع الكرد وتركيا من سياسة إدارة التوازنات مع الحليفين، وهي سياسة تتضمن ما يشبه ضمانات لتركيا بخصوص احتواء الصعود الكردي، وفي الوقت نفسه، الاستفادة من دور الكرد، سواء في محاربة "داعش" أو في الصراع على المسألة السورية من دون أن يعني ما سبق التخلي عن الحليف التركي لأسباب استراتيجية تتعلق بأهمية تركيا للسياسة الأميركية، ولا سيما في ظل نزاعها مع روسيا على الشرق الأوسط والقوقاز وأوكرانيا، وغيرها من الدوائر الاستراتيجية المهمة.

إذا كان ترامب حديث العهد في السياسة والعلاقات الدولية، يبقى أن نظيره التركي لا تنقصه الخبرة ولا الدراية، وهو يدرك جيداً أن بعض العواصف تتطلب الانخاء في وجهها قليلاً، على الرغم من خطابه الحاد الذي قد يحد من المرونة الضرورية. وبحسبة سريعة للمصالح التركية، وعلى رأسها إبعاد شبح دويلة كردية من على حدودها، ليس ما يمنع أن يطلب من واشنطن أن تكون هي الضامن الدولي لحصة تركيا من أستانة. فيستكمل الشريط الحدودي العربي السني في الشمال السوري عبر ملء المناطق الآمنة باللاجئين والنازحين (منطقة درع الفرات)، ويدفع مناطق السيطرة الكردية إلى الداخل مع إبقائها تحت مظلة أميركية. فمع أن تركيا حققت مكاسب مهمة في سورية عبر البوابة الروسية، فإن استكمال هذه المكاسب سيكون من البوابة الأميركية، مع الحضور العسكري الأميركي على طول الحدود التركية مع محافظتي الحسكة والرقعة، وأجزاء من ريف حلب الشمالي.¹

يبدو أن صانعي القرار الأميركي أصبحوا يميلون إلى أنقرة، لترسيخ وجودهم المستقبلي في سورية، بعدما لاحظوا أن أكراد سورية باتوا يشكلون عبئاً استراتيجياً مكلفاً لهم. وهو الأمر الذي كشفه بوضوح السفير الأميركي السابق لدى أنقرة، جيمس جيفري، عندما أكد لوكالة فرانس برس، أنه "لا يمكن للولايات المتحدة

¹ مظاهر توتر العلاقات الأميركية- التركية وآفاقها، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، وحدة الدراسات السياسية، مجلة منشورة على الموقع الإلكتروني: <https://damascusinstitute.org/wp-co>، ص 05، تم الاطلاع عليه يوم: 2026/05/27، على الساعة: 00:00.

لعب دور على المدى الطويل في سورية من دون القواعد التركية والمجال الجوي التركي، وإلى حد ما الدعم الدبلوماسي التركي". وبالتزامن مع ذلك بدأت واشنطن تنظر بكثير من الترقب والقلق، إلى التقارب المتصاعد بين أنقرة وكل من موسكو وطهران، الأمر الذي قد يؤدي إلى خسارة تركيا لمصلحة إقامة تحالف ثلاثي، روسي - إيراني - تركي في مواجهة السياسة الأميركية في المنطقة.

وعلى الرغم من الخلافات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وتركيا، إلا أن الحكومتين تحتاجان إلى إيجاد أرضية مشتركة. ولكن طالما أن الخلافات بين تركيا والولايات المتحدة حول سوريا تبقى أساسية، فإن من الصعب رؤية كيف يمكن للطرفين أن يتوصلا إلى أي تسوية لخلافتهما.¹

النزعة الاستقلالية التركية وأثرها على الشراكة مع الولايات المتحدة.

ثمة ما هو أبعد من التوتر الظرفي بين أنقرة وواشنطن، إنه الإرث السيادي الأتاتورك، حيث ترفض تركيا التزامات واضحة مع الحلفاء التقليديين في الغرب، إلا حينما تعتقد بأن الالتزام رغبة حقيقية منها في المحافظة على مصالحها، وليس التزاما مفروضا عليها. ففي عام 2003، رفضت تركيا السماح للقوى العسكرية الأميركية غزو العراق من خلال الأراضي التركية، ومنذ ذلك الوقت، أصبحت العلاقات الأميركية التركية معقدة ومضطربة.

لقد وضع حزب العدالة والتنمية"، بعد وصوله إلى السلطة في تركيا في عام 2002، حدودًا لتوظيف بلاده لخدمة المصالح والسياسات الأميركية في المنطقة، ورسخ معادلة جديدة مع الولايات المتحدة تقوم على أساس المقايضة، وتجلت هذه الحدود في خيبة أمل الولايات المتحدة في الاعتماد على تركيا في إعادة ترتيب بيت الشرق الأوسط الجديد، ما أدى إلى تغير سياسة أميركا تجاه تركيا، وراحت تبحث عن شركاء بديلين لها في المنطقة، حيث أصبحت أنقرة أحد وكلاء واشنطن وليست وحيدتها، ومنذ ذلك الحين أهملت هذه العلاقة ولم تعط تركيا الأهمية اللازمة التي من شأنها تحقيق المصالح القومية لأميركا.

¹ مظاهر توتر العلاقات الأميركية- التركية وآفاقها، مرجع سابق ص 05.

مهما يقال عن كون تركيا حليفة للولايات المتحدة الأميركية، إلا أنه من الصعوبة الإقرار بخضوعها للسياسة الأميركية في كل سياساتها، ذلك أنها تنظر إلى نفسها كقوة إقليمية بحد ذاتها، بصرف النظر عن أميركا ودعمها؛ بل شرعت تبحث عن تنويع دوائر الانتماء، ورسم مسافة إزاء المحاور تمكنها من اكتساب قدر من الاستقلالية، والأكثر أنها راحت تتعامل مع كل قضية على حدة، ووفق ما تمليه عليها معطياتها الخاصة.¹

تعكس السياسة الخارجية التركية اليوم سعيًا واضحًا نحو ملء المناطق الرمادية في السياسة الشرق أوسطية، وعدم ترك الفرصة لأي فاعل دولي آخر لينوب عن دول المنطقة في ملء تلك الفراغات. ومع أن هذا التوجه يعكس محاولة واضحة، أخذة في التزايد للحد من النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط، فإنه يعكس كذلك الثقة الجديدة التي وجدتها تركيا بلعب دور نشط في قضايا المنطقة، وهو دور يجد بشكل عام، ولأول مرة دعما لدى أغلب دولها.

إن وصول العلاقة التركية - الأميركية إلى هذا المستوى من التوتر، نابع من إدراك تركيا بأنها لم تعد مرتبطة استراتيجيا بالغرب، بشقيه الأميركي والأوروبي، وأن لها مصالح استراتيجية مع روسيا وإيران الأسباب سياسية واقتصادية وأمنية. وعليه، باتت سياساتها أكثر جرأة على الصعيد الخارجي وهي، أمام إحساسها بتوفر مروحة من الخيارات الاستراتيجية، باتت ترى أن السياسة الأميركية في موقع العدو المترص بها، ولعل من يدقق فيما يكتبه الإعلام التركي، هذه الأيام، يرى حجم الإحساس التركي بالعداء تجاه الحليف الأميركي السابق.

لقد وصل التقارب التركي مع موسكو إلى حد عقد صفقات استراتيجية ضخمة في مجال النفط والغاز والأسلحة، التي كان آخر مؤشرات إعلان وزير الدفاع التركي نور الدين جانيكلي، أن بلاده تتوقع تسلم أول دفعة من صواريخ إس-400 أرض جو" الروسية في عام 2019. كما شهدت العلاقات التركية

¹ مظاهر توتر العلاقات الأميركية- التركية وآفاقها، مرجع نفسه ص 06.

الفصل الثالث: التحديات الراهنة للدور الإقليمي التركي وانعكاساتها على توجهاته الاستراتيجية

الإيرانية أيضا في الأشهر الأخيرة تقدماً كبيراً على وقع الزيارات المتبادلة لكبار المسؤولين، وتوصلهم إلى تفاهات مهمة بشأن مواجهة الصعود الكردي في المنطقة، وإقامة شراكة اقتصادية بين البلدين¹.

تتبع أميركا اليوم سياسة خشنة مع تركيا لسببين رئيسيين: أولهما، ثني تركيا عن اتخاذ سياسات مستقلة، تعتبرها أميركا غير متوافقة مع مشاريعها في المنطقة، وبالأخص في سورية والعراق. وثانيهما، محاسبة تركيا على اتخاذها سياسة مستقلة عن أميركا وحلف الـ (ناتو) بتقاربها مع روسيا وتعاونها العسكري معها، وبالأخص شراء تركيا منظومة دفاع جوي روسي متطورة، إضافة إلى المشاريع الاقتصادية العملاقة التي تتعاون فيها تركيا مع روسيا والصين، وعدد من دول منظومة شنغهاي "ومجموعة دول "أوراسيا"

المطلب الثاني: جمود مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي واستمرار الالتزامات الدفاعية

تتسم العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي بدرجة من التعقيد، حيث يشهد مسار الانضمام حالة من الجمود رغم استمرار التعاون في العديد من المجالات. وفي المقابل، تواصل تركيا الوفاء بالتزاماتها الدفاعية ضمن المنظومة الغربية، الأمر الذي يعكس تداخل عوامل التباعد السياسي مع متطلبات الشراكة الأمنية.

أولاً: تعثر مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي

تعتبر مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي من أكثر الملفات تعقيداً في علاقاتها الخارجية، إذ بدأت المفاوضات رسمياً منذ سنوات طويلة دون أن تحقق تقدماً حاسماً نحو العضوية الكاملة. وقد دخل هذا المسار في حالة جمود واضحة، نتيجة تباين المواقف بين الطرفين حول معايير الديمقراطية، وسيادة القانون، واستقلال القضاء، والحقوق الأساسية. كما أن الاتحاد الأوروبي أصبح ينظر إلى تركيا باعتبارها شريكاً استراتيجياً مهماً، لكنه في الوقت نفسه لا يرى أن الظروف السياسية والمؤسسية الحالية تسمح بإحياء مفاوضات الانضمام بشكل فعلي.

¹ مرجع نفسه ص 06.

ويعكس هذا التعثر استمرار الفجوة بين الطموح التركي في الاندماج الأوروبي وبين الموقف الأوروبي المتحفظ. فتركيا ترى أن موقعها الجيوسياسي وأهميتها الإقليمية يجعلانها دولة لا يمكن تجاهلها، في حين يربط الاتحاد الأوروبي أي تقدم في الملف بإجراء إصلاحات أعمق في الداخل التركي، لذلك أصبحت مفاوضات الانضمام أقرب إلى ملف مجمد منه إلى مشروع اندماج حقيقي، وهو ما يفسر حالة الاستياء المتكرر داخل الأوساط التركية من بطء هذا المسار.

ويرتبط هذا التعثر أيضاً بحملة من الأسباب السياسية والأمنية، والثقافية والدينية، والاقتصادية، والديمقراطية، التي جعلت هذا الملف أكثر تعقيداً وأبعد عن الحسم

أسباب تعثر مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي:

تتعدد العوامل التي ساهمت في تعثر مسار انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، حيث أثرت مجموعة من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والمؤسسية في تطور المفاوضات بين الجانبين وقد انعكست هذه العوامل على المسار التاريخي لملف الانضمام، وأدت إلى إبطاء وتيرة التفاوض وتقليص فرص تحقيق العضوية الكاملة، رغم الجهود التي بذلتها تركيا لتلبية عدد من المعايير والشروط التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على الدول المرشحة للانضمام

1- عوامل سياسية وأمنية.

ترتبط المعوقات السياسية والأمنية لعملية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي ببعض الجوانب والقضايا السياسية والأمنية المؤثرة بشكل قوي في موقف وقرار دول الاتحاد الأوروبي كدول مستقلة، والاتحاد الأوروبي كمنظمة وتمثل في الجوانب والقضايا التالية:

أ- القضية الكردية

يتضح من خلال مختلف الدراسات أن أهم مشكلة تعرقل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي هي القضية الكردية، والتي أخذت بعداً إقليمياً ودولياً واسعاً منذ الثمانينيات تشير مختلف التقديرات أن تعداد الأكراد

الفصل الثالث: التحديات الراهنة للدور الإقليمي التركي وانعكاساتها على توجهاته الاستراتيجية

يتراوح ما بين 20 مليون إلى 30 مليون يتمركزون في منطقة حدودية بين أربع دول وهي إيران، العراق، سوريا، تركيا، وأقليات أخرى في الاتحاد السوفيتي، ولبنان، حيث يعيش أكثر عدد من السكان في تركيا ما بين 13 مليون إلى 16 مليون في مناطق تقدر مساحتها ما بين 194 ألف كلم 2 إلى 230 كلم 2 أي ما بين 24% إلى 30% من المساحة الإجمالية لتركيا، إلا أن المشكل هنا أن الأقلية الكردية تريد الانفصال على تركيا وتأسيس دولة كردية، مما جعل السلطة تتعامل معها باستخدام العنف لاسيما في فترة الثمانينيات في محاولة من السلطات لدمجهم في المجتمع والدولة التركية فعملت على:

- تهجير العائلات وتوزيعهم في مناطق تركية مختلفة حتى لا يُشكلوا كتلة واحدة تهدد الأمن القومي التركي.
- منع التحدث باللغة الكردية وفرض اللغة التركية.
- إعدام القادة الأكراد الذين يطالبون بالقومية الكردية إلى غاية السبعينيات، مثل فرض عقوبة الإعدام ضد عبد الله أوجلان بعد القبض عليه في نيروبي بكينيا سنة 1999م.

لكن مع وصول حزب العدالة والبناء كان هناك مرونة في التعامل مع الأكراد في ظل المحاولات التركية بناء كردستان العراق كدولة يلجأ إليها الأكراد، وهو ما يبرز عدم معارضتها للحرب الأمريكية ضد العراق.

كل هذه النقاط جعلت الطرف الأوروبي يستعملها كورقة ضاغطة ل(لا لانضمام تركيا)، وفرضت على تركيا ضرورة الاعتراف بالحقوق الثقافية والسياسية للأكراد، وإشراكهم في الوظائف والتشريعات وتطبيق مبدأ العدالة والمساواة معهم لا سيما فيما يتعلق بالتوزيع الاقتصادي، وهو ما يجعل حل القضية بالنسبة لتركيا أشبه بالمعجزة يغلب عليها طابع استعصاء وجود حل، خاصة وأنها تتعلق بقضية هوياتية المركز الديمقراطي .

ب- القضية القبرصية

تمثل المشكلة القبرصية أحد القضايا الجوهرية التي تعيق انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ومضمون هذه القضية يكمن في تثبيت الطرف الأوروبي بيونانية قبرص، فلقد أعلن عن استقلال قبرص في 16 أغسطس 1960م بمقتضى دستور توافقي بين أربعة أطراف تركيا، بريطانيا، اليونان، القبارصة الأتراك واليونانيين وأصبح الأسقف (مكاربوس) رئيساً للدولة، هذا الأخير اقترح تعديل الدستور مما أثار استياء القبارصة الأتراك لتهميشهم فيه، وذلك ما أدى إلى اندلاع القتال بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، وفي عام 1964م أرسلت الأمم المتحدة قوات حفظ السلام، لكن في 1967م نشب قتال جديد بين الطرفين تبعته مفاوضات حتى عام 1974م تمت الإطاحة بـ (مكاربوس) من طرف قوات الحرس الوطني بقيادة القبارصة اليونانيين، مما دفع تركيا إلى غزو شمال قبرص والاستيلاء على المناطق التي يتواجد بها القبارصة الأتراك، وإعلانها ولايات ضمن الفيدرالية التركية، وفي سنة 1983م أعلن القبارصة الأتراك استقلال جمهورية شمال قبرص التي اعترفت بها تركيا فقط¹.

شكلت المشكلة القبرصية عقبة كبيرة أمام دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، منذ ذلك التاريخ أصبحت عائقاً كبيراً أمام عضويتها في الاتحاد، وخصوصاً بعد أن أصبحت قبرص عضواً في الاتحاد الأوروبي في كانون الأول عام 2004م، وقد وقعت تركيا في 29 يوليو 2005م بروتوكولا يوسع من اتحادها الجمركي الموقع مع الاتحاد الأوروبي في عام 1963م، والذي ضم عشرة أعضاء جدد كانت قبرص من بينهم، إلا أن تركيا أصدرت بياناً أكدت فيه أن التوقيع على هذا البروتوكول لا يعني اعترافها بقبرص اليونانية، ما دفع المفوضية الأوروبية إلى إصدار تقرير عبرت فيه أن الإعلان التركي هو من جانب واحد، ولا يعد جزءاً من البروتوكول الإضافي الذي وقعته تركيا، وليس له تأثير رسمي في الالتزامات التركية حسب البروتوكول².

¹ وفي خيرة، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2004-2005، ص 74-75.

² حيدر جاسم محمد محمود، واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص 56.

ومنذ هذا التاريخ مثلت القضية القبرصية عقبة أمام تركيا في انضمامها إلى الاتحاد وإيقاف عضويتها، وهي قضية شائكة بالرغم من جهود الوساطة ودور الأمم المتحدة في هذه القضية، وما يزيدها تعقيداً، هو الطلب الأوروبي بالاعتراف بقبرص الشمالية قبرص يونانية.

ت- القضية الأرمنية.

تعتبر القضية الأرمنية من المعوقات الكبيرة في طريق الانضمام كان اللوبي الأرمني قد مارس ضغوطاً على الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية للضغط على تركيا للاعتراف بالمجازر التي ارتكبتها ضد الأرمن عام 1915م، والتي ذهب ضحيتها حوالي المليون ونصف المليون أرمني.

تفاجأ الأتراك بإثارة تلك القضية من قبل الجانب الأوروبي الذي لم يثرها من قبل، لا بل إنه اشترط على أنقرة الاعتراف بوقوع "إبادة جماعية" للأرمن في العهد العثماني، كشرط مسبق لانضمام تركيا.

حاولت تركيا التملص من ذلك، إلا أن الضربة الثانية جاءت من داخلها، إذ نشرت صحيفة "حرييت التركية في 22 أبريل 2005م مذكرات رئيس الوزراء العثماني السابق "طلعت باشا" وهي بخط يده، وتذكر فيها إحصائية مهمة تؤكد أن عدد الأرمن الذين تم تهجيرهم من قراهم ومدنهم في الأناضول باتجاه سوريا بلغ حوالي 924,158 أرمنياً، وإن عملية التهجير هذه بدأت بالقانون الذي أصدرته الحكومة العثمانية في مايو 1915 وقد شكلت هذه المذكرات وثيقة بالغة الأهمية بيد الاتحاد الأوروبي إزاء تركيا بشأن هذه القضية"¹

بالرغم من ذلك، رفضت أنقرة الاعتراف بهذه القضية وسجنت العديد من الكتاب والصحافيين الأرمن والأتراك الذين تناولوا القضية الأرمنية، مما أثار حفيظة الاتحاد الأوروبي الذي اعتبره انتهاكاً للديمقراطية وحرية الرأي والتعبير ولقانون حقوق الإنسان، وحث أنقرة على إجراء تحقيق مستقل حول تلك المذابح.

¹ حيدر جاسم محمد محمود، واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص 56.

الفصل الثالث: التحديات الراهنة للدور الإقليمي التركي وانعكاساتها على توجهاته الاستراتيجية

ولقد استعمل الطرف الأوروبي القضية كوسيلة ضغط لعرقلة انضمام تركيا إلى الاتحاد بحجة أنه لا بد من اعتراف تركيا بهذه المجازر وعمليات التهجير، وفتح تحقيق تاريخي في هذه الأحداث.

ث- الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ما زالت النقاش بين الطرف التركي والأوروبي حول ما إذا كانت تركيا حقاً لديها مستوى مماثل للدول المنظمة للاتحاد في احترام حقوق الإنسان أم لا؟ مما يجعلها في دائرة إما نعم تركيا ضمن الاتحاد أم لا؟ لكن ما يلاحظ أن الطرح الغالب هو لا، فمختلف التقديرات تشير إلى أن ملف تركيا سلبي في حقوق الإنسان فتشير التقارير إلى ما يلي: ¹

- كل امرأة تعتبر ضحية للعنف من بين 3 نساء، وهي تحتل المرتبة 121 من أصل 128 دولة في المساواة بين الجنسين حسب تصنيف قام به المنتدى الاقتصادي العالمي.
- مراتب أخيرة على المستوى العالمي في حرية التعبير خاصة بعد الحظر على شبكات التواصل الاجتماعي بطلب من أردوغان، وإعادة السماح بالوصول إليها بعد طلب من السلطة القضائية العليا في البلاد إثر تزايد الحركات الاحتجاجية في البلاد ضد سياسات الحكومة .
- المرتبة 101 من أصل 169 دولة في حرية الصحافة سنة 2007م، في حين أتت دول الاتحاد الأوروبي ضمن الستين الأوائل.

- المرتبة 64 من أصل 168 دولة سنة 2007م في الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية.
- حرمان الأكراد من حقوقهم السياسية والثقافية، تهميشهم في الدستور وعدم الاعتراف باللغة الكردية كلغة وطنية مادام أن هناك أكثر من 16 مليون كردي بتركيا.

ج- المؤسسة العسكرية التركية

بدأ توجه الجيش التركي نحو الغرب مع تأسيسه للجمهورية التركية الحديثة سنة 1923م، ورغم ذلك شهدت تركيا ثلاث انقلابات عسكرية ناجحة (1960م - 1971م - 1980م). إلا أن بنية هذا

¹ محسن رمضان جابر، تحديات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، ص 63

الجيش قد تغيرت بعد انقلاب 1980م وإعلان دستور 1982م حيث ساهم هذا الدستور في تنظيم الجيش للنظام السياسي في تركيا واصبح يمارس الجيش السياسة من خلال مجلس الأمن القومي ويعمل كأنه حزب سياسي وبذلك يكون هو أكبر الأحزاب في تركيا. لكن إذا كان الجيش التركي يعتبر مؤسسة ذات توجه غربي، ويرى من مهامه الأساسية المحافظة على النظام العلماني للدولة التركية وحمايته من أي تغييرات قد تمس هذا المبدأ. فما هي إذن المشكلة مع الاتحاد الأوروبي؟ السلطة الحقيقية لتركيا هي في يد القوات المسلحة، أما الفائزون في الانتخابات فإنهم يشكلون الحكومة بينما الخيوط الحقيقية هي بيد الجيش وهو ما يشكل جوهر المشكلة الأساسية مع الاتحاد الأوروبي.

فالمؤسسة العسكرية كانت تدرك تماماً أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يُعد سحباً لكافة سلطاتها السياسية ولقوتها الاقتصادية الخاصة، ويعني أيضاً إعادة تنظيم وضعيتها الدستورية وفق المعايير الأوروبية. غير أنها لم يكن باستطاعتها البوح بذلك، والجهر بمعارضتها لمطلب قومي أتاتورك وبالتالي فهي لن تقف حائلاً أمام الإصلاحات التي سيقوم بها حزب العدالة والتنمية وفق متطلبات برنامج الإصلاح الأوروبي¹

وكانت تقارير الأداء التي أعدها الاتحاد الأوروبي منذ عام 1998م حتى عام 2001م قد ركزت على توجيه النقد للدور البالغ الذي يلعبه الجيش في الحياة السياسية من خلال مجلس الأمن الوطني أما المذكرة الأوروبية لعام 2002م فقد طالبت بوجوب إعادة تنظيم مجلس الأمن الوطني دستورياً وفق المعايير الأوروبية، وتحويله إلى مؤسسة استشارية في خدمة الحكومة، كما وعدت بأن تبدأ مفاوضات بانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي فور انتهاء تركيا من إنجاز طلبات الاتحاد الأوروبي

ح- الخلافات الثنائية مع بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

أوضح وزير الخارجية التركي جاويش أوغلو في كلمة بالبرلمان التركي بتاريخ 24 نوفمبر 2020م أن بعض المسائل الخلافية مع بعض دول الاتحاد الأوروبي كاليونان وقبرص الرومية انتقلت إلى مركز الاتحاد، وأثرت على العلاقات التركية الأوروبية. وقال: إن اليونان وقبرص الرومية وبعض الدول الأوروبية تنقل

¹ المرجع نفسه، ص 64

المسائل الخلافية الشائنة مع تركيا إلى مركز الاتحاد الأوروبي، وترتدي قناع التضامن بدافع العضوية في الاتحاد وتسيء استخدامها على حسابنا¹.

2- عوامل ثقافية دينية

تعتبر تقريباً كل الدول المنضوية داخل الاتحاد الأوروبي (27) دولة دولاً مسيحية، في حين تعتبر تركيا دولة إسلامية 99% من المسلمين ببساطة تبلغ نسبة المسلمين في تركيا حوالي 5% من إجمالي سكان القارة الأوروبية، وفي حالة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي فإن عدد المسلمين سيصبح أكثر من 90 مليون أي حوالي 15% من سكان القارة وهو ما يؤثر على التركيبة الاجتماعية والثقافية للسكان، فالغرب يتخوفون من وجود دولة إسلامية ضمن هذا الاتحاد في ظل نظرتهم السلبية وفهمهم الخاطئ للإسلام، فالإسلام يمثل لديهم خطأ أحمر، يمكن أن يفتت الاتحاد ويهدد الأمن الهوياتي المسيحي في أية لحظة، ولقد تزايد تشبث الغرب بهذا الطرح بقوة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، وهو ما يجعل تركيا بعيدة كل البعد عن الانضمام إلى الاتحاد.

فضلاً عن ذلك يتخوف الأوروبيون من وجود دولة إسلامية يشكل فيها المسلمون نسبة 99% من الشعب التركي داخل الاتحاد الأوروبي ما يهدد الهوية المسيحية الأوروبية، فالتراجع السكاني الأوروبي يقابله تضخم في الولادات المسلمة داخل أوروبا، ما سيحول أوروبا إلى هوية مهددة أو على الأقل غير ممسكة تماماً بقراراته أو مصيرها، ويطرح بعض الأوروبيين العامل الإسلامي كحاجز بين تركيا والعضوية في الاتحاد، كما أن هناك خوفاً من المد الإسلامي داخل أوروبا، والذي تعده أوروبا خطراً وخطأً أحمر لا يجوز تجاوزه، وهذا ما جاء في جواب الرئيس الفرنسي الأسبق فرنسوا ميتران عندما طلب منه الملك المغربي الحسن الثاني الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، إذ قال له بكل صراحة ووضوح إنه يستحيل قبول بلد مسلم في الاتحاد².

¹ كلمة وزير الخارجية، السيد مولود جاويش أوغلو، أمام لجنة التخطيط والميزانية في الجمعية الوطنية الكبرى، الموجود على الموقع الإلكتروني: <https://www.mfa.gov.tr/sayin-bakanimizin-tbmm-de-yaptigi-konusma> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/05/28، على الساعة: 09:10.

² حيدر جاسم محمد محمود، مرجع سابق، ص 60.

كذلك سيجعل انضمام تركيا للاتحاد ثاني أكبر عضو فيه من حيث عدد السكان بعد ألمانيا، حيث بلغ عدد سكان تركيا حوالي 80 مليون نسمة وفقاً لآخر الإحصاءات. وهذا التعداد يعطي لتركيا عدداً أكبر من الممثلين داخل البرلمان الأوروبي، ويجعلها من الأعضاء الفاعلين فيه والمسيطرين. وقد تكون تركيا العضو الأول في الاتحاد خلال السنوات القليلة القادمة وفقاً لبعض التقديرات.

وهذا بالطبع ما يثير مخاوف سياسية عديدة لدى دول الاتحاد من أن تتحول القضايا الإسلامية في تركيا إلى قضايا أوروبية، نظراً لأن الديانة الأكثر انتشاراً في تركيا هي الإسلام¹

إن الرفض الأوروبي نابع من الرغبة غير المعلنة في الحفاظ على الهوية الأوروبية المسيحية للاتحاد، واستبعاد تركيا بدعوى هوية شعبها الإسلامية، مما يجعل الاتحاد يبدو كناد مسيحي، بالرغم من أن الدستور الأوروبي الجديد لا يحيل إلى المرجعية الدينية، إنما يحيل إلى المرجعية الديمقراطية القائمة على فلسفة حقوق الإنسان ونظام السوق، والواقع أن أوروبا تعيش حالة الإسلاموفوبيا، والخوف من أسلمتها على المدى البعيد نتيجة الهجرة والتزاوج ومعدلات المواليد المرتفعة، وهو ما يطلقون عليه الخطر الأخضر².

3- معوقات اقتصادية

ونظراً لرغبة تركيا بالعضوية في الاتحاد الأوروبي، فإنها تسعى إلى الالتزام بالمعايير التي وضعها الاتحاد في قمة كوبنهاجن 1993م وكوننا بصدد موضوع العامل الاقتصادي، فلا بد من ذكر المعايير الاقتصادية التي حددها الاتحاد في قمة كوبنهاجن للدول التي ترغب بالانضمام له ومن هذه المعايير الاقتصادية:

- وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على نظام السوق.
- إصلاح النظام المصرفي والمالي ليتكيف مع النمو الحاصل في دول الاتحاد.
- إصلاح المؤسسات والمرافق العامة بما يتفق مع المقاييس الموجودة في الاتحاد.
- بناء سوق محلية قادرة على تحمل تبعات الانفتاح على السوق الداخلية الأوروبية.

¹ المرجع نفسه، ص 71

² المرجع نفسه، ص 81.

● مكافحة الفساد والرشوة في جهاز الدولة.

على المستوى الاقتصادي يتوقع البعض أن انضمام تركيا للاتحاد سوف يدفع بعدد كبير من المهاجرين الأتراك إلى بعض دول الاتحاد، مثل ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وغيرها؛ وذلك للبحث عن فرص عمل في هذه الدول. ونظراً لأن العملة التركية تعد من العملة الرخيصة فسوف يساعد هذا على تدني الأجور في هذه الدول وزيادة معدلات البطالة. هذا بالإضافة إلى توقع انتشار السلع التركية الرخيصة في دول الاتحاد، مما سيؤثر على أسعار الصناعة المحلية في هذه الدول، فضلاً عن تأثيره على مستوى الجودة. ويرى بعض المحللين أن انضمام تركيا سيتيح للمستثمرين الأوروبيين القيام باستثمارات في تركيا التي تعد سوقاً من أكبر أسواق أوروبا .

لقد ازدت المخاوف الاقتصادية الأوروبية من الخسارة التي قد يسببها تدفق المنتجات التركية إلى أسواق دول الاتحاد، نظراً إلى أثمانها الرخيصة مقارنة مع أسعار المنتجات الأوروبية، ويرى المعارضون أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سيجعل منها صينياً أخرى في أوروبا، كما هي الصين بالنسبة إلى العالم إذ ستغزو الصناعات التركية الأسواق الأوروبية، في الوقت الذي ترى فيه أوروبا في أن تكون تركيا سوقاً لها، وليس مصدراً لسوقها¹.

كذلك التخوف من الأعباء المالية المترتبة عن الأوضاع الاقتصادية أي حجم الإعانات السنوية المفترض دفعها لتركيا من قبل الاتحاد من أجل التكيف مع التشريعات الأوروبية، والمقدر حجمها بحوالي 23.5 مليون دولار سنوياً².

4- معوقات ديمغرافية

أما فيما يخص العامل الديمغرافي فيرى البعض أن الثقل التركي من حيث عدد السكان الذي بلغ 80 مليون نسمة حسب إحصاء 2013م، وهو ما يعطي تركيا ثقلاً كبيراً على الصعيد البشري، ويؤدي

¹ حيدر جاسم محمد محمود، مرجع سابق، ص 66.

² رياض بن عربية، تركيا والاتحاد الأوروبي: بين حلم الانضمام وواقع الاستبعاد دراسة في توجهات الخطاب السياسي لحزب العدالة والتنمية، مجلة الاتصال والصحافة، المجلد 07 العدد 01، جامعة الجزائر، 2020، ص 38

في حال انضمامها إلى أوروبا إلى السيطرة على سوق العملة أولاً، والتغلغل في الدول الأوروبية التي تعاني من نقص في السكان أصلاً، ومن ثم تغيير المعادلات الديمغرافية الداخلية للدول الأوروبية¹

وإن هذا الثقل سيؤدي إلى وجود خلل في الموازين داخل الاتحاد الأوروبي، وسيكون له تبعات تثير القلق على وزنها في عملية التصويت، وفي تمثيلها في مؤسسات الاتحاد وحققها في الحصول على عدد أكبر من المقاعد في البرلمان الأوروبي، إن تركيا من البلاد الكبيرة سكانياً إذا ما قورنت بعدد من الدول الأعضاء الحاليين، لدرجة أن عدد سكانها يفوق عدد سكان أكثر من 8 دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومن ثم سيصبح لها تأثير معين في الاتحاد، ولا سيما في البرلمان الأوروبي (منار، 2022) حيث يرى الأوروبيون بأن دخول تركيا بهذا التضخم السكاني إلى الاتحاد الأوروبي سوف يولد مشاكل اقتصادية لدى أوروبا، ويزيد من ارتفاع عدد البطالة في دول الاتحاد، وهذا كله سوف يؤدي إلى تهديد في نظام الضمان الاجتماعي الذي تتمتع به شعوب أوروبا، فضلاً عن أن تركيا إذا حصلت على العضوية ستحصل على أكبر نسبة تمثيل داخل البرلمان الأوروبي².

ثانياً: الالتزامات الدفاعية التركية في إطار حلف شمال الأطلسي

رغم جمود مسار انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فإن تركيا ما تزال تحتفظ بمكانة مهمة داخل المنظومة الغربية من خلال عضويتها في حلف شمال الأطلسي وتُعدّ هذه العضوية من أبرز أوجه الارتباط التركي بالغرب، إذ تفرض على أنقرة التزامات دفاعية وأمنية مستمرة، وتمنحها في المقابل موقعاً استراتيجياً داخل البنية الأمنية الأوروبية الأطلسية³، وقد ساهم هذا الانخراط في تعزيز الدور التركي في القضايا الأمنية الإقليمية والدولية، خاصة في ظل التحولات التي تعرفها البيئة الجيوسياسية المحيطة بتركيا⁴

¹ حيدر جاسم محمد محمود، مرجع سابق، ص 43-44.

² المرجع نفسه، ص 87

³ عضوية تركيا في "الناتو" 70 عاماً من الدعم والعطاء، الموجود على الموقع الإلكتروني: <https://www.aa.com.tr/ar> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/05/28، على الساعة: 10:5.

⁴ من الهامش إلى القيادة.. هكذا عززت تركيا دورها في الناتو، الموجود على الموقع الإلكتروني: <https://www.aljazeera.net/politics>، تم الاطلاع عليه يوم: 2026/05/28، على الساعة: 10:08.

الفصل الثالث: التحديات الراهنة للدور الإقليمي التركي وانعكاساتها على توجهاته الاستراتيجية

وتظهر أهمية تركيا داخل الناتو من خلال مشاركتها الفاعلة في المهام العسكرية المشتركة، واستضافتها لمواقع ومنشآت عسكرية استراتيجية، فضلاً عن دورها في حماية الجبهة الجنوبية الشرقية للحلف كما أن موقعها الجغرافي يجعلها عنصراً أساسياً في معادلة الأمن الأوروبي، لا سيما في ظل التوترات الممتدة في البحر الأسود والشرق الأوسط. ولذلك، فإن استمرار الالتزامات الدفاعية التركية لا يرتبط فقط بعلاقتها بالحلف، بل أيضاً بمكانتها كدولة محورية في توازنات الأمن الإقليمي.

ويكشف هذا الوضع عن مفارقة واضحة في العلاقة التركية مع الغرب؛ فبينما يتعثر مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بسبب معوقات سياسية ومؤسسية متعددة، تظل تركيا شريكاً دفاعياً لا غنى عنه داخل الناتو. وهذا يعني أن العلاقة مع الغرب لم تنقطع، بل تحولت إلى علاقة غير متوازنة تقوم على استمرار الالتزامات الأمنية والدفاعية مقابل جمود سياسي في ملف العضوية الأوروبية. ومن ثم، يمكن القول إن تركيا ما تزال جزءاً من المنظومة الغربية، ولكن من موقع يفرض عليها أدواراً دفاعية أكثر من حصولها على امتيازات سياسية كاملة.

المبحث الثالث: معضلة الأمن القومي القضية الكردية والعمليات العسكرية العابرة للحدود في ظل المتغيرات الميدانية

يشكل الأمن القومي أحد المرتكزات الأساسية للسياسة التركية، خاصة في ظل التحديات الأمنية المتزايدة التي تواجهها الدولة على المستويين الداخلي والخارجي. وتبرز القضية الكردية كأحد أهم الملفات المؤثرة في حسابات الأمن القومي التركي، إلى جانب العمليات العسكرية العابرة للحدود التي تبنتها أنقرة لمواجهة التهديدات الأمنية في محيطها الإقليمي. وفي هذا السياق، يتناول هذا المبحث أبعاد القضية الكردية وانعكاساتها الأمنية، كما يسلط الضوء على العمليات العسكرية التركية خارج الحدود وتأثيرها بالمتغيرات الميدانية والإقليمية.

المطلب الأول: القضية الكردية كأحد أبرز تحديات الأمن القومي التركي

تُعد القضية الكردية من أبرز التحديات التي واجهت الأمن القومي التركي منذ تأسيس الجمهورية، حيث تطورت من مطالب ثقافية وسياسية إلى صراع مسلح ذو أبعاد إقليمية. وقد ساهم هذا التطور في تعقيد المشهد الأمني الداخلي ورفع مستوى التهديدات الانفصالية. كما انعكست هذه القضية بشكل مباشر على توجهات السياسة الخارجية التركية وعلاقاتها مع دول الجوار.

الفرع الأول: تطور القضية الكردية وأبعادها الأمنية والسياسية.

إن انبعاث القومية الكردية في تركيا منذ سبعينيات القرن العشرين قد دفع العامل الكردي إلى واجهة السياسة الخارجية التركية، إلى الحد الذي ادعى فيه عبد الله أوجلان أن المسألة الكردية فرضت طوقاً على السياسة الخارجية التركية، وأنه يعتزم توجيه ضربات للدعامات الاقتصادية للدولة التركية، عندما وجه تحذيراً بأنه سيستهدف مشروع خطوط أنابيب عبر بحر قزوين لنقل النفط من آسيا الوسطى إلى البحر المتوسط عبر تركيا، ما لم يكن حزب العمال الكردستاني شريكاً في المفاوضات، كما طالب السلطة التركية بالتوصل إلى اتفاقات بشأن خطوط أنابيب النفط مع السلطة الممثلة للشعب الكردي كتلك التي تعقدها الحكومة التركية مع الدول المعنية بالمشروع. وتشير التقديرات إلى أن تركيا أنفقت ما مقداره 8 مليارات دولار سنوياً لمحاربة حزب العمال الكردستاني، وتشغيل 75% من جيشها في هذا الصراع، وقد توصل البروفسور التركي

الفصل الثالث: التحديات الراهنة للدور الإقليمي التركي وانعكاساتها على توجهاته الاستراتيجية

في جامعة البوسفور في اسطنبول "كمال كرشجي"، إلى استنتاج مفاده أن السياسة المرتبطة بالانتماء الإثني والقومي تؤثر في سلوك السياسة الخارجية التركية بشكل عميق¹.

هذا التهديد المبكر الذي شكلته المسألة الكردية بالنسبة للدور والتوجهات التركية تنامي بعد مطالب بعض الجهات الكردية بإقامة دولة كردية على الأراضي التركية، ما دفع النخب الحاكمة في تركيا إلى تبني سياسات اقتصادية وسياسية وعسكرية نشطة اتجه الدول الإقليمية التي تشترك في مخاوفها مع تركيا اتجاه الحكم الذاتي للكرد . وبالتالي نشطت العمليات العسكرية والدبلوماسية التركية في المناطق الكردية خارج حدودها انطلاقاً من هاجس التهديد المتصورة لفكرة الحكم الذاتي الكردية، وبدأت معها الأنشطة العابرة للحدود بشكل جدي مع العراق وإيران وسوريا منذ عام 1990. فضلاً عن تخوف تركي من تنامي العلاقات الكردية - الإسرائيلية ولاسيما بعد قيام جهاز الموساد الصهيوني في كردستان العراق بشراء أراض عراقية، فضلاً عن توظيف أموال صهيونية كانت الأساس في إنشاء بنك القرض الكردي مقره مدينة السليمانية، وتوسع عملية شراء الأراضي في مدينتي الموصل وكركوك الغنيتين بالنفط. ومنذ عام 2003 بدأ الحديث حول إمكانية تشكيل جيش كردي يهودي مشترك للحفاظ على المشروع الانفصالي للإقليم الكردي مقابل منح الشركات الصهيونية امتيازات كبيرة لاستغلال الثروات النفطية والمعدنية في شمال العراق.²

وتتخوف تركيا من استخدام الورقة الكردية التي تعتبرها جاهزة على الدوام للاستثمار واللعب " من جانب القوى الدولية والإقليمية، ولم يكن ذلك بعيداً عن المخططات الإمبريالية والصهيونية، فالقضية الكردية إضافة إلى كونها نزاعاً داخلياً في تركيا وإيران والعراق بالدرجة الرئيسة، فإنها مصدر خلاف وصراع وتحريك بينها، وتظل بؤرة ساخنة وعامل قلق وتوتر دائمين. فعلى الرغم من التأكيد الأمريكي بمنع قيام أي كيان كردي من شأنه تهديد الحليف الأبرز لأمريكا في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن الولايات المتحدة

¹ أمين عبدالعزيز، القضية التركية وتداعياتها على الأمن القومي، مجلة جامعة تشرين، للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 37 العدد 3 ، 2015 ، جامعة دمشق، ص 594.

² نور الدين، محمد، المسألة الكردية في تركيا تقويم للمعطيات و الاحتمالات، مركز الدراسات الاستراتيجية، لبنان، 1994، ص 6.

الأمريكية قد ترغب في توجيه الحركة الكردية لتكون داعماً للرؤية الأمريكية في الشرق الأوسط، واتباع نهج اللاحل بشأن المسألة الكردية بهدف ممارسة الضغوط على الحكومة التركية واستخدام الورقة الكردية من العراق للتأثير على القرارات والسياسات التركية الرامية إلى الخروج من العباءة الأمريكية ولعب دور إقليمي متوازن في العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط¹.

وعلى الرغم من العلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا بوصفها عضواً رئيساً في حلف الناتو، إلا أن تركيا لم تسلم من انتقادات وزارة الخارجية الأمريكية التي تنتقد تركيا بسبب انتهاكات حقوق الإنسان فيما يخص الكرد، فقد عملت لجنة هلسنكي في الولايات المتحدة الأمريكية (وكالة حكومية مستقلة) على مراقبة تنفيذ معايير حقوق الإنسان، على إرسال رسالة إلى أعضاء الكونغرس تطالب فيها الأعضاء بتأييد قرار مجلس النواب رقم 136 الذي يطالب تركيا بوقف إطلاق النار والسماح باستخدام اللغة الكردية في المدارس والراديو والتلفزيون، وإلغاء حالة الطوارئ في جنوب شرق تركيا² كما أن استمرار الولايات المتحدة في إهمال هذه القضية وعدم إيجاد حل بشأنها سيؤدي إلى تنامي الشعور بالاستياء لدى أنقرة، وبخاصة في حال استمرار موجة العنف الداخلي التي شهدتها تركيا على أيدي نشطاء حزب العمال الكردستاني، وبشكل يهدد استقرار تركيا ومستقبل العلاقات التركية الأمريكية، ثم إن العلاقات التركية الأمريكية ستظل متوترة بسبب هذه القضية.

وتثار الشكوك لدى تركيا من استغلال حزب العمال الكردستاني الخلاف التركي اليوناني حول قضايا بحر إيجه وقبرص، والتخوف من تلقي الدعم والمساندة العسكرية والمالية من قبل حكومة القبارصة اليونان، بعد ادعاء تركيا أن اليونان تقدم معسكرات تدريب لأعضاء الحزب وفتح حساب للحزب في فرع البنك الوطني اليوناني، والسماح للحزب بإنشاء محطة إذاعية في اليونان تعرف بصوت كردستان وتوفير المنح الدراسية في اليونان لأعضاء في الحزب³.

¹ أيمن عبدالعزيز، مرجع سابق، ص 552.

² مرجع نفسه، ص 552.

³ مرجع نفسه، ص 553.

الفصل الثالث: التحديات الراهنة للدور الإقليمي التركي وانعكاساتها على توجهاته الاستراتيجية

وتشكل المسألة الكردية بالنسبة روسيا ورقة مفيدة لاستخدامها لمواجهة اهتمامات الأتراك في بعض القضايا الداخلية الروسية الحساسة كقضية الشيشان. ووفقاً لذلك سمحت روسيا لحزب العمال الكردستاني بعقد مؤتمرات للحزب في موسكو عام 1994، والسماح بعقد جلسة للبرلمان الكردي في المنفى عام 1995، ما أثار قلق تركية التي سارعت إلى توقيع بروتوكولات مع الجانب الروسي لمنع "الإرهاب" إذ تتعهد روسيا بمنع دعم وتأييد حزب العمال الكردستاني وعدم اعتباره منظمة قانونية في روسيا مقابل دعم تركية لجهود روسيا في الشيشان، إلا أن هذه الاتفاقيات ذهبت أدراج الرياح مع تصاعد حدة العنف في الشيشان، وجعل المسألة برمتها تعتبر أن سياسة تركية الخارجية مع روسيا أصبحت رهينة مشكلتها الكردية. كما تشهد العلاقات الأوربية التركية تأزماً واضحاً جراء المسألة الكردية في تركية وذلك عندما قام حزب العمال الكردستاني بمهاجمة القنصليات والمصارف والبنوك والخطوط الجوية التركية في عدد من المدن الأوربية مثل ألمانيا وفرنسا وسويسرا وبريطانيا والدنمارك، إلى الحد الذي اعتبرته تركية أسوأ مشكلة دبلوماسية واجهتها أنقرة حتى ذلك الحين. فقد طالبت سويسرا برفع الحصانة عن أربعة أعضاء من هيئة السفارة التركية، كما قامت الدولتين بسحب سفير الطرف الآخر لديها كما شهدت العلاقات التركية البلجيكية تأزماً واضحاً بعد موجة الاحتجاجات التي قام بها الكرد والأتراك في العاصمة بروكسل، ما دفع بوزير الداخلية البلجيكي "لويس توباك" بالإعلان عن تفهمه للاندفاع الكردي نحو الحكم الذاتي في تركين كما أن تخوف الحكومة التركية من صلات الحزب التي قد تتخطى الحدود القومية كمشاركة مقاتلين دوليين من مختلف الجنسيات فيه، تجعل من الصعب مواجهته واحتوائه كادعاء تركية أن حزب العمال الكردستاني لديه أكثر من 10 معسكرات تأسست له في أرمينيا، كما أنه يستلم أسلحة وأموالاً منها.

هذا وقد أضحى الأكراد يتميزون بقدر كبير من الفعالية السياسية على المستوى الإقليمي والدولي، واستطاعوا تكوين جمعيات وجماعات ضغط وصحف وإذاعات تلفزيونية وبنوك وغيرها كان لها بالغ الأثر في دفع الحركة الكردية في تركية وشكلت عامل ضغط نشط على حكوماتها. كما أن تركية اشتكت كثيراً من أن حزب العمال الكردستاني استخدم أراضي أوروبا ميداناً لنشاطها ضد مصالح الدولة التركية وكان لنشاطهم المستمر و دور كبير في تأكيد هويتهم بمطالبها وحقوقها الإثنية والقومية، وكان لها تأثير كبير على

الفصل الثالث: التحديات الراهنة للدور الإقليمي التركي وانعكاساتها على توجهاته الاستراتيجية

تركية ومنطقة الشرق الأوسط، وقد شكلوا خلال عقود أحد مصادر التهديد النشطة والفاعلة للأمن القومي من منظور الدولة الكمالية، وقد شكل الأكراد نوعاً من مركزية إثنية¹ في المجال الكردي للمنطقة والشتات، بسبب دورهم التاريخي وثقلهم الديمغرافي، فكان اتصالهم النشط بمناطق الهجرة والشتات، ففي ألمانيا وحدها يعيش ما يقارب 400,000 450,000 كردي، كما يعيش حوالي 200,000 نسمة من كرد تركيا في مناطق أخرى من أوروبا الغربية من بينها الدول الإسكندنافية، وبريطانيا، وفرنسا وبلجيكا وهولندا واللكسمبرغ¹.

فيما بقيت قضية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي مرهونة بشكل أساسي في حل القضية الكردية لتضاف إلى جملة "المعوقات" أو الشروط الأوربية لقبول تركيا في النادي الأوروبي وفق معايير كوبنهاغن، التي تنص على ضرورة احترام حقوق الأقليات وحقوق الإنسان، وضمان حكم القانون وقيام مؤسسات ديمقراطية مستقرة، واقتصاد سوق فعال. وبناء على ذلك واجهت تركيا ضغوطاً سياسية من عدة اتجاهات داخلية من أوساط ثقافية وحزبية وشعبية ومنظمات المجتمع المدني داخل تركيا، وخارجية كضغوط دولية من المنظمات الدولية، والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لإجبارها على حل القضية الكردية بشكل سلمي.

ثانياً: انعكاسات القضية الكردية على الاستقرار الداخلي والسياسة الخارجية التركية.

أثرت القضية الكردية بعمق في الاستقرار الداخلي التركي، إذ استنزفت موارد الدولة وأثرت في التوازن بين الاعتبارات الأمنية ومتطلبات الإصلاح السياسي والتنمية الاقتصادية. فقد أدت المواجهات المسلحة الطويلة مع حزب العمال الكردستاني إلى تكريس مناخ أمني دائم، انعكس على الحياة السياسية وعلى سياسات الدولة في جنوب شرق الأناضول. كما أن استمرار هذا الملف جعل من الصعب على تركيا تحقيق تسوية داخلية مستقرة، رغم محاولات الحوار والمقاربات السياسية المتقطعة².

¹ مرجع نفسه، ص 554.

² القضية الكردية وتداعياتها على الأمن القومي في تركيا، الموجود على الموقع الإلكتروني: <https://journal.latakia-univ.edu.sy/> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/05/29، على الساعة: 12:00.

أما على مستوى السياسة الخارجية، فقد دفعت القضية الكردية تركيا إلى تبني مواقف أكثر تدخلاً في محيطها الإقليمي، خاصة تجاه شمال العراق وشمال سوريا فأنقرة ترى أن أي كيان كردي مسلح أو شبه مستقل في هاتين المنطقتين يشكل امتداداً مباشراً للتهديد الداخلي، وهو ما يفسر ارتباط الملف الكردي بسياسات التدخل عبر الحدود. كما أن العلاقات مع الغرب تأثرت جزئياً بهذا الملف، إذ أصبحت المسألة الكردية إحدى نقاط التوتر في علاقات تركيا مع بعض القوى الغربية التي أبدت تعاطفاً مع الأكراد أو تعاملت معهم كشركاء ضد الإرهاب. وهكذا، تحولت القضية الكردية إلى عامل يربط بين الداخل التركي والبيئة الإقليمية والدولية في آن واحد

المطلب الثاني: العمليات العسكرية العابرة للحدود وأثرها على الدور الإقليمي التركي

أصبحت العمليات العسكرية التركية العابرة للحدود إحدى الأدوات الأساسية في سياستها الأمنية، مدفوعة باعتبارات تتعلق بمكافحة التنظيمات المسلحة وحماية الأمن القومي. كما تعكس هذه التدخلات رغبة أنقرة في توسيع نفوذها الإقليمي وتأمين مناطق نفوذها الاستراتيجي. غير أن فعاليتها تبقى مرتبطة بتغيرات الميدان والتوازنات الإقليمية، وما تفرضه من قيود وتحديات متصاعدة.

الفرع الأول: دوافع وأهداف التدخلات العسكرية التركية خارج الحدود

اعتمدت تركيا العمليات العسكرية العابرة للحدود كأداة لمواجهة ما تعتبره تهديدات مباشرة لأمنها القومي، خاصة في المناطق الحدودية داخل العراق وسوريا. وتمثلت أبرز دوافع هذه التدخلات في ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني، ومنع تشكّل مناطق نفوذ كردية مسلحة قرب الحدود، وتأمين المجال الحدودي ضد التهديدات الإرهابية. كما سعت أنقرة من خلال هذه العمليات إلى فرض معادلة أمنية جديدة في محيطها الجنوبي، بما يمنحها قدرة أكبر على التأثير في التوازنات الميدانية¹.

وتبرز أهداف هذه العمليات أيضاً في الرغبة التركية في إعادة تشكيل البيئة الأمنية المحيطة بها بما يخدم مصالحها الاستراتيجية. فالتدخلات العسكرية لا ترتبط فقط بردّ فعل أمني، بل تمثل كذلك أداة لتوسيع

¹ العملية العسكرية التركية بسوريا، الموجود على الموقع الإلكتروني: <https://www.dw.com/ar> تم الاطلاع عليه يوم: 2026/05/29، على الساعة:

النفوذ التركي، وفرض حضور سياسي وعسكري مباشر في الساحات الإقليمية الحساسة. وقد اتخذت هذه السياسة أشكالاً متعددة، من القواعد العسكرية في الخارج إلى العمليات المحدودة أو واسعة النطاق في شمال سوريا وشمال العراق.

الفرع الثاني: تأثير المتغيرات الميدانية والإقليمية على فعالية العمليات العسكرية التركية

رغم وضوح الدوافع التركية، فإن فعالية العمليات العسكرية العابرة للحدود بقيت مرتبطة بالمتغيرات الميدانية والإقليمية. فالتطورات في سوريا والعراق، وتبدل مواقف القوى الكبرى، وتغير أولويات التحالفات الدولية، كلها عوامل أثرت في هامش الحركة التركي. كما أن انسحاب أو تراجع بعض القوى الدولية من مناطق الصراع أوجد فراغات أمنية استغلتها تركيا، لكنه في الوقت نفسه فتح المجال أمام تعقيدات جديدة تتعلق بإدارة المناطق والسيطرة عليها¹.

كذلك، فإن استمرار النزاع وتعدد الفاعلين المسلحين على الأرض قلل من قدرة العمليات العسكرية على تحقيق نتائج حاسمة ونهائية. فحتى عندما تحقق تركيا مكاسب ميدانية، فإنها تواجه صعوبة في تحويلها إلى استقرار طويل الأمد بسبب تشابك العوامل المحلية والإقليمية. لذلك تبدو فعالية هذه العمليات متأرجحة بين تحقيق أهداف أمنية قصيرة المدى وبين العجز عن إنهاء التهديد بشكل كامل.

¹ منى سليمان، محددات وأبعاد تطور السياسة الخارجية التركية تجاه العراق -2003-2024، مجلة الثقافة والعلوم السياسية، المجلد الأول العدد الثاني، 2025، ص 30.

خاتمة

خاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن تركيا أصبحت فاعلاً إقليمياً مهماً يسعى إلى إعادة صياغة موقعه داخل النظام الدولي المتغير من خلال تبني سياسة خارجية تقوم على مبدأ الاستقلال الاستراتيجي وتعدد الشراكات الدولية. وقد أظهرت التحولات الجيوسياسية الراهنة، خاصة الحرب الروسية - الأوكرانية وأزمات الطاقة العالمية، قدرة أنقرة على استغلال التوازنات الدولية لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية تعزز من نفوذها الإقليمي والدولي.

كما بينت الدراسة أن تركيا تعتمد على مجموعة من المقومات التي تدعم دورها الإقليمي، وفي مقدمتها موقعها الجيوسياسي الاستراتيجي، وتطور قدراتها العسكرية والدفاعية، إضافة إلى محاولاتها تعزيز حضورها الاقتصادي والدبلوماسي في مناطق متعددة مثل الشرق الأوسط، وشرق المتوسط، وآسيا الوسطى، وأفريقيا. وقد ساعدتها هذه العوامل على لعب أدوار متعددة، سواء كوسيط سياسي في بعض الأزمات الدولية أو كمركز مهم للطاقة والتجارة الإقليمية.

غير أن الدراسة أظهرت أيضاً أن الطموحات التركية تواجه العديد من التحديات والإكراهات، أبرزها الأزمة الاقتصادية الداخلية وما يرافقها من تضخم وتراجع في قيمة العملة، فضلاً عن استمرار التوتر في علاقتها مع بعض القوى الغربية، وتعقيدات الملف الكردي والتحديات الأمنية المرتبطة بالحدود الجنوبية. كما أن استمرار التنافس الدولي الحاد قد يفرض على تركيا ضغوطاً متزايدة تحد من هامش حركتها الاستراتيجية مستقبلاً.

وعليه، يمكن القول إن نجاح تركيا في الحفاظ على دورها الإقليمي وتعزيزه سيظل مرتبطاً بقدرتها على تحقيق التوازن بين طموحاتها الجيوسياسية وإمكاناتها الاقتصادية الداخلية، إضافة إلى قدرتها على إدارة علاقاتها الدولية وفق سياسة واقعية ومرنة تتلاءم مع طبيعة النظام الدولي الجديد. وفي ضوء النتائج المتوصل إليها، توصي الدراسة بضرورة تعزيز الاستقرار الاقتصادي الداخلي باعتباره أساس استدامة النفوذ الخارجي، مع أهمية مواصلة سياسة التوازن في العلاقات الدولية دون الدخول في صدام مباشر مع القوى الكبرى، إضافة إلى تطوير آليات التعاون الإقليمي بما يخدم المصالح التركية ويحافظ على استقرار المنطقة.

استنتاجات الدراسة

- توصلت الدراسة إلى أن تركيا استطاعت خلال السنوات الأخيرة أن تعزز مكانتها كقوة إقليمية صاعدة من خلال تبني سياسة خارجية تقوم على الاستقلال الاستراتيجي وتنويع الشراكات الدولية، مستفيدة من التحولات التي يشهدها النظام الدولي والتراجع النسبي لهيمنة القطب الواحد. كما أظهرت الدراسة أن أنقرة نجحت في استثمار موقعها الجيوسياسي وقدراتها العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية من أجل توسيع نفوذها في عدد من المجالات الحيوية، خاصة في الشرق الأوسط وشرق المتوسط وآسيا الوسطى وأفريقيا.
- كما بينت الدراسة أن السياسة التركية المعاصرة تقوم على مبدأ التوازن في العلاقات الدولية، حيث تسعى تركيا إلى الحفاظ على ارتباطها بالمؤسسات الغربية، وفي مقدمتها حلف الناتو، مع تعزيز تعاونها في الوقت نفسه مع روسيا والصين والقوى الإقليمية الأخرى، بما يحقق مصالحها الوطنية ويمنحها هامشاً أكبر من المناورة السياسية. وقد ساعدتها هذه السياسة على لعب أدوار مهمة في عدد من القضايا الدولية، مثل الوساطة في الحرب الروسية - الأوكرانية وأزمات الطاقة العالمية.
- وفي المقابل، كشفت الدراسة أن استمرار الدور الإقليمي التركي يظل مرتبطاً بقدرة أنقرة على مواجهة مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية، وعلى رأسها الأزمات الاقتصادية، والتوترات السياسية مع بعض الدول الغربية، إضافة إلى التحديات الأمنية المرتبطة بالقضية الكردية والصراعات الإقليمية المحيطة بها. كما أن تصاعد حدة التنافس الدولي قد يفرض على تركيا ضغوطاً متزايدة تؤثر على قدرتها في الحفاظ على سياسة التوازن الحالية.

آفاق الدراسة

- تفتح هذه الدراسة المجال أمام العديد من الدراسات المستقبلية المرتبطة بالدور التركي وتحولاته في النظام الدولي الجديد، خاصة في ظل استمرار التحولات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية. ويمكن مستقبلاً التوسع في دراسة العلاقات التركية مع القوى الكبرى، لا سيما الولايات المتحدة وروسيا والصين، وتحليل تأثير هذه العلاقات على مستقبل التوازنات الإقليمية والدولية.

- كما يمكن التطرق إلى دراسة أعمق للدور التركي في مجالات الطاقة والأمن الإقليمي، خاصة مع تزايد أهمية شرق المتوسط وآسيا الوسطى في الصراعات الدولية المتعلقة بالطاقة والممرات التجارية. إضافة إلى ذلك، يمكن إجراء دراسات مقارنة بين التجربة التركية وتجارب قوى إقليمية أخرى، مثل إيران أو المملكة العربية السعودية، لفهم طبيعة المنافسة الإقليمية وأثرها على استقرار المنطقة.
- ومن جهة أخرى، تبرز الحاجة إلى دراسات مستقبلية تتناول تأثير المتغيرات الاقتصادية الداخلية على السياسة الخارجية التركية، ومدى قدرة الاقتصاد التركي على دعم الطموحات الجيوسياسية لأنقرة على المدى البعيد، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية والتحديات الداخلية المتزايدة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العامة

الكتب العربية

1. بكير، علي حسن وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2010 .
2. علي حسن، بكير، الدولة والمجتمع والمقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015 .
3. بورنسوزيان، سركيس كيفورك وآخرون، الصهيونية والبانثورية وقضية غاراباغ، ط1، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2002 .
4. البياي، سمرمد خليل إبراهيم، التوجهات السياسية والاقتصادية التركية حيال دول آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، ط1، بيروت: دار السنهوري، 2016 .
5. الخوند، مسعود، الموسوعة التاريخية والجغرافية، ج1، ط3، بيروت: الشركة العالمية للموسوعات، 2005 .
6. داود أوغلو، أحمد، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط4، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2017 .
7. دني، إيمان، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، ط1، مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2019 .
8. الشاعر، صالح يحيى، تسوية النزاعات الدولية سلمياً، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006 .
9. العمار، معمر منعم، تركيا والتوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، ط1، بغداد: دار الحكمة، 2022 .
10. محفوظ، سعيد عقيل، جدلية المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، ط1، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008 .

11. محمد، أحمد ذياب، الاستراتيجية الدفاعية التركية في عهد الرئيس أردوغان، ط1، عمان: دار
أجد للنشر والتوزيع، 2022 .

12. النعيمي، لقمان عمر، تركيا والاتحاد الأوروبي: دراسة مسيرة الانضمام، ط1، أبوظبي: مركز
الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007 .

الكتب الأجنبية

1. Middle Powers in Global Governance: The Rise of Turkey, Cham: Palgrave Macmillan, 2018.
2. Comparative Grand Strategy: A Framework and Cases, New York: Oxford University Press, 2019.
3. Aktürk, Şener, "Turkey's Grand Strategy as the Third Power: A Realist Proposal", Perceptions: Journal of International Affairs, Vol.25, No.2, 2020.
4. Falk, Richard, "Through a Glass Darkly: The Past, Present and Future of Turkish Foreign Policy".
5. Mearsheimer, John J., "The Inevitable Rivalry: America, China and the Tragedy of Great-Power Politics", Foreign Affairs, Vol.100, No.6, 2021.
6. Wang, Jisi, "China's Search for a Grand Strategy".
7. Erickson, Andrew S., "China", in Comparative Grand Strategy: A Framework and Cases.
8. Balzacq, Thierry, "France", in Comparative Grand Strategy: A Framework and Cases.
9. Sözen, Ahmet & Yılmaz, Şuhnaz, Middle Powers in Global Governance: Rethinking Turkey's International Role, Palgrave Macmillan, 2018.
10. Fuller, Elizabeth, "Azerbaijan's Foreign Policy and the Nagorno-Karabakh Conflict", IAI Working Papers, 2013.
11. Giuliani, Alessia, "Turkey's Role in the Nagorno-Karabakh War", *Caucasus Edition*, 2013.
12. Jojua, D., "Syria after Bashar al-Assad", *The Caucasus and the World*, 2024.
13. Sour, Lotfi, "The Turkish Foreign Policy Dimensions in Africa in AKO Era", *Journal Afro-Asian Studies*, 2019.
14. Dorelli, Federico & Levaggi, Ariel Gonzalez, "Becoming Global Actor: The Turkish Agenda for the Global South", *Rising Powers Quarterly*, 2016.
15. Bilgic, Ali & Nascimento, Daniela, "Turkey's New Focus on Africa: Causes and Challenges", NORCAP Policy Brief, 2014.
16. Shinn, David, "Turkey's Engagement in Sub-Saharan Africa", Africa Programme, 2015.
- 17.

ثالثاً: الأطروحات والمذكرات

أ- الأطروحات

1. حيدر جاسم محمد محمود، واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها، رسالة
ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013 .

2. لعمارة، أوفول، الأهمية الجيوستراتيجية لجنوب القوقاز وتأثيرها على أمن واستقرار دول المنطقة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر .
3. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة القوقاز 2011-2012، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل .
4. ويفي، خيرة، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2004-2005 .
5. يحيى، عبد الله، الدور الوظيفي للسياسة الخارجية التركية على الصعيد الإقليمي والدولي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2020 .

ب- المذكرات

1. حمون، أفرح نائر جاسم، العلاقات العراقية التركية في ضوء اتفاقية التعاون الأمني الاستراتيجي، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2017 .

رابعاً: المقالات العلمية

1. العبيدي، مهدي صالح، "الرؤية الفكرية لحزب العدالة والتنمية في تركيا"، مجلة العلوم السياسية، 2015 .
2. عثمان، السيد عوض، "دلالات أزمة الهوية في تركيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 150، 2002 .
3. عبد العزيز، أيمن، "القضية التركية وتداعياتها على الأمن القومي"، مجلة جامعة تشرين، المجلد 37، العدد 3، 2015 .
4. محمد، نور الدين، "تركيا بين تحديات الداخل وتحولات الخارج"، مجلة المستقبل العربي، 2011 .
5. نور الدين، محمد، "تركيا... إلى أين؟ دور وتحديات"، مجلة المستقبل العربي، 2009 .
6. محمد، نور الدين، "المسألة الكردية في تركيا: تقويم للمعطيات والاحتمالات"، مركز الدراسات الاستراتيجية، لبنان، 1994 .

7. عبد القادر، محمد، "موقف تركيا من الأزمة النووية الإيرانية"، مختارات إيرانية، 2006 .
8. دياب، أحمد، "أبعاد الصراع التركي الروسي وتداعياته"، مجلة السياسة الدولية، 2016 .
9. الكفارنة، أحمد، "الخيارات الاستراتيجية لتركيا إقليمياً ودولياً"، دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2018 .
10. مجبل، أحمد، "مراحل الأزمة الأوكرانية وسمات التغير في التوازن الدولي"، مجلة حمورابي للدراسات، 2014 .
11. سليمان، منى، "محددات وأبعاد تطور السياسة الخارجية التركية تجاه العراق 2003-2024"، مجلة الثقافة والعلوم السياسية، 2025 .

فهرس المحتويات

شكر وتقدير	-----
إهداء	-----
قائمة المختصرات	-----
مقدمة	----- 2

الفصل الأول: الإطار النظري والمحددات الاستراتيجية

المبحث الأول: مفاهيم "القوة الوسطى" والاستقلال الاستراتيجي في السياسة الخارجية التركية --9
المطلب الأول: مفهوم "القوة الوسطى" في النظرية relations الدولية وتطبيقه على تركيا 9
الفرع الأول: التحول في مكانة تركيا الدولية والاقتصادية -----9
الفرع الثاني: سياسة توسيع النفوذ الخارجي ----- 10
الفرع الثالث: تركيا كقوة وسطى بين الغرب والنظام الدولي ----- 12
الفرع الرابع: التحديات الداخلية وتحولات السياسة الخارجية ----- 13
المطلب الثاني: مفهوم "الاستقلال الإستراتيجي" في السياسة الخارجية التركية بعد 2016 14
المطلب الثالث: التفاعل بين مفهومي "القوة الوسطى" و"الاستقلال الاستراتيجي" في تشكيل الهوية الدبلوماسية التركية ----- 15
المبحث الثاني: محددات الدور التركي الموقع الجيوسياسي، القدرات العسكرية والدفاعية المتنامية، الاقتصاد ----- 17
المطلب الأول: الموقع الجيوسياسي كأحد المحددات الرئيسية للدور التركي ----- 17
الفرع الأول: السياسة الداخلية التركية ----- 17
الفرع الثاني: الاستراتيجيات المعتمدة من طرف النظام التركي. ----- 18
الفرع الثالث: حزب العدالة والتنمية في عهد أردوغان ----- 19
المطلب الثاني: مدى توافق الإستراتيجية الكبرى لتركيا مع إستراتيجيات القوى العظمى - 22

22	الفرع الأول: توافق الإستراتيجية التركية الكبرى مع الإستراتيجية الأمريكية والبريطانية -
25	الفرع الثاني: تعارض الإستراتيجية التركية مع الإستراتيجيتين الروسية والفرنسية -----
26	الفرع الثالث: محدودية التوافق بين الإستراتيجية التركية والإستراتيجية الصينية -----
29	المبحث الثالث: رؤية "قرن تركيا" كإطار للتحرك الإقليمي والدولي في القرن الحادي والعشرين
29	المطلب الأول: المفهوم والأسس الاستراتيجية لرؤية «قرن تركيا» -----
30	الفرع الأول: الأهمية السياسية -----
30	الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية -----
31	الفرع الثالث: الأهمية العسكرية -----
31	المطلب الثاني: تجليات رؤية «قرن تركيا» في السياسة الإقليمية والدولية -----
32	الفرع الأول: تعزيز الدور التركي -----
33	الفرع الثاني: تأثير التدخل التركي على العلاقات مع روسيا -----
39	خلاصة الفصل -----

الفصل الثاني: دوائر النفوذ التركي في ظل نظام دولي متغير

42	المبحث الأول: الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط -----
42	المطلب الأول: التحولات الجيوسياسية للدور التركي في سوريا والعراق بعد 2024 ---
	المطلب الثاني: المصالح التركية مع القوى الإقليمية وإعادة تشكيل التوازنات في الشرق الأوسط
51	-----
	المبحث الثاني: تركيا وأزمة الطاقة العالمية دورها كمركز إمداد (GAS HUB) وتفاعلاتها في شرق
59	المتوسط والبلقان. -----
59	المطلب الأول: تركيا كمركز إقليمي لتجارة ونقل الغاز الطبيعي في ظل أزمة الطاقة العالمية
62	المطلب الثاني: التفاعلات الجيوسياسية لتركيا في شرق المتوسط والبلقان في مجال الطاقة -

المبحث الثالث: سياسة التوازن في الصراع الروسي - الأوكراني وتأثيرها على مكانة أنقرة كمركز وسيط

65 -----

المطلب الأول: الموقف التركي من الأزمة الروسية الأوكرانية ومحدداته الاستراتيجية ---- 66

المطلب الثاني: انعكاسات الأزمة الأوكرانية على العلاقات التركية الروسية وآفاقها المستقبلية

68 -----

المبحث الرابع: التوسع نحو العالم التركي " (آسيا الوسطى وأفريقيا كبداية استراتيجية واقتصادية.

71 -----

المطلب الأول: التوجه التركي نحو العالم التركي وآسيا الوسطى كامتداد استراتيجي----- 72

المطلب الثاني: الانفتاح التركي على أفريقيا كخيار استراتيجي واقتصادي بديل ----- 74

77 ----- خلاصة الفصل

الفصل الثالث: التحديات الراهنة للدور الإقليمي التركي وانعكاساتها على توجهاته الاستراتيجية

المبحث الأول: التحديات الاقتصادية التضخم، تقلب العملة ومدى تأثيرها على استدامة الدور

الإقليمي. ----- 80

المطلب الأول: التضخم في تركيا وأثره على الاستقرار الاقتصادي ----- 80

الفرع الأول: واقع التضخم في تركيا: ----- 80

الفرع الثاني: أسباب التضخم في تركيا: ----- 81

المطلب الثاني: العوامل الداخلية لتقلب العملة التركية وتأثيرها على السياسة الخارجية -- 84

المبحث الثاني: إشكالية العلاقة التركية مع الغرب، التوتر مع واشنطن والجمود في ملف الاتحاد

الأوروبي مقابل الالتزامات الدفاعية. ----- 86

المطلب الأول: التوتر في العلاقات التركية-الأمريكية وأبعاده الاستراتيجية----- 86

المبحث الثالث: معضلة الأمن القومي الفضية الكردية والعمليات العسكرية العابرة للحدود في ظل

المتغيرات الميدانية ----- 102

المطلب الأول: القضية الكردية كأحد أبرز تحديات الأمن القومي التركي	102
الفرع الأول: تطور القضية الكردية وأبعادها الأمنية والسياسية.	102
المطلب الثاني: العمليات العسكرية العابرة للحدود وأثرها على الدور الإقليمي التركي	107
الفرع الأول: دوافع وأهداف التدخلات العسكرية التركية خارج الحدود	107
الفرع الثاني: تأثير المتغيرات الميدانية والإقليمية على فعالية العمليات العسكرية التركية	108
خاتمة	110
قائمة المصادر والمراجع	114
ملخص	

ملخص:

يتناول هذا البحث تحليل الدور الإقليمي التركي في ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي المعاصر، وما أفرزته من تغيرات في موازين القوى والعلاقات الدولية. ويسعى إلى إبراز الكيفية التي وظفت بها تركيا مقوماتها الجيوسياسية والاقتصادية والعسكرية لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية. كما يناقش البحث تأثير التغيرات الدولية، خاصة تراجع الأحادية القطبية وصعود القوى الإقليمية، على توجهات السياسة الخارجية التركية.

ويركز على الأدوات التي اعتمدتها تركيا في توسيع نفوذها داخل محيطها الإقليمي، بما في ذلك الدبلوماسية النشطة والقوة الناعمة والتدخلات العسكرية المحدودة. كذلك يسلط الضوء على التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها في سعيها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. وتُظهر الدراسة أن تركيا تسعى إلى بناء دور إقليمي فاعل يوازن بين مصالحها الوطنية ومتطلبات البيئة الدولية المتغيرة. كما تؤكد أن نجاح هذا الدور يرتبط بقدرتها على التكيف مع التحولات الجيوسياسية العالمية والإقليمية. وتخلص الدراسة إلى أن تركيا أصبحت فاعلاً إقليمياً مؤثراً يسعى إلى تعزيز موقعه ضمن النظام الدولي المتعدد الأقطاب.

الكلمات المفتاحية: تركيا؛ الدور الإقليمي؛ النظام الدولي المتغير؛ السياسة الخارجية التركية؛ القوى الإقليمية؛ الجيوبوليتيك؛ التعددية القطبية؛ النفوذ الإقليمي.

Abstract:

This study analyzes Turkey's regional role in light of the transformations taking place in the contemporary international system and the resulting shifts in the balance of power and international relations. It seeks to highlight how Turkey has leveraged its geopolitical, economic, and military assets to strengthen its regional and international standing. The study also discusses the impact of international changes—particularly the decline of unipolarity and the rise of regional powers—on the direction of Turkish foreign policy.

It focuses on the tools Turkey has employed to expand its influence within its regional sphere, including active diplomacy, soft power, and limited military interventions. It also highlights the internal and external challenges Turkey faces in its pursuit of strategic objectives. The study demonstrates that Turkey seeks to build an active regional role that balances its national interests with the demands of a changing international environment. It further asserts that the success of this role hinges on Turkey's ability to adapt to global and regional geopolitical shifts. The study concludes that Turkey has become an influential regional actor seeking to strengthen its position within the multipolar international system.

Keywords: Turkey; regional role; changing international system; Turkish foreign policy; regional powers; geopolitics; multipolarity; regional influence.